دكتور
شرف الدين على الراجحى
أستاذ العلوم اللغوية
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

منهج ابن يعيش

فى شرحه على كتاب المفصل فى النحو للزمخشرى

م ٥٣٨ هـ

دار المعرفة الجامعية
٤٠ ش سوتير - الأزاريطة ت ٤٨٧٠١٦٣
٣٨٧ ش قنال السويس - الشاطبى ت ٥٩٢٣١٤٦

منهج (ابن يعيش)

في شرحه على كتاب المُفَصَّل في النحو للزمخشري م٥٣٨ هـ

تأليف

د. شرف الدين علي الراجحي
أستاذ علوم لغوية
كلية الآداب– جامعة الإسكندرية

٢٠٠٣

دار المعرفة الجامعية
٤ ش سوتير - الأزاريطة - ت ٤٨٧٠١٦٣
٣٨١ ش قنال السويس - الشاطبي - ٥٩٢٣١٤٦٠

دار المعرفة الجامعية

للطبع والنشر والتوزيع

• الإدارة: ٤٠ شارع سوتير - الأزاريطة - الإسكندرية
ت: ٤٨٧٠١٦٣

• الفرع: ٣٨٧ شارع قنال السويس - الشاطبي - الإسكندرية
ت: ٥٩٢٢١٤٦٠

بسم الله الرحمن الرحيم

المقــدمة

فإن كتاب المُفَصَّل للزمخشرى من أمّهات الكتب فـى الـتراث النحـوى عند العرب- كان صاحبه من أكـابر اللغويـين والبلاغيـين فـى عصره- وكـان ينهض بفكر عَقْلى رائع فى كثير مـن مصنّفاته وقـد تـرك لنـا ثـروة لغويـة فـى المعاجم وغريب الحديث والنحو وترك لنا تفسيره البديع. الكشاف عـن حقـائق التأويل. ويمثل فى شرحه كثـيرًا مـن آراء المعتزلـة وفـى كتابـه المُفصَّـل يعـرض لمنهج جديد فى الدرس النحوى جعلت جماعة كثيرة من النحويين يقومون على شرحه وتحليله. ومنهم العالم النحوى (ابن يعيش) الذى أخرج لنـا (شـرح ابن يعيش على المفصل) فكان موسوعة نحوية تفيد البـاحثين فـى كثـير مـن المسـائل وقد عرض فيه لآراء الزمخشرى بالتحليل والنقـد وذكـر فيـه اختـلاف للمـدارس النحوية فى كثير من المسائل وكان يرجح المنهج البصرى غالبًا ويهاجم الكوفيين فى كثير من المسائل.

وقد اخترت هذا الشرح لأنه شرح وافٍ لكثـير مـن الأبـواب النحويـة وفيه من دقائق التصريف وبدائع التأليف ما يجعله من الشروح المهمة فى الدرس النحوى عند القدماء.

وقـد قسـمت البحـث إلى أربعـة فصـول عرضـت فـى الفصـل الأول للمولف والشارح وأهم مصنفات الزمخشرى وابـن يعيش وفـى الفصـل الثـانى تناولت منهج ابن يعيش فـى شـرحه على المفصـل فـى القسـم الأول: الاسـم: عرضت فيه لباب المرفوعات والمنصوبـات والمجرورات. وقـد أبـان فـى شـرحه كثيرًا من مباحث الاسم وعقّب على رأى الزمخشرى والمدارس النحويـة وكـان يستشهد بالقرآن العظيم والشعر العربى ويحاول توضيح دقائق المباحث ويسهب فى عرض المسائل ليفهم الباحث ما عرضه الزمخشرى.

وفى الفصل الثالث عرضت لمنهج (ابن يعيش) فى شرحه على المفصـل فى قسم الأفعال وخصصت ذلك بأفعال المدح والذم وأسلوب التعجب.

وفي الفصل الرابع عرضت لبعض مباحث المشترك في المسائل الصرفية.

والحق أن الدرس النحوي عند القدماء مطلب أساسي ندعو إليه قبل أن نقوم بدراسة علم اللغة الحديث وإن كثيرًا من المنصفين يُقرّون ذلك ويدعون إليه. فلا يغرنّك تهويل المُرْجفين الذين يدعون إلى ترك التراث النحوي عند قدامى اللغويين العرب والعناية بعلم اللغة الحديث فقط فهذه دعوة زائفة تقطع بيننا وبين تراثنا اللغوي الأصيل.

وبعد

فهذه محاولة أبتغي بها وجه الحق تعالى فإن أصابت التوفيق فهذا فَضْلُ من الله ومِنّة وإن كانت الأخرى فالله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

شرف الدين علي الراجحي

الإسكندرية في يوليو ٢٠٠٢م

الفصل الأول
المؤلف (الزمخشرى)
والشارح (ابن يعيش)

أولاً: المؤلف:

محمود بن عمر بن محمد بن عمر، أبو القاسم الزمخشري، الخوارزمي جار الله. العلاّمة، إمام اللغة، والنحو والبيان، بالاتفاق- برع فيها في بلده، ثم رحل إلى الحجاز، وجاور مكة شرّفها الحق تعالى، وحدث بينه وبين أمير مكة أبي الحسن علي ابن عيسى بن حمزة بن وهّاس من المحبة والمصادقة وصنّف باسمه (تفسير الكشاف) ومدحه بقصائد كثيرة. وقرأ كتاب سيبويه بمكة على عبد الله بن طلحة اليابري سنة ثمان عشرة وخمسمائة ومن تصانيفه الفائق في غريب الحديث، ومعجم أساس البلاغة، والأسماء والأفعال، وكتاب الجبال والمياه (والأنموذج) وشافي العيّ في مناقب الشافعي. توفي ببلده سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة[1].

وقال السيوطي في بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة محمود بن عمر ابن محمد بن أحمد الزمخشري أبو القاسم جار الله. كان واسع العلم، كثير الفضل، غاية في الذكاء وجودة القريحة، متفننًا في كل علم، معتزليًا قويًا في مذهبه، مجاهرًا به حنفيًا.

ولد في رجب سنة سبع وتسعين وأربعمائة، وورد بغداد غير مرة، وأخذ الأدب عن أبي الحسن عليّ بن المظفّر النيسابوري، وأبي مضر الأصبهاني، وسمع من أبي سعد الشقانيّ، وشيخ الإسلام أبي منصور الحارثيّ وجماعة، وجاور بمكة، وتلقب بجار الله وفخر خوارزم أيضًا، وكتب إليه الحافظ السلفي يستجيزه، وأصابه خرّاج في رجله فقطعها وصنع عوضها رجْلاً من خشب، وكان إذا مشى ألقى عليها ثيابه الطوال فيظنّ من يراه أنه أعرج وله من التصانيف الكشاف في التفسير، الفائق في غريب الحديث، المفصّل في النّحو، والمقامات، المستقصى في الأمثال، ربيع الأبرار، أطواق الذهب، صحيح

---

[1] الفيروزبادي (مجد الدين محمد بن يعقوب) م٨١٧هـ البُلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، حققه محمد المصري ص٢٢٠.

العربية، شرح أبيات الكتاب، الأنموذج في النحو، الرايض في الفرائض، شرح بعض مشكلات المُفَصّل، الكلم النوابغ القسطاس في العروض، الأحاجي النحوية، وغير ذلك. مات يوم عرفة سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة.

أسندنا حديثه في الطبقات الكبرى، وتكرّر في جمع الجوامع[1].

وفي تفصيل أهم هذه المصنفات:

١ – معجم أساس البلاغة[2]:

وهو معجم لغوي رتبه على حروف المعجم وهو ترتيب مُيسَّر وكان قد سبقه إلى ذلك ابن دريد م ٣٢١ هـ في تصنيف الجمهرة ولكنه اتبع نظام التقليبات والدوائر التي استخدمها الخليل بن أحمد الفراهيدي في معجم (العين) ثم أتى ابن فارس (ت٣٩٥) والتزم الترتيب الأبجدي في معجميه (المقاييس والمجمل) حتى جاء الإمام الزمخشري ورسم معجمه على الترتيب الأبجدي فكان رسمًا اقتدى به جماعة كثيرة من أصحاب المعجمات.

ومن مزايا المعجم التفرقة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي وقد كان هدف الكتاب إيقافك على القول الجميل لتتبين به وجه الإعجاز القرآني.[3]

ويتضح هدفه من تصنيف الكتاب فيما يلي:

١ –استقصاء كلام العرب في عبارات مركبة ذات طابع بلاغي.

---

[1] السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المجلد الثاني ص٢٧٩، ص٢٨٠ وانظر في ترجمة الزمخشري ياقوت الحموي في معجم الأدباء ج١٩/١٢٦، والأنباري في نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص٣٩٢ وابن الأثير في الكامل في التاريخ ج٩/ ص٨ والقفطي في إنباه الرواة ج٣ ص٢٦٥ والزركلي في الأعلام ط٤/ ج٧، ص١٧٨.

[2] طبع أساس البلاغة (جزآن) في مطبعة الوهبية ١٢٩٩هـ –١٨٨٢م مصر ١٣٢٧ على نفقة محمد مصطفى وطبعة دار الكتب ١٣٤١هـ ١٩٢٢م.

[3] الزمخشري: ملامح أساس البلاغة، المقدمة ص٤

٢-النظر في الجمال البلاغي لهذه العبارات، وكشف وجوه الإعجاز فيها.

٣-التفريق بين المعاني الحقيقية، والمعاني المجازية.[١]

قال في مقدمة كتابه :

«ولما أنزل الله كتابه مختصًا من بين الكتب السماوية بصفة البلاغة التي تقطعت عليها أعناقُ العتاق السُّبّق، ونَبَتْ عنها خُطا الجياد والقُرّح، كان الموفَّقُ من العلماء الأعلام، أنصار ملة الإسلام، الذابّون عن بيضة الحنيفية البيضاء، المبرهنون على ما كان من العرب العرباء، حين تحدوا به من الإعراض عن المعارضة بأسلات ألسنتهم، والفزع إلى المقارعة بأسنة أسَلِهم، مَنْ كانت مطامحُ نظره، مطارح فكْره، الجهات التي تُوَصِّل إلى تبيُّن مراسم البلغاء، والعثور على مناظم الفصحاء، والمخايرة بين متداولات ألفاظهم، ومتعادلات أقوالهم، والمغايرة بين ما انتقوا عنه فلم يتقبّلوا وما استرذلوا واستنزلوا، وما استفصحوا واستجزلوا، والنظر فيما كان الناظر فيه على وجوه الإعجاز أوقف. وبأسراره ولطائفه أعرف، حتى يكون صدر يقينه أثلج، وسهم احتجاجه أفْلج، وحتى يُقَال هو من علم البيان حَظِيٌّ، وفهمه فيه جاحظيٌّ، وإلى هذا الصوب ذهب عبد الله الفقير إليه، محمود بن عمر الزمخشري عفا الله عنه، في تصنيف (كتاب أساس البلاغة)[٢].

ومن مصادر كتابه كما يتضح من المقدمة بقوله .

«وهو كتاب لم تزل القلوب إليه زفّافه، ورياح الآمال حوله هفّافة، وعيون الأفاضل نحوه روامق، وألسنتهم بتمنيه نواطق، فُليت له العربية وما فَصُح من لغاتها، ومُلَح من بلاغاتها. وما يسمع من الأعراب في بواديها، ومن

---

[١] د. مصطفى عبد الحفيظ سالم: النسق المعجمي في العربية ط٢، ١٩٨٥م ص١٦٧.

[٢] الزمخشري: أساس البلاغة المقدمة ص٤.

خطباء الحلل في بواديها. ومن قراصية نَجْدٍ في آكلائها ومرتعها على أنواء قلبها، وتساجعت به الرعاة على شفاه عليها وما تقارضته شعراء قيس وتميم في ساعات المفاتنة، وما تراسلت به سفراء ثقيف وهذيل في أيام المفاتنة، وما طولع في بطون الكتب ومتون الدفاتر من روائع ألفاظ مفتنة. وجوامع كلم في أحشائها مجتبة»[1].

ومن خصائص الكتاب قال الزمخشري «ومن خصائص هذا الكتاب تخيّرُ ما وقع في عبارات المُبْدعين، وانطوى تحت استعمالات المفلقين. أو ما جاز وقوعه منها وانطواؤه تحتها، من التراكيب التي تملُح وتحْسُنُ ولا تنقبض عنها الألسن، لجريها رَسَلاتٍ على الأسلات، ومرورها عَذْبات على العذبات. ومنها التوقيف على مناهج التركيب والتأليف، وتعريف مدارج الترتيب والترصيف. بسوق الكلمات متناسقة لا مُرْسَلَة بدداً، ومتناظمة لا طرائق قدداً. مع الاستكثار من نوابغ الكلم الهادية إلى مراشد حر المنطق، الدالة على ضالة المنطق المُغلق. ومنها تأسيس قوانين فصل الخطاب والكلام الفصيح، بإفراد المجاز عن الحقيقة والكناية عن التصريح.

فَمَنْ حَصَّل هذه الخصائص وكان له حظ من الإعراب الذي هو ميزان أوضاع العربية ومقاييسُها، ومعيار حكمة الواضع وتساسُها، وأصاب ذروًا من علم المعاني، وحظى برَسَنٍ من علم البيان وكانت له قبل ذلك كله قريحة صحيحة، وسليمة، فَحْلَ نثره وجزْل شعره، ولم يَطُلْ عليه أن يناهز المُقَدمين ويخاطرَ المُقْرمين وقد رتِّبتْ الكتاب على أشهر ترتيب متداولاً، وأسهله متناوله، يهجُم فيه الطالبُ على طلبته موضوعه على طرف الثمام وحبل الذراع، من

---

[1] المصدر نفسه المقدمة ص ح.

غير أن يحتاج في التنقير عنهـا إلى الإيجاف والإيضاع، وإلى النظر فيه الخليل وسيبويه، والله سبحانه وتعالى الموفق لإفادة أفاضل المسلمين، ولما يتصل برضا رب العالمين.(1)

منهجه في المعجم:

١- رتب المعجم على الترتيب الأبجدي كما ذكرنا فرتب المادة التي تبدأ فاؤها بالهمزة أولاً ثم الباء ثم التاء... الخ. وراعى في الترتيب الحرف الثاني والثالث أيضًا فرتبها مثل ترتيب الفاء وذلك بالرجوع إلى أصل الكلمة وبحردها في الماضي.

٢- تخير العبارات الأدبية المتحورة بلاغيًا، وذلك حين تقع في المادة التي يذكرها.

٣- يبدأ بذكر المعاني الحقيقية، ثم يتلوها بالمعاني المجازية.

٤- يغلب على شرحه التفسير بالجمل المترادفة.

٥- قسم الحروف إلى أبواب وبدأ بباب الهمزة، ثم الباء، ... إلخ.

٦- أغفل كثيرًا من المواد، ويرجع سبب ذلك إلى هدفه من جمع الأقوال ذات القيمة الأدبية، وكثير من المواد لم تصله في داخل جمل مأثورة، ولذلك يفتقد الباحث فيه مواد كثيرة.(2)

ولكن يمتاز (أساس البلاغة) بما يأتي:

١- سهولة منهجه في ترتيب مواده حسب الأبجدية.

٢- فصل المعاني الحقيقية عن المعاني المجازية.

٣- اشتماله على حشد كبير من الأقوال العربية المأثورة، والأساليب الأدبية من القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر والنثر.

---

(1) المصدر نفسه المقدمة ص ح

(2) د. مصطفى عبد الحفيظ سالم: النسق المعجمي في العربية ص١٦٨، ١٦٩.

أما المآخذ فمنها:

١- أهمل كثيرًا من المواد اللغوية مما صرف الباحثين عن كتابه.

٢- أهمل الضبط وترك المواد غُفْلاً مما يوقع فى اللبس والتصحيف والتحريف.

٣- لا يعنى غير المتخصصين لما يتميز به من خاصيته فى أسلوب الشرح.

٤- خلط أحيانًا بين المعتل بالواو والمعتل بالولو فوضع مادة (أبى) فى: أ ب و

٥- لم يُعْنَ بنسبة الأقوال إلى أصحابها، ولعل ذلك بسبب كثرة ما أثبته منها.

٦- خلط أحيانًا بين المعانى الحقيقية والمعانى المجازية و لم يفصل الأساليب المجازية من تشبيه واستعارة وكناية، فكثيرًا ما أطلق عليها كلمة المجاز.[1]

ومن تعليقات الدكتور مصطفى الصاوى الجوينى على أساس البلاغة

١- يظن أنه ألفه فى الحجاز ودليل ذلك ما ذكره فى مادة (أ ص ل) ج١ ص١٤ وقال وسمعت أهل الطائف يقولون لفلان أصلة أى أرض تليدة يعيش بها. وفى مادة (تَ رَ ب) ج١ ص٧٨ قال وطئتُ كل تربة فى أرض العرب، فوجدت تُرْبة أطيب الترب، وهى واد على مسيرة أربع ليال من الطائف، ورأيت ناسًا من أهلها، وكان عندنا بمكة التُربيّ المولى فى بعض مزامير آل داود.

٢- إن فى معجمه كثيرًا من أحواله النفسية: ومثال ذلك فى مادة (ج ف و) ج١ ص ١٢٨ والأدب صناعة يجفو أهلها. وفى مادة (ج ن ب) ج١ ص ١٣٦ ونقول طالب الكرام وجانب اللئام.

وفى مادة (ج هـ م) ج١ ص ١٤٦ قال: ومن المجاز يتجهم الكرام ويتجهمنى أملى إذا لم يُصِبْهُ.

---

[1] المرجع نفسه ص١٦٩، ١٧٠.

٣- يرى أن الكتاب قد ألف بعد تفسير الكشاف: ودليل ذلك قوله في مادة (ح ف ر) ج١ ص١٨٤ يقول ويتسع فيه فيقال حفرتُ الضبَّ واحتفرته، حافر اليربوع إذا أمعن في حفر، وفلان أروغ من يربوع محافر، وهو نص مكشوف وبرهان، جليّ ينادي على صفة ما ذكرت في (يخادعون الله – وحاشى الله). [1]

ومن المجاز وطئه على خف وحافر ورجع إلى حافرته أي راح حالته الأولى– وقد ذكرت حقيقة الكلمة في الكشاف في حقائق التنزيل[2]

٢- أطواق الذهب في المواعظ والخطب– وقد ضمنها تسعًا وتسعين مقالة مثل المقامة خاطب في كل صور مقامة نفسه وقال يأبا القاسم[3]

٣- أعجب العجب في شرح لامية العرب[4]

٤- الأنموذج في النحو: اقتضبه على (المفصل في النحو) وجعله مقدمة ناقصة للمبتدى[5] وقد شرحه الأردبيلي (جمال الدين محمد بن عبد الغني) المعروف بغنى زادة ت ٦٤٧هـ.

---

(1) من الآية ٩ سورة البقرة ومن الآية ٢١ سورة يوسف.

(2) د. مصطفى الصاوي الجويني: البلاغة في تراث الزمخشري ص١٥٨، ص١٥٩، ص١٦٠.

(3) طبع بعناية فون هامر مع ترجمة ألمانية mammer gurijstall ڤيانا ١٨٣٥م– وطبع بعناية باربيه دي منيا مع ترجمة فرنسية باريس ١٨٦٧م وطبع بالأستانة ١٢٨٨ هـ ومعه ترجمة تركية وطبع في بيروت بشرح لألفاظها اللغوية للشيخ يوسف الأسير بيروت ١٢٩٣هـ.

(4) طبع أعجب العجب في شرح لامية العرب (ومعه شرحان لابن زاكور المغربي ولابن أحمد المالك مصر ١٣٢٤ هـ وطبع في مجموعة ومعه شرح المقصورة الدريدية لابن دريد الأزدي م ٣٢١ هـ ويليه مقامات عمر ابن الوردي وفي آخر ديوان الشريف أبي الحسن إسماعيل الحسيني المصري المعروف بالمنشاب مطبعة الجوائب الأستانة على نفقة أحمد ناجي الجمالي ومحمد أمين الخانجي وأخيه ١٣٠٠ هـ وطبع بالقاهرة ١٣٢٤-١٩٠١م.

(5) طبع في خريستوبانيا ١٨٥٩م ومطبع المدارس الملكية بمصر ١٢٨٩هـ وفي قازان ١٨٩٧م. وسنة ١٩٠٧ م مع شرح عليه للأردبيلي وطبع مع كتاب نزهة الطرف في علم الصرف للميداني. وطبع بتحقيق د. حسني عبد الجليل يوسف، وعلى شرح الأردبيلي مكتبة الآداب – مصر ١٩٩٠م.

قال الأردبيلي في مقدمة شرحه الأنموذج :

«الحمد لله الذي جعل العربية مفتاح البيان، وصيّرها آلة يُحترز بها عن الخطأ في اللسان.وقوّم بسببها المنطق الذي هو مميّز للإنسان وهيأها سُلّما يرتقي بها إلى ذروة حقائق القرآن. والصلاة والسلام على خير الأنام محمدٌ الفرقان– وعلى آله وأصحابه ورؤساء أهل الإيمان وبعد فيقول العبد الفقير إلى الله جمال الملة والدين– محمد بن صدر الحاج شمس الدين عبد الغني الأردبيلي عفا الله عنه: لما رأيت مختصر الإمام الهمام علاّمة العالم– أستاذ أئمة بني آدم/ جار الله/ طيّب الله سرّه العزيز وجعل الجنة مثواه. أعني. أنموذجه في النحو: قليل اللفظ، كثير المعنى، صغير الحجم، غزير الفحوى، مرغوبًا للمبتدئين وغيره مطلوبًا للسالك سبيلَ عبوره و لم يكن له شرح يليق قاصده ويُلقي إليه مقاصده وقد كنتُ أريد تعليمه للمبتدئين من أصحابنا المنخرطين في سلك أحبابنا، لاسيما قُرّةُ عيني الرّملة. وسرور نفسيَ الكمَشِيةَ علاء الملة والدين أحمد بن صدر الإمام رئيس الأنام– أقضى القضاة والحكام مظهر الحق في الأحكام، عماد الملة والدين، المفضل الكاشي أردت أن أشرحه شرحًا يفيد طالبه ويفيض عليه مطالبه بحيث لا أتخطى من تحليل لفظه خطى كثيرة ولا أتجاوز عن تنقيح معناه إلا مسافة يسيرة والتزمت أن أكتب ألفاظ المتن بتمامها من أول كتاب الشرح إلى تمامها، حتى تكون كالزيادة للمتعلمين على التصريف وتغنيهم عن النسخ التي لعبت بها أيدي الجهلة بالتحريف. [1]

وقد كان شرح الأردبيلي مختصرًا مثل مختصر الزمخشري وقد تناول الكتاب الكلمة وأقسامها وتعريف النحو وتعريف الكلمة وأقسامها وأقسام

---

(1) الأردبيلي: شرح الأنموذج للزمخشري حققه وعلّق عليه د. حسني عبد الجليل يوسف المقدمة ج1، ص2.

الكلام. وفى الباب الأول تناول الاسم وتعريفه وأصناف الاسم- (اسم الجنس والعلم والمعرّب من الأسماء[1] وأقسامه ثم تناول مرفوعات الأسماء مثل الفاعل والملحق بالفاعل والمبتدأ والخبر وأنواعه واسم كان ونحو إن- إلخ ثم تناول في القسم الثاني منصوبات الأسماء[2] وفى القسم الثالث المجرورات ثم المبنى من الأسماء والمثنى وأنواع الجمع والمعرفة والنكرة- والمذكر والمؤنث ثم المصغّر والمنسوب وأسماء العدد ثم الأسماء المتعلقة بالأفعال أو مشتقات الأسماء مثل المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل. وفى الباب الثاني تناول باب الفعل والثالث باب الحروف[3] وبذلك ترى أن هذا القسم يختلف عن التقسيم الذى درج عليه النحويون كما سترى ذلك في شرحنا لمنهجه في كتاب (المفصل في العربية).

٥- كتاب الجبال والأمكنة والمياة[4]

٦- الفائق في غريب الحديث[5]

وهو من الكتب المهمة في غريب الحديث الشريف رتّبه على حروف

---

[1] المصدر نفسه من ص١٨، ص١٦.

[2] المصدر نفسه من ص١٢٦، ص٣٩ (مرفوعات الأسماء ومن ٤٠ إلى ٥٩ منصوبات الأسماء)

[3] المصدر نفسه ومن ٦٦ إلى ص٧٧ المجرورات ومن ص٧٨ إلى ص٩٢ المبنى من الأسماء ومن ص ٩٥ إلى ص١٠٢ أنواع الجموع ومن ص١٠٥-١١٠ للمذكر والمؤنث من ١١١ إلى ١١٧ المصغر والمنسوب من ص١٢١ إلى ص١٢٣ أسماء العدد والمشتقات ص١٢٤ إلى ص١٣٠ وباب الفعل ص١٣٢ إلى ص١٥٩ وباب الحروف ص١٦١، ص٢١٤.

[4] طبع بعناية دى كراب n.s.de gave طبع ليدن ١٨٥٦م، ١٨٨٥ ونشر المكتبة المرتضوية ومطبعتها الحيدرية- النجف الأشرف العراق ١٣٥٧ هـ

[5] طبع الفائق في غريب الحديث في حيدر آباد الدكن الهند ١٣٢٤هـ وطبع في مصر بتحقيق محمد ابو الفضل إبراهيم القاهرة ١٩٤٥-١٩٤٨م وطبع بتحقيق على محمد البجاوى ومحمد أبو الفضل إبراهيم طبع عيسى الحلبي ١٩٦٠-١٩٦١م.

المعجم فمكان ترتيبًا يسيرًا. وقد كان علم غريب الحديث الغاية التي دفعته الى التأليف فيه وهو الثناء على العربية.

قل الزمخشري في مقدمة الكتاب:

«الحمد لله الذي فتق لسان الذبيح، بالعربية البيّنة والخطاب الفصيح، وتولاه بأمثل التقدّم في النطق باللغة التي هي أفصح اللغات، وجعله أبا عذر القصرى للبلاغة التي هي أتم البلاغات. واستل من سلالته عدنان وأبناءه. واشتق من دوحته قحطان وأحياءه. وقسّم لكل من هؤلاء من البيان قسطًا. وضرب له من الإبداع سهمًا. وأفرز له من الأعراب كفلاً فلم يُخْل شعبًا من شعوبهم ولا قبيلة من قبائلهم ولا عمارة من عمائرهم ولا بطنًا من بطونهم ولا فخذًا من أفخاذهم ولا فضيلة من فضائلهم من شعراء وخطباء مصاقع يرمون من حدق البيان عند هدر الشقاشق ويعيبون الأغراض بالكلم الرواشق ويتنافثون من السحر في مناظم قريضهم ورجزهم وقصيدهم ومقطعاتهم وخطبهم ومقاماتهم وما يتصرفون فيها من الكناية والتعريض والاستعارة والتمثيل وأصناف البديع وضروب المجاز والافتنان في الإشباع والإيجاز مالو عثر عليه السحرة في زمن موسى عليه الصلاة والسلام والمــآخذون وطلع طلعه أولئك المشعوذون لقعدوا مقهورين ولبقوا مبهوتين استكانوا وأذعنوا وأسهموا في الاستعجاب وأمعنوا ولعلموا أن نفاثات العرب بألسنتها أحق بالتسمية بالسحر وأنهم في ضحضاح منه وهؤلاء لججوا في البحر. ثم إنّ هذا البيان العربي كان الله عزّتْ قدرته مخضة وألقى زبْدته على لسان محمد عليه وآله أفضل الصلاة وأوفر سلام فما من خطيب يقاومه إلا نكص متفكك الرحل وما من مصقع يناهزه إلا رجع فارغ السجل، وما قرن بمنطقه منطق إلا كان كالبرذون مع الحصان المطهم ولا دفع من كلامه شئ في كلام الناس إلا شبع الواضح في فرسه الأدهم.

قال عليه السلام: أوتيت جوامع الكلم. وقال أنا أفصح العرب بيد أني من قريش واسترضعت من بني سعد بن بكر.

وقد صنّف العلماء رحمهم الله في كشف ما غرب من ألفاظه واستبهم وبيان ما اعتاص من أغراضه واستعجم كتبًا تفرقوا في تصنيفها وتجودوا واحتاطوا و لم يتحرزوا وعكفوا الهمم على ذلك وحرصوا. واغتنموا الأقتدار عليه وافترضوا حتى أحكموا ما شاء وتوصروا وما منهم إلا من بطن فيما انتمى بباع بسيط. و لم يزل عن موقف الصواب مقدار فسيط و لم يدع المتقدم للمتأخر خصاصة يستظهر بها على شدّها ولا أنشوطة يستنهضه لشدها. ولكن لا يكاد يجد بُدّاً من نبغ في فن من العلم وصبغ به يده. وعاني فيه وكَدَّه وكَدَّه. من استحباب أن يكون له فيه أثر يكسبه في الناس لسان الصدق وجمال الذكر. ويخزن له عند الله جزيل الأجر وسني الذخر وفي صوب هذين الفرضين ذهبت عن صنعة هذا الكتاب غير آل جهدًا.

ولا مقصر عن مدىً فيما يعود لمقتبسه بالنصح ويرجع إلى الراغبين فيه بالنجح من اقتضاب ترتيب سلمت فيه لكلمات الأحاديث نسقًا ونضدًا. و لم تذهب بددًا ولا أيدي سبا وطرايق ومن اعتماد فسر موضح اطلعت به على حق المعنى ونصّ الحقيقة إطلاعًا مؤداه طمأنينة النفس وثلج الصدر مع الاشتقاق غير المستكره التصريف غير المتعسف والإعراب المحقق البصري الناصر في نص سيبويه وتقرير النسوي فأية نفس كريمة ونسمة زاكية نوّر الله قلبها بالإيمان والإيقان مرت على هذا التبيان والاتقان فلا يذهبن عليها أن تدعو لي بأن يجعله الله في موازيني ثقلاً ورجحانًا ويثيبني عليه روحًا وريحانًا والله عز سلطانه المرغوب إليه في أن يوزعنا الشكر على طوله وفضله ولا تقدم.[1]

---

[1] الزمخشري: الفائق في غريب الحديث المقدمة ص٢، ص٣.

ومن الملاحظات في المقدمة نرى بلاغة الزمخشري في عباراته وأن الغاية الدينية قد سيطرت عليه وأنه يوصي إلى رضا الناس عنه وجميل ذكرهم له ورضا الله عنه وجزيل الثواب عنه وعلى غلاف مخطوط الفائق أنه أتمه في شهر ربيع الآخر سنة ٥٣٦ هـ.

ومن نماذج ما جاء في تحليله اللغوي في غريب الحديث الشريف قال في مادة عقد (العين مع القاف).

قال: النبي -صلى الله عليه وسلم- من عقد لحيته، أو تقلد وترا فإن محمدًا منه بريء.

قال: (عقد اللحية) قيل: وهو معالجتها حتى تتعقد وتتجعد من قولهم: جاء فلان عاقدًا عُنُقه، إذا لواها كِبْرًا، والذنب الأعقد: الملتوي الذَّنَب؛ أي من لواها وجعّدها، وقيل كانوا يعقدونها في الحروب، فأمرهم بإرسالها. وكانوا يتقلدون الوَتَر دَفْعها للعين، فكره ذلك. [1]

وقال الزمخشري في حديث النبي صلى الله عليه وسلم- لا يدخل الجنة قتات في مادة قتت (القاف مع التاء)

قال عن القتّات: هو النمام، لأنه يَقتُّ الحديث أي يزوِّره، ويهيه قتّا. قال أبو مالك: القتُّ والقدُّ واحد، وهو التسوية...

ومنه الدُّهْنُ المقتّت: وهو المهيأ والمطيّبُ بالرياحين[2]. وفي باب الكاف مع الظاء مادة كظظ في الحديث الشريف في ذكر باب الجنة على زمان له كظيظ قال عن الكظيظ أي امتلاء[3] بازدحام الناس يقال كظ الوادي كظيظا، بمعنى اكتظّ، وكظه الماء كظًّا.

---

[1] الزمخشري: الفائق في غريب الحديث ج٣ص١٠ (مادة عقد باب العين مع القاف)

[2] المصدر نفسه مادة (قتت) باب القاف مع التاء ج٣ ص١٥٦.

[3] المصدر نفسه ج٣ ص ٢٦٣- باب القاف مع الظاء مادة كظظ.

٧- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل:

وهو تفسير مهم من أهم آثاره ويمثل منهج المعتزلة في كثير من آرائه.

وكان مقام الزمخشري من أهل طائفته المعتزلة، مع ما هو معروف بشأن شدة التعصب، يجعل مرجعهم إليه في تفسير ما يدق فهم معناه من القرآن العظيم، مدفوعًا بما يمتاز به ذلك العصر بالنسبة إلى المعتزلة من اعتزاز موروث وبأنهم أهل البلاغة ورجال التأويل.[1]

وكان جماعة كثيرة من المعتزلة يلحون على الزمخشري أن يضع لهم تفسيرًا للقرآن العظيم يعتمدون عليه في نصرة عقيدتهم بتخريج الآيات على مقتضى الطريقة البلاغية التي كانت أزمتها بأيديهم وقد فرغ من تأليفه عام ٥٢٨ هـ.

يقول الزمخشري عن ذلك: لقد رأيت إخواننا في الدين من أفاضل الفئة الناجية العدلية، الجامعين بين علم العربية والأصول الدينية، كلما رجعوا إليّ في تفسير آية فأبرزت لهم بعض الحقائق من الحجب، أفاضوا في الاستحسان والتعجب واستطاروا شوقًا إلى مصنف يضمه أطرافًا من ذلك حتى اجتمعوا إليّ مقترحين أن أملي عليهم الكشف عن حقائق التنزيل، وعيون الأقاويل، في وجوه التأويل، فاستعفيت فأبوا إلا المراجعة والاستشفاع بعظماء الدين وعلماء العدل والتوحيد والذي حداني على الاستعفاء على علمي أنهم طلبوا ما الإجابة إليه واجبة لأن الخوض فيه لفرض العين ما أرى عليه الزمان من رثاثة أحواله وركاكة رجاله وتقاصر هممهم عن أدنى عدد هذا العلم فضلاً أن تترقى إلى الكلام المؤسس على علمي المعاني والبيان فأمليت عليهم

---

(1) محمد الفاضل بن عاشور: التفسير ورجاله ص٧٠.

مسألة في الفواتح وطائفة من الكلام في حقائق سورة البقرة وكان كلامًا مبسوطًا كثير السؤال والجواب طويل الذيول والأذناب وإنما حاولت به التنبيه على غزارة نكت هذا العلم وأن يكون لهم منارًا ينتحونه ومثالاً يحتذونه[1].

وقد أتى في تفسيره حقًّا من مظاهر البراعة، وآيات العلم الراسخ، والذوق الراسخ، والقلم المتمرس، ما زاده إعجابًا به بعد انتهائه إذ قال في وصفه بيتيه البديعين:

إن التفاسير في الدنيا بلا عدد وليس فيها لعمري مثل كشافي

إن كنت تبغي الهدى فالزم قراءته فالجهل كالداء والكشاف كالشافي

فأصبح كتابه عمدة الناس على اختلافهم. بين مشايع له ومخالف،وعلى وفرة مخالفيه، وانقطاع مشايعيه، يرجعون إليه على أنه نسيج وحده في طريقته البلاغية الإعجازية، وفي غوصه على دقائق المعاني وحسن إبرازها على طريقة علمية سائغة بتحليل التراكيب وإبراز خصائصه واعتباراته ورغم أن تفسير الكشاف يمثل منهج المعتزلة وتفكيرهم العلمي فإن أهل السنة أقبلوا على دراسته وشرحه، وبنوا عليه عامة بحوثهم في القرآن، فلا يخلو تفسير أو تأليف في

---

[1] الزمخشري: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: المقدمة ص٣ (وقد طبع الكشاف في بولاق ١٢٨١هـ بهامشه كتاب الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال للإمام ناصر الدين أحمد بن المنير الإسكندري وطبع في بولاق أيضًا ١٣١٨هـ وبهامشه كتاب الانتصاف المذكور وحاشية السيد المرزوقي وتنزيل الآيات على الشواهد من الأبيات وطبع في دار المعرفة- بيروت- لبنان د.ت (أربعة أجزاء) وهي مصورة عن طبعة مصطفى البابي الحلبي الصادرة في القاهرة ١٣٨٧هـ-١٩٦٨م وتتكون الطبعة من الكشاف للزمخشري ويليه الكافي الشافي في تخريج الكشاف للحافظ ابن حجر العسقلاني ت٨٥٢هـ ويليه (١- كتاب الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال للإمام ناصر الدين أحمد بن المنير الإسكندري المالكي. ٢- حاشية محمد عليان المرزوقي من أكابر علماء الأزهر. ٣- مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف.

موضوع قرآني من رجوع إليه واعتماد عليه، فابتدأوا أولاً بإعمال معيار الإنصاف، حيث كتب ناصر الدين بن المنيّر المالكي الإسكندري كتابة (الانتصاف) فبيّن ما في الكشاف في دعاوى اعتقادية، وما سلك في سبيلها من تخريج الكلام تعسفًا أو التزامًا لما لا يلزم. ودخل تفسير الكشاف مباشرة في صحيح أصول الثقافة الإسلامية الأشعرية،وعلا نجمه في القرن الثامن بإقبال أعلام من المدرسة الأعجمية الأشعرية. مثل شرف الدين الطيبي، والقطب الشيرازي، وسيد الدين التفتازاني، فأصبح من يومئذ ركنًا ركينًا في هيكل التخرج الإسلامي[1].

وقد عرض الدكتور مصطفى الصاوي الجويني في كتابه منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه ومن أهم ما عرضه في ذلك - موضوع النظم وهو الشق الثاني من الإعجاز القرآني ويبين أن الزمخشري يذكر أسرار الجمال القرآني بقوله... وهذه الأسرار والنكت لا يبرزها إلا علم النظم وإلا بقيت محتجبة في أكمامها[2].

وهو في مسألة النظم يتابع عبد القاهر الجرجاني ثم يبين منهج الزمخشري في "علم المعاني القرآني مثل التعبير بأسماء الإشارة أسرار جماله- وكذلك في استعمال اسم الموصول مزايا في القرآن العظيم ثم تقديم الخبر على المبتدأ وحذف المفعول وأسلوب الإيجاز وأسلوب التكرار وغايته وضروبه ويتبنيه الزمخشري لإيحاءات اللفظ وما تلقيه من ظلال معنوية ونفسية وفي الأبيات التشريعية يستجلي جمالها ويستشف الأسرار الجمالية للتعبير القرآني ويستشف

---

[1] الشيخ محمد الفاضل بن عاشور، التفسير ورجاله ص٧٢-٧٤.

[2] الزمخشري: الكشاف ج٢، ص٢٤.

المعاني النفسية وراء الألفاظ ويلحظ حال المخاطبين ونفسيتهم والأسلوب الذي ينبغي أن يجادلونه[1].

٨- كتاب المفصل في النحو:

وهو أهم كتبه اللغوية- عرض فيه صناعة الإعراب وقد اختصمه كما قلنا في مختصر سماه الأنموذج في النحو. وقد ألف المفصل في سنة وأربعة أشهر فقد شرع في تأليفه في غرة رمضان سنة ٥١٣ هـ. وفرغ منه في غرة المحرم سنة ٥١٥ هـ[2] ويعلل د. حسن عون لمن يتعجب من تلك المدة القليلة التي ألف فيها المفصّل، يقول «قد يبدو غريبًا أن يكون المفصّل على هذه الدرجة من التقدير وهو الذي لم يكلف الزمخشري في تأليفه أكثر من سنة وأربعة أشهر، غير أن هذه الغرابة تزول حينما ندرك أن المادة النحوية كانت معروفة لديه وماثلة في تصوره بأبعادها وتفاصيلها و لم يكن أمامه سوى وضع المنهج وتوزيع المادة»[3].

وكان الزمخشري يواجه أحكام النحو بعقلية مستقلة، ومواجهة تخطيط النحو ومنهجه بحركة ثورية وبناء جديد. وكان أيضًا بحكم ثقافته الاعتزالية وميله إلى الانطلاق الفكري وعدم التقيد بصنيع السابقين مهما كانت درجة احترامه لهم. وقد أحس الزمخشري أن النحو علم يدرس لذاته أولاً، ولتقويم اللسان ثانيًا، ولفهم النص اللغوي ثالثًا، وللتوفيق بين أحكامه ونصوص اللغة التي يعالجها.

---

[1] المصدر نفسه ج٢ ص٣٠٢، ج١ ص٤٧١، ج٢ ص١٧٢، ص١٩٩، ص٤٤٥، ص٨٠، ج١ ص٣١، ص٩، ص٣٧، ص١٦، ج٣ ص١٦٥، ج٢ ص٤٢٣، ج١ ص١١٦ وانظر د. مصطفى الصاوي الجويني في منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه ص١٥، ص٢٧، ص٩٨، ص١٠٥.

[2] ابن خلكان: وفيات الأعيان ج٢ ص١٠٧.

[3] د. حسن عون: تطور الدرس النحوي ص٩٩.

رابعًا: متخلف وفي حاجة إلى مسايرة اللغة وإلى تخطيط جديد، وهذا ما صنعه بجرأة لا نظير لها بين من سبقوه ومن عاصروه.

«لم يعالج الزمخشري جزئيات النحو على أنها موضوعات مستقلة كما كان يصنع من سبقه، كما لم يكن يعالج بعض الظواهر اللغوية التي تخدم المادة النحوية من قريب أو بعيد مثل قضية الأصوات وقضية العامل، ولكنه اتجه أساسًا إلى موضوع النحو ومادته ومنهجه يُعمل في ذلك عقله ويبتدع لذلك خطة بسيطة وشاملة في الوقت نفسه ثم يظهر شخصيته وتحرره في مواجهة بعض المسائل الجزئية أثناء التنفيذ والتطبيق.

حصر الزمخشري مادة النحو في أربعة أقسام رئيسية: الأسماء والأفعال والحروف والمشترك، حيث عالج كل قسمة على حدة واضعًا في اعتباره كل الأحكام النحوية والصرفية المتصلة بكل من هذه الأقسام، وألّف لذلك كتابه- المفصل- دون أن يكون في ذلك متأثرًا بنظرية العامل، ولا بنظرية المعمول ولا بالفصل بين قضايا النحو وقضايا الصرف[1].

يقول الزمخشري في مقدمة المفصل : «الله أحمد على أن جعلني من علماء العربية وجعلني على الغضب للعرب والعصبية. وأبى لي أن أنفرد عن صميم أنصارهم وامتاز وأنضوي إلى لفيف الشعوبية وأنحاز وعصمني من مذهبهم الذي لم يُجدِ عليهم إلا الرَّشْقَ بألسنة اللاعنين والمشق بألسنة الطاعنين.

وإلى أفضل السابقين والمُعتلين أوجه أفضل صلوات المُصلين محمد المحفوف من بني عدنان جماجمها وأرحائها النازل من قريش في سُرَّة بطحائها.

[1] المرجع نفسه ص٨٣، ص٨٤ (بتصرف).

المبعوث إلى الأسود والأحمر بالكتاب العربي المنور. ولآله الطيبين أدعو الله بالرضوان لهم وأدعوه على أهل الشقاق لهم والعدوان ولعل الذين يغضّون من العربية ويضعون من مقدارها ويريدون أن يخفضوا ما رفع الله من منارها حيث لم يجعل خيرة رسله وخير كتبه في عجم خلقه ولكن في عربه لا يبعدون عن الشعوبية منابذة للحق الأبلج وزيغًا عن سواء المنهج والذى يقضي منه العجب حال هؤلاء في قلة إنصافهم وفرط جَورِهم واعتسافهم وذلك أنهم لا يجدون علماً من العلوم الإسلامية فقهها وكلامها وعلمي تفسيرها وأخبارها إلا افتقاره إلى العربية بيِّن لا يدفع ومكشوف لا يتقنّع ويرون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنيًا على الإعراب والتفاسير مشحونة بالروايات عن سيبويه والأخفش والكسائي والفرّاء وغيرهم من النحويين البصريين والكوفيين والاستظهار في مآخذ النصوص بأقاويلهم والتشبث بأهداب فسرهم وتأويلهم. وبهذا اللسان مناقلتهم في العلم ومحاورتهم وتدريسهم ومناظرتهم وبه تنظر في القراطيس أقلامهم وبه تسطر الصكوك والسجلاّت حكامهم فهم ملتبسون بالعربية أية سلكوا غير منفكين منها أينما وجّهوا كل عليها حيث سيروا.

ثم إنهم في تضاعيف ذلك يجحدون فضلها ويدفعون خَصْلَها ويذهبون عن توقيرها وتعظيمها ويَنْهَوْنَ عن تعلّمها وتعليمها ويمزقون أديمها ويمضغون لحمها فهم في ذلك على المثل السائر الشعير يؤكَلُ ويُذَمُّ ويدّعون الاستغفار عنها وأنهم ليسوا في شقّ منها فإن صح ذلك فما بالهم لا يطلقون اللغة رأسها والإعراب ولا يقطعون بينها وبينهم الأسباب فيطمسوا من تفسير القرآن آثارها وينفضوا من أصول الفقه غبارها. ولا يتكلموا من الاستثناء فإنه نحو وفي الفرق بين المعرّف والمنكّر فإنه نحو وفي التعريفين تعريف الجنس وتعريف العهد فإنهما نحو..."[1].

---

[1] الزمخشري- المفصل المقدمة ص٢، ص٣.

ثم يوضح أهميــة النحـو والدافـع الديني لتـأليف كتابه يضيـف، فـإن الإعراب أجدى من تفاريق العصا وآثاره الحسنة عديد الحصا. ومن لم يتـق الله في تنزيله فاجترأ على تعاطي تأويله وهو غير مُعْرِب ركب عمياء وخبـط خبـط عشواء وقال ما هـو تقـول وافـتراء وهـراء وكـلام الله منه بمعزل وهـو المرقـاة المنصوبة إلى علم البيان المطلع علـى نكـت نظـم القـرآن الكـافل بإبراز محاسـنه الموكّل بإثارة معادنه فالصـاد عنه كالسـاد لطرق الخير كيلا تسـلك والمريـد بموارده أن تعاف وتترك.

ولقد نَدَّ بني ما بالمسلمين من الأرب إلى معرفة كلام العـرب ومـا بي من الشفقة والحَدَب على أشياعي من حفلة الأدب لإنشاء كتاب في الإعـراب محيط بكافة الأبواب ترتب ترتيبًا يبلغ بهـم الأمـد البعيـد بـأقرب السـعي ويمـلأ سجالهم بـأهون السقي فأنشـأت هـذا الكـتاب المُفَصّل فـي صنعـة الإعـراب. مقسومًا أربعة أقسام. القسم الأول في الأسماء القسم الثاني في الأفعال. القسـم الثالث في الحروف- القسم الرابع في المشترك. وصنفت كلاً من هذه الأقسـام تصنيفًا وفصّلتُ كل صنـف منهـا تفصيـلاً. حتى رجـع كـل شيء فـي نصابه ولم آلُ جهدًا فيما جمعت فيه من الفوائد المتكاثرة ونظمت من الفرائـد المتـناثرة مـع الإيجاز غير المخلّ والتلخيص غير المهمل مناصحة لمقتبسيه[1].

أرجو أن أجتني منها ثمرتي دعاء مستجاب وثناء مستطاب:

ومن مميزات كتاب المُفَصّـل أنـه تـرك الحشـو والاستطراد والخلافـات والتعليلات العقلية والمنطقية وصار (المفصّل) من أمّات الكتب التي اعتمد عليها الباحثون والعلماء ودليل ذلك أن الملك المعظم عيسى بن الملك العادل صـاحب

---

[1] المرجع نفسه ص٤.

دمشق المتوفى سنة ٦٢٤هـ- كان يعرض لكل من يحفظ -المفصّل- مكافأة من المال تقدر بمائة دينار يضاف إليها خلعة[١].

وقد التزم الزمخشري في عرض للمسائل النحوية ومثال ذلك مسألة هل الإعراب أصل في الأسماء والأفعال؟ ذكر الزمخشري أن الإعراب أصل في الأسماء، فرع في الأفعال فحملت الأفعال على الأسماء من الإعراب- أي أن رأيه أن الإعراب أصيل في الاسم وليست مشتركة بينه وبين الفعل ويخالف الزمخشري في كثير من المسائل وهذه جرأة وثقة منه ولكنه كان يملك زمام العربية ولديه إحساس بلاغي بفنونها ومن مظاهر شجاعته أنه استشهد بالحديث الشريف وتلك مسألة كانت موطن خلاف بين رواد النحويين منذ عهد الخليل حتى جاء ابن خروف وأبو حيان الأندلسي قد أثارا المسألة ولكن الزمخشري وضع منهجًا لنفسه بأن يجعل أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم أصلاً من أصول اللغة و لم يلتفت إلى خلافات النحاة في ذلك ومع ذلك فقد نقده بعض النحويين في مسائل -منها استعمال كلمة (كافة) مجرورة بالباء في مقدمته يقول: «ولقد تدينني ما بالمسلمين من الأرب إلى معرفة كلام العرب وما بي من الشفقة والحدب على أشياعي من حفدة الأدب لإنشاء كتاب في الإعراب محيط بكافة الأبواب.. [٢]».

ولقد عد النحويون ذلك خارجًا عن القواعد فقد قالوا إن (كافة) لا تثنى ولا تجمع ولا تستخدم إلا منصوبة على أنها حال. وقد تعقّب ابن يعيش (شارح المفصل) الزمخشري في ذلك: قال: وقوله بكافة الأبواب شاذ من وجهين أحدهما أن كافة لا تستعمل إلا حالاً وههنا قد خفضها بالباء على أنه

---

[١] الكمال الأنباري: نزهة الألباء ص٣٢٤.

[٢] الزمخشري: مقدمة كتاب المفصّل ص٤.

قدروا منه شيء في الكلام عن جماعة من المتأخرين كالفارقي الخطيب والحريري وقد عيب عليهما ذلك والذين استعملوه لجأوا إلى القياس والاستعمال ما ذكرناه.

والوجه الثاني أنه استعمله في غير الأناسي والكافة الجماعة من الناس لغة[1].

وما ذكره (ابن يعيش) في (كافة) بأنها لا تستعمل إلا منصوبة هو الأقيس في الاستعمال وبه جاء التنزيل العزيز وذلك مثل قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾[2] وقوله تعالى ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً﴾[3].

وقوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً﴾[4] ولكن وردت (كافة) في بعض أقوال الثقات غير ذلك، فقد قال عمر بن الخطاب على كافة بيت مال المسلمين وقال الهمذاني: يقال أقبل في جمهور أصحابه وكافتهم ودهمائهم[5].

وكان للزمخشري آراء يتفرد بها ويخالف بها النحاة[6].

---

[1] ابن يعيش: شرح المفصل ج١ ص١٧.

[2] من الآية ٢٠٨ سورة البقرة.

[3] من الآية ٣٦ سورة التوبة.

[4] من الآية ١٢٢ سورة التوبة.

[5] الهمذاني: الألفاظ والكتابية ص٦٨.

[6] انظر د. فاضل السامرائي: الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري الفصل الرابع. وانظر د. حسن عون في تطور الدرس النحوي ص١٠٤، ص١٠٥.

٩- كتاب المفرد والمؤلف للزمخشرى :

ألف الزمخشرى هذا الكتاب لسكان مَكّة وقد لخّص فيه قواعد النحو في بابين فقط هما باب المفرد ويتحدث فيه عن الكلمة وأحكامها وأنواعها، ثم باب المؤلف ويتحدث فيه عن الجملة أو التركيب اللغوى وأنواعه وأحكامه وهذا الكتاب الموجز يصور نظرة جديدة إلى الدرس النحوى والتخطيط له، فهو يتخلص من فكرة التقسيم للكلمة ويقوم بتقسيم آخر الأساس فيه المفرد والمركب.

فالمفرد يتناول الاسم والفعل والحرف، ويتحدث في ذلك عن أحكام الإعراب والبناء لهذا النوع.

أما القسم الآخر -المؤلف- لم يسبق إليه أحد في ذكر هذا القسم فهو يضع في اعتباره التركيب اللغوى وما يتكون منه. يقول الزمخشرى «للمؤلف على ضروب، منها المؤلف من اسمين وهو المبتدأ مع المبنى عليه نحو قولك زيد قائم وعمرو غلامك، ووجه ائتلافهما كون الثانى مسند إلى الأول ومحدثًا به عنه وتقع الجملة موقعه فتأخذ حكمه بأنها حديث عن الأول، وذلك بسبب يصل بينها وبينه من ضمير رجع منها إليه، وأن محلها محكوم عليه بإعراب وهو الرفع، وهى إما إسمية نحو: زيد أبوه منطلق أو فعلية نحو زيد قام غلامه، وزيد أمامك أو فى الدار أو من الكلام لأن التقدير استقر أمامك، وحقها أن تكون كالمتروب عنه فى صحة الصدق والكذب فيها، لأن وجه الائتلاف هو معنى الخبرية، وإذا زال هذا المعنى فلا ائتلاف، ومن ثم لم يستقم: زيد هل ضربته، وزيد أضربه وعمرو لا تكرمه، وبكر لولا أكرمته، والمضاف مع المضاف إليه، ووجه ائتلافهما إما معنى الاختصاص، أو معنى التبيين فالاختصاص فى قولك غلام زيد، لأن الإضافة بمعنى اللام الموضوعة للخصوصية، والتبيين فى قولك خاتم

فضة لأن الإضافة بمعنى من التي للبيان، ويقال لهذه الإضافة المعنوية والحقيقية لأنها مسوقة لإفادة معنى لها، وأما الصفة المضافة إلى فاعلها أو مفعولها نحو حسن الوجه وضارب زيد، فتأليف واقع لفظًا على طريق الشبه ويقال لها اللفظية والمجازية[1]

١٠ – مقامات الزمخشري أو كتاب النصائح الكبرى[2] :

أنشأ الزمخشري هذه المقامات ووجه بعضها إلى (ابن وهاس) وفيها تظهر براعة اللغوية والبلاغية وفيها يظهر تجربة اتصاله؛ بالسلطان وتسخير أدبه له وفي مقامة أخرى يبين ثقافته ولا يفتز بذلك[3] .

وفي مقامة أخرى يخمر الذين يذلون أنفسهم للملوك دون ظلم لله.

[4]

وفي مقامة اجتناب الظلمة.. يحط من شعرى النسيب والمدح الذى يقدم بين يدى الملوك.[5]

يقول الزمخشري في مقدمة المقامات: «هذه مقامات أنشأها الإمام فخر خوارزم أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري والذى ندبه لإنشائها أنه أرى في بعض إغفاآت الفجر كأنما صوّت به من يقول: «... يأبا القاسم أجل مكتوب وأجل مكذوب. فهّب من إغفاآته تلك مشخوصًا به في حالة من ذلك وروعة ونفر طائرة وفزّعه وضمّ إلى هذه الكلمات ما ارتفعت به

---

[1] الزمخشري: المفرد والمؤلف (مخطوط) المقدمة ص٢، ص٣ وانظر د. حسن عون في تطور الدرس النحوى ص٩٦، ص٩٧.

[2] طبعت المقامات– في المطبعة العباسية الطبعة الأولى ١٣١٢هـ.

[3] الزمخشري– المقامات (مقامة الظلف) ص٧٢، ٧٨.

[4] المصدر نفسه مقامة العبادة ص١١٨–١٢٢.

[5] المصدر نفسه (في مقامة اجتناب الظلمة) ص١٣١–١٣٧.

مقامه. وآنسها بأخوات قلائل ثـم قطع لمراجعة الفضلة عـن الحقـائق وعـادة النهول عن الجد بالهزل فلما أصيب في مستهل شهر الله الأصـم (أى رجـب) الواقع في سنة اثنتى عشرة بعد الخمسمائة بالمرضة الناهلـة التى سماهـا المنـذرة كانت سبب إنابته وفيئته وبغيّر حاله وهيئته وأخـذه على نفسـه الميثاق لله إن مَنْ الله عليه بالصحـة أن لا يطأنا بأخمصيه عتبـة السلطان ولا واصـل بخدمـة السلطان أذياله وأن يربأ بنفسه ولسانه عن قرض الشعر فيهم ورفع العقـيرة فـي المدح بين أيديهم وأن يعفَ عن ارتـزاق عطيّـاتهم واقـتراض صلاتهـم مرسـومًا وإدرارًا وتسويغًا. ويجدّ في إسقاط اسمه مـن الديـوان ومحوه وأن يحُـفَّ نفسـه حتى تفيئ ما استطعمت في ذلك فيما خلالها فـي سـنى جاهليتهـا وأن يعتصـم بحبل التوكّل ويتمسك إلى ربّه وينسّاق وقبل مسكه لنفسه محبسًـا ويتخـذه لهـا مَحْبسًا.

ولا يريم عن قراره ما لم يضطره أمر حزب لا يجد الصالح بُدًا مـن توليـه بخطوة وأن لا يتروّس من العلوم التى هو بصددها إلا ما هو مُهيب منها بدارسـه إلى الهدى رادع له عن مشايعة الهوى ويجد عليـه فـي علـو م القـرآن والحديـث وأبواب الشرع من عرفي منـه أنـه يقصّـد بارتيـاده وجـه الله تعـالى ويرمـي بـه الغرض الراجع إلى الدين ضاربًا صفحًا عمّن يطلبه ليخـذه لُعبـة للمباهـاة وآلـة للمنافسة ويتسوّر علـى اقتباسـه إلى الخطـوة عنـد الخـائفين فـي غمـرات الدنيـا والتسمي بين ظهرانيهم بالفاضل والتلقب بالبارع وذريعة إلى مـا تـزع هويتـك منه وتاب التوبة النصوح من الرجوع إليه أو يرجع اللبن في الضرع وحين أتاح الله له الصحة التى لا يُطاق شكرها والقف له فـي الوفـاء بما عهـد والضمـان الذى لا يعيش به إلا ظالم نفسه انتـدب للرجوع إلى رتاسـة عملـه فـي إنشـاء المقامات حتى تمها خمسين مقامة يعظ فيها نفسـه وينهاهـا أن تركـن إلى بدنهـا الأول ينكر فيه ذكر له إلا على سبيل التقدم والتحسر.

ويأثر ما أن تلج في الاستقامة على الطريقة المثلى:[1]

ويقول الزمخشري في مقامة الظلف وينحو باللائمة على من يسخرون علمهم وأدبهم للملوك :

«يأبا القاسم ليت شعري أين يذهب بك مبك من ثمرات علمك وأدبك ضِلّة لمن رضي من ثمرة علمه بأن يشاد بذكره وينوّه باسمه ولمن قنع من توقيع أدبه بأن يصل من الدنيا إلى أربه وأفٍ لمن حسبنهما للتكسب والمباهاة. فتعلّمَنّ ونصبهما إلى أبواب الملوك سُلَّمَيْن فإن اتفقت له إلى أحد هؤلاء زلفة والتأهب بينه وبين خدمة ألفه وقبل أحب الملك لفلان قبول قبوله رخاء. وأرضى له عزالى سحابه بإرضاء وقصارى ذلك أنه يصيبه بنفحة من السُّحت ورضحة من الحرام البحت. هزَّ من عطفه ونشط وكُشِفَ غطاء السهم وكُشِط واستطير فرحًا وازدهى ورضى أذياله وزهى.. من حمل العلم والأدب لمثل هذه الثمار فقد حمل منها أثقالاً على ظهر حمار إن من ثمراتها التنزول على قضيّات الحكم ورياضة صعاب الشيم وعزة النفس وبُعْد الهمم وعِزّة النفس أن لا تدعها تلم بالعمل السفاسف وأن تسفَّ إلى الدناءة بعض الإسفاف وأن تطلّقها عن المطامع الدنيّة لا أن تعليقها المطاعم الدنية وبُعْد الهمّة أن توجهها إلى طريق الآخرة وسلوكها والاستهانة بالدنيا وملوكه و لله عبد لم يطرق باب ملك و لم يطأ عتبة و لم يلمح ببصره و لم يعرف حُسّابه ولو كتبته و لم يُصفَّ قدميه إلا بعين يرى الملك الجبار جابر ما كسرته الجبابرة وكاسر ما جبرته الأكاسرة.[2]

وفي مقامة العمل– يبن الزمخشري قيمة العلم وأنه وسيلة إلى العمل

---

[1] الزمخشري: المقدمة ص٧-١١.

[2] المصدر نفسه (مقالة الظلف) ص٧٢-٧٨ وانظر د. مصطفى الصاوي الجويني في قراءة في تراث الزمخشري ص١٨٥.

قال يأبا القاسم لا تسمع لقولهم فضل مبين وأدب متبعين واسم في المهارة بهما شهير وصيت في اتقانهما جهير وفتى طميّان من المناقض والرذائل. ريان من المناقب والفضائل إن ذكر ومن اللغة مجلس من أحلاسه أو قياسها نسائس أفراسه أو أبنيتها فليسمر السمارية وبدقة تعريفه لا سنمار وغرابة ترصيفه أو النحو فهو سيبويه وكتابه ينطق عن تراجمه وأبوابه أو علم المعاني فمن ساحله ومسابقه...

نعم يأبا القاسم إن سمعتهم يقولون ما أكثر فضلك فقل إنّ فضولي المكور.. وما أغزر أدبك فقل إنّ قلة أدبي أغزر. فلعمر الله ليس بأديب ولا أريب كُلُّ مغرب وحافظ غريب. الأديب من أخذ نفسه بآداب الله فهذّبها ونقّح أخلاقه من العقد الشائنة فشذّبها والأديب الفاضل من لم يكن له أرب ولا مطر. إلا أن يكون له عند الله فضل مَنٌّ وخطر ما غناءَ – حق قوى علمه وعمله قد فتو – إنّ علما بلا عمل كقوس بلا وتر – حاملها حوانه مرتبك في العملية لا يحلى – إن كان ابن يَقْنِ إلى وجه الرماية واعلم أنّ العلم إنما يُعلّم لأنه إلى العمل سُلّم كما أن العمل إلى ما عند الله ذريعة ولولاهما ما عَلم علم ولا شرعتْ شريعة[1]

١١– مقدمة كتاب الأدب :

وهو كتاب في النحو رغم أن عنوانه لا يدل على ذلك وهو يعالج القضايا النحوية بمنهج يشبه منهج المفصل ويعنى بالمفرد وأقسامه الرئيسية خمسة كما يرى: (الأسماء– الأفعال– الحروف– تصريف الأفعال. وقد وضع هذا الكتاب لتعليم من يتحدث الفارسية قواعد اللغة العربية. [2]

---

[1] المصدر نفسه: مقامة العمل ص١٠٨، ١١٤.

[2] طبع الكتاب وفيه تفسير الكلمات باللغة الفارسية مع زيادات للعالم الألماني وتزمستاين وأضاف إليه فهرسًا ليزج ١٨٤٣م.

وقد حاول الزمخشرى أن يقدم ثروة لغوية عربية بقواعدها ونحوها وصرفها بصورة يسيرة وحاول جهده أن يدخل ذلك كله في جمل مفيدة تساعد المتعلم والكتاب مكتوب بالعربية وبالفارسية[1].

يقول في مقدمته:

«الحمد لله الذي فضّل على جميع الألسنة لسان العرب كما فضل الكتاب المُنْزَلَ به على سائر الكتب والصلاة على النبى الأمى العربى وعلى آله أشرف العرب بعد النبى ولجلالة هذا اللسان وما جعل الله له من نباهة الشأن وأنّ الحاجة إليه سائحة في الملة الإسلامية في أنواع علومها وفنون آدابها كان المتعاطون لاتقانه التبحر فيه معدودين في علماء هذه الأمة مذكورين في طبقات الأئمة ومن صنع الله تعالى لهذه الطبقة أن الملوك لم تطُر سحائبهم، ولا فاضت أعطياتهم ومواهبهم على أحد فيضها على هؤلاء من أدبائهم وخطبائهم ومترسليهم وشعرائهم ولم يَخْلُ بعد انقضاء دولة العرب عصرًا من الأعصار من ملك فاضل جواد يرغبه منهم ويصطفيهم ويكفلهم ويكفيهم ويتعصب لصناعتهم وعرض على تدقيق بضاعتهم والذى اصطفاه الله في زماننا لنصرة الأدب وقذف في قلبه الرغبة في كلام العرب الأمير الأجلّ بهاء الدين علاء الدولة أبو المظفر أيسر ابن خوارزم شاه أدام الله علاءة ونصر لواءه فغاية لذته في بهاء مجالسة الأفاضل التابعين وقصارى هواه في منادمته الأماثل ولا يزال ظل كرمه الواسع عليهم ممدودًا وجنابهم بإنعامه الفائض وصلاته وخِلَعُهُ مترادفة عندهم متوالية رائحة إليهم غادية وقد رسم لى أمره العالى زيد علوا بتحرير نسخة من كتاب إلى مقدمة الأدب لخزانة كتبه المعمورة ففعلت على رسمه وجعلت الكتاب مرسومًا باسمه لأن هذا الكتاب قد أصاب قبولاً من

---

[1] د. مصطفى الصاوى الجوينى: قراءة في تراث الزمخشرى ص١٧٠.

القلوب وهبَّ في البلاد مهبَّ الصبا والجنوب فأردت أن لا يزال مذكورًا في كل مكان وزمان ويكون اسمه العزيز جاريًا على كل لسان والله موفقه لما يرفع الذكر الجميل ويكسب الثواب الجزيل إنه خير موفق ومعين، وهو على خمسة أقسام، القسم الأول في الأسماء، القسم الثاني في الأفعال، القسم الثالث في الحروف، القسم الرابع في تصريف الأسماء القسم الخامس في تصريف الأفعال[1].

وقد استطاع الزمخشري في هذا الكتاب أن يعطي أمثلة للفصاحة في العربية ومثال ذلك يقول «الأوقات حين والجمع أحيان وأحل آحال وأوان آونة وإبان وأبابين ويعطي أمثلة للكلمات المترادفة أو المتقاربة»[2].

١٢- نوابغ الكلم أو الكلم النوابغ[3] :

نجد في هذا الكتاب كثيرًا من آراء الزمخشري وتجاربه في الحياة وصورة من شخصية مطبوعة فيما يجريه من مثل- ويظهر في الكتاب عبوة ما حدث له من صلة بالوزراء والحكام. يقول «ويل لكل رئيس من عذاب بئيس»[4].

ويقول: «ما لكم تحمدون في الحكم بلا حكمة أما يقدعكم من الحكمة حَكَمة»[5].

ويقول «ألا أعيذكم بالنفس الوزارة نفسٌ بلا الله بالوزارة»[6] ويجمل

---

[1] الزمخشري: مقدمة كتاب الأدب ص١-٣.

[2] المصدر نفسه ص٦٥.

[3] طبع هذا الكتاب بمصر ١٢٨٧، ١٣٠٥هـ وفي بيروت ١٣٠٦هـ وطبع في باريس ١٨٧١م ومعه ترجمة باللغة الفرنسية للأستاذ لي برتيه ميتر.

[4] الزمخشري: نوابغ الكلم ص٣٦.

[5] المصدر نفسه ص٣٧.

[6] المصدر نفسه ص٤٨.

الزمخشري العقل قبل الشرع بقوله: قد جمع الأصل والفرع من تبع العقل الشرع[1] ومن كلامه المأثور عن علاقته بالحكام وذوي الجاه وما لقي منهم «حبذا الوادق إذا رَعَد والصادق إذا وصد والقديم من منشئ بارقة هَطِلِه ولا يرسل صاعقة مطلة – ولا خير في رأي إنجازه بعد لأي وفي قرع باب اللئيم قلْعَ ناب الكريم[2].

ثانيًا: الشارح (ابن يعيش) :

هو يعيش بن علي بن يعيش بن محمد بن محمد بن أبي السرايا محمد بن علي المفضل ابن عبد الكريم بن محمد بن يحيى النحوي الحلبي موفق الدين أبو البقاء المعروف بابن يعيش وكان يعرف بابن الصّانع وعند ابن خلكان ابن الصائغ[3] ولد في رمضان سنة ٥٥٣ هـ بحلب، وقرأ النحو على فتيان الحلبي وأبي العباس البيزوري، وسمع الحديث الشريف على الرضي، التكريتي، وأبي الفضل الطوسي، ورحل إلى بغداد ليدرك أبا البركات الأنباري، فبلغه خبر وفاته بالموصل.

وكان من كبار أئمة العربية، ماهرًا في النحو والتصريف، قدم دمشق

---

[1] المصدر نفسه ص٦.

[2] المصدر نفسه ص٣، ص٤، ص١١، ص١٧.

[3] أنظر في ترجمة ابن يعيش، ابن خلكان في وفيات الأعيان ج٢ ص ٤٥٠ وقال يعرف بابن الصائغ ولكنه عند جماعة كثيرة من كتب الطبقات (ابن الصّانع) بالنون والعين وهو الأصوب.
أنظر أيضًا طبقات ابن قاضي شهبة ص٥٤٤ وابن العماد الحنبلي في شذرات الذهب "في أخبار من ذهب" ج٥ ص ٢٢٨ والفيروز آبادي في البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص٢٤٣، ص٢٤٤ والسيوطي في بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ج٢ ص٣٥١، ٣٥٢ وطاش كبرى زادة في مفتاح السعادة ج ص١٩٧ والزركلي في الأعلام ج٩ ص٢٧٢ وعمر رضا كحالة في معجم المؤلفين ج١٣ ص٢٥٦.

وجالس الكندي، وتصدر بحلب للإقراء زمانًا، وطال عمره، وشاع ذكره، وغالب فضلاء حلب تلامذته فقد أخذ عنه أبو اليمن الكندي (زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن سعيد ابن عصمة أبو اليمن الكندي البغدادي لازم ابن الشجري م ٥٤٢ هـ وابن الجواليقي م٥٤٠ هـ- برع في النحو واللغة، وكان مستحضرًا لكتاب سيبويه، ذا خط جيدًا، له حواش على ديوان أبي الطيب المتنبي [1]، وأخذ عنه ابن يعيش أيضًا أبو الفضل الطوسي، خطيب الموصل المتوفى ٥٨٦ هـ.

وكان ابن يعيش ماهرًا، وصناعة التصريف ومن تصانيفه: شرح المفصل للزمخشري، وشرح التصريف الملوكي لابن جني. توفي ابن يعيش سنة ٦٤٣ هـ.

أما شرح ابن يعيش على المفصل للزمخشري فقد عرض فيه للأقسام الرئيسية التي قسم عليها الزمخشري كتابه وهي الأسماء والأفعال والحروف والمشترك وأفاض القول في شرح هذه المسائل وقد بين في شرح خطبة الزمخشري للمفصل أنه قسم كتابه أربعة أقسام (الأسماء، والأفعال، والحروف والمشترك) ليسهل على الطالب حفظه وعلى الناظر فيه وجدان ما يرده ويجري ذلك مجرى الأبواب في غيره وميز كل صنف منها على حدة.. [2].

ويأخذ القسم الأول النصيب الأوفر من شرح ابن يعيش على المفصل فقد أخذ ستة أجزاء في شرح القسم الأول وهو الاسم.

---

[1] أنظر في ترجمة (أبو اليمن الكندي البغدادي) ياقوت الحموي في معجم الأدباء ج١١ ص١٧١، والقفطي في إنباه الرواة ج٢ ص١٠، وابن خلكان في وفيات الأعيان ج١ ص١٩٦ والفيروزآبادي في البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص١٠٢ الترجمة رقم ١٣٣ والسيوطي في بغية الوعاة ج١ ص٥٧٠.

[2] ابن يعيش: شرح المفصل ج١ ص١٢ وقد طبع شرح ابن يعيش في المطبعة المنيرية ط أولى مصر د ت وطبع في عالم الكتب (طبعة مصر رد عن طبعة المنيرية) في مجلدين (عشرة أجزاء).

أما القسم الثاني فقد أخذ جزءًا واحدًا هو الجزء السابع من المجلد الثاني. وجاء القسم الثالث في الحروف وأخذ الجزء الثامن وثلث الجزء التاسع. أما المشترك وهو القسم الرابع فقد أخذ بقية الجزء التاسع والجزء العاشر والأخير.

وقد قدّم الشارح لكتابه بخطبة الكتاب قال فيها «أحمد الله الذي بدأ بالإحسان، وأحسن خلق الإنسان، واختصه بنطق اللسان، وفضيلة البيان، وجعل له من العقل الصحيح، والكلام الفصيح، منبئًا عن نفسه، ومخبرًا عما وراء شخصه، وصلى الله على محمد خاتم أنبيائه، ومبلغ أنبائه، وعلى آله وأصحابه وأصفيائه.

فلما كان الكتاب المرسوم بالمفصل من تأليف الإمام العلامة أبي القاسم محمد ابن عمر الزمخشري رحمه الله جليلاً قدره، نابهاً ذكره، قد جمعت أصول هذا العلم فصوله، وأوجز لفظه فتيسر على الطالب تحصيله، إلا أنه مشتمل على ضروب منها لفظ أغربت عبارته فأشكل، ولفظ تتجاذبه معان فهو مجمل، ومنها ما هو بادٍ للأفهام إلا أنه خال من الدليل مهمل، استخرت الله تعالى في إملاء كتاب أشرح فيه مشكلة، وأوضح مجمله، وأتبع كل حكم منه حججه وعلله، ولا أدّعي أنه رحمه الله أخل بذلك تقصيرًا عما آتيت به في هذا الكتاب إذ من المعلوم أنّ من كان قادرًا على بلاغة الإيجاز كان قادرًا على بلاغة الإطناب قال الخليل بن أحمد رحمه الله: من الأبواب ما لو شئنا أن نشرحه حتى يستوي فيه القويّ والضعيف لفعلنا ولكن يجب أن يكون للعالم مزية بعدنا.

وكنت ابتدأت بهذا الكتاب ثم عرض دون إتمامه عدة موانع، منها اعتراض الشواغل ومنها ما أحدثته السبعون بين القلم والأنامل، ومنها أنّ الزمان فسد حتى علا بأقله على درجة قسٍّ وانحط قسُّه عن درجة باقل، فلما

شرّف الله هذا العصر بدولة مولانا السلطان الملك العالم العادل المجاهد المرابط المنصور غياث الدنيا والدين، ملك الإسلام والمسلمين، سلطان الأمة، ظهير الخلافة، محيي العدل في العالمين، سيد الملوك والسلاطين، أعز الله أنصاره، وأبقى على الزمان محاسن سيرته وأخباره، وسرت الركبان بأنه خلد الله ملكه أحيا من هذا العلم رميمًا، وأعاد دماءه جمامًا ونبته جميمًا، أمليته حاويًا لضروب من فوائد العربية، وأنفذته خدمة هفت إلى مقره الشريف وإن تقل برجائها ظهر المطية، وبالله أستعين على ما نويته واعتقدته، وأستعيذه من الزلل فيما نحوته واعتمدته أنه ولي ذلك والقادر عليه»[1]

ويبدأ القسم الأول في الأسماء بتقسيم الكلمة على ثلاثة أنواع وتعريف الاسم وتعريف اسم الجنس وتقسيمه إلى نوعين وتعريف الاسم العلم وتقسيمه وتقسيم العلم المنقول إلى ستة أنواع وتقسيم المرتجل إلى ضربين وبيان أمثلتهما.[2] ثم الكلام على الاسم المعرب وتقسيمه إلى نوعين من حيث الصرف وعدمه والكلام على الأسماء الستة[3].

ثم يبدأ في المرفوعات وتصريفها فالكلام على الفاعل ثم الكلام على المبتدأ والخبر وأنواعه– ثم خبر إن وخبر لا النافية للجنس واسم لا وما المشبّهتين بليس[4].

ثم ينتقل بعد ذلك إلى المنصوبات ويبدأ بالمفعول المطلق فالمفعول به فالمنصوب بالمستعمل إظهاره ثم المنصوب باللازم إضماره وهو المنادى[5].

---

[1] ابن يعيش: مقدمة أو (خطبة) شرح المفصل ص٢، ص٣.

[2] ابن يعيش: شرح المفصل ج١ ص٢٢ إلى ص٤٠.

[3] المصدر نفسه ج١ ص ٤٩ إلى ص٧٣.

[4] المصدر نفسه ج١ ص٧٤ إلى ص١٠٨.

[5] المصدر نفسه ج١ ص١٠٩ إلى ص١٣١.

وفي الجزء الثاني يبدأ بتوابع المنادى والمنادى المبهم ثم ينتقل إلى المندوب وشروطه والاختصاص والترخيم وشرائطه ثم المفعول فيه فالمفعول معه فالمفعول له ثم ينتقل إلى الحال وشروطه فالتمييز وأمثلته والاستثناء.

وفي آخر الجزء الثاني يبدأ بالمجرورات وأولها الإضافة وأنواعها[1]، وفي الجزء الثالث يتم أنواع الإضافة وينتقل إلى التوابع وعلتها فيتحدث عن التأكيد وتقسيمه والصفة والبدل والعطف وأنواعه[2].

وفي بقية الجزء الثالث يتحدث عن المبني والغاية وحصر المبنيات ويتحدث عن المضمرات وتقسيمها ثم ينتقل إلى مراتب الإشارة فالموصولات[3].

وفي الجزء الرابع يتحدث عن ما الاسمية ومعاني أيّ موقعها في الإعراب ثم ينتقل إلى أسماء الأفعال والأصوات فالظروف والغايات فالمركبات والكنايات وأنواع كم[4].

وفي الجزء الخامس يتحدث عن الاسم المجموع وأنواع الجموع ثم ينتقل إلى المعرفة والنكرة وأضربها وينتقل إلى التصغير فالنسب[5].

وفي الجزء السادس يستكمل مسائل النسب[6]. ثم ينتقل إلى العدد وشروطه وتمييزه[7] ثم ينتقل فيتحدث عن المقصور والممدود وعمل المصدر[8]

---

(1) المصدر نفسه ج٢ ص٢ إلى ١٣٤.

(2) المصدر نفسه ج٣ ص٢ إلى ص٧٨.

(3) المصدر نفسه ج٣ ص٧٩ إلى ص١٠٩.

(4) المصدر نفسه ج٤ ص٢ إلى ص١٠٧.

(5) المصدر نفسه ج٥ ص٢ إلى ص١٥٥.

(6) المصدر نفسه ج٦ ص٢ إلى ص١٤.

(7) المصدر نفسه ج٦ ص١٥ إلى ص٣٥.

(8) المصدر نفسه ج٦ ص٣٦ إلى ص٦٧.

واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل وأسماء الزمان والمكان واسم الآلة وبيان أبنية المجرور[1].

أما الجزء السابع فيتناول فيه الأفعال وأقسامها فيتحدث عن أحوال المضارع والمتعدى واللازم وأفعال القلوب والأفعال الناقصة وكان وأخواتها وكاد وأخواتها) ثم ينتقل إلى أسلوب المدح والذم وأسلوب التعجب.

وفى الجزء الثامن يتحدث عن القسم الثالث وهو الحروف.

وفى الجزء التاسع يتحدث عن بقية القسم الثالث فى الحروف وينتهى بحرف التذكر معناه وكيفية زيادته[2]. ثم ينتقل فى الجزء التاسع أيضًا عن القسم الرابع في المشترك فيتحدث عن الإمالة ومعناها وأسبابها ثم ينتقل إلى القسم والغرض منه وأدواته وروابطه ثم ينتقل إلى تخفيف الهمزة وأحكام الهمزة وهمزة الوصل والمواضع التى تزاد فيها[3].

وفى الجزء العاشر يتحدث عن المواضع التى تزاد فيها الهاء فالمواضع التى تزاد فيها السين فاللام[4]. ثم ينتقل إلى مبحث الإبدال ثم ينتقل إلى الاعتلال ثم يتحدث عن الإدغام فيتناول مخارج الحروف وصفاتها والحروف المتقاربة وتفصيل الإدغام فيها وتفصيل الإدغام فى الهمزة وغيرها من الحروف[5].

وسوف نجد إن شاء الحق تعالى فى تحليل منهج ابن يعيش فى شرحه على المفصل أن الزمخشرى فى المفصل قد قدّم تقسيمًا حديثًا للنحو العربى يظهر فى جرأته وبراعته وبلاغته.

---

[1] المصدر نفسه ص٦٨ إلى ص١٤٢.

[2] المصدر نفسه ج٩ من ص٢ إلى ص٥٢.

[3] المصدر نفسه ج٩ ص٥٣ إلى ص١٥٦.

[4] المصدر نفسه ج١٠ ص٢ إلى ص٦.

[5] المصدر نفسه ص٧ إلى ص١٤٣.

الفصل الثانى

منهج ابن يعيش فى شرح المفصل

(القسم الأول : الاسم)

القسم الأول

الاسم

عرض (ابن يعيش) القسم الأول الذى بدأ به الزمخشرى كتابه وهو قسم الأسماء عرضًا وافيًا وقد بدأ ابن يعيش بشرح خطبة الزمخشرى فى المفصل وعرض فيها مسائل مهمة منها.

قوله عن لفظ الجلالة: الله اسم من أسماء الخالق سبحانه خاص لا يشركه فيه غيره ولا يدعى به أحد سواه قبضَ الله الألسن عن ذلك، واختلف العلماء فيه هل هو اسم موضوع أو مشتق فذهب سيبويه فى بعض أقواله إلى أنه اسم مرتجل للعلمية غير مشتق فلا يجوز حذف الألف واللام منه كما لا يجوز نزعها من الرحمن الرحيم.

وذهب آخرون إلى أنه مشتق، ولسيبويه فى اشتقاقه قولان: أحدهما أن أصله إلاه على وزن فعال من قولهم ألَهَ الرجل يألهُ إلاهه أى عبد عبادة.

قال رؤبة:

سبّحْنَ واسترجعن من تألّه ... لله در الغانيات المُدَّهِ

ومعنى الإله المعبود وقول للموحد، لا إله إلا الله أى لا معبود إلا الله وحذفوا منه الهمزة تخفيفًا لكثرة وروده واستعماله ثم أدخلت الألف واللام للتعظيم ودفع الشياع الذى ذهبوا إليه من تسمية أصنامهم وما يعبدونه آلهة فصار لفظة (الله) ثم لزمت الألف واللام كالعوض من الهمزة المحذوفة وصارتا كأحد حروف الاسم لا تفارقانه ولذلك قد يقطعون الهمزة فى النداء والقسم نحو قولهم يا ألله أغفر لى وقولهم أفا الله لأفعلنّ، وقيل العوض ألف فعالٍ، والقول الثانى من قوله سيبويه أن أصله لاهٌ، ومنه قول الراجز:

بَحَلْفَةٍ من أبي رباحٍ   يَسْمَعُهُ لاهُهُ الكُبارُ

أى إلاهه ثم أدخلت الألف واللام عليه كما ذكرنا وجرى مجرى العلم نحو الحسن والعباس ونحوهما مما أصله الصفة ووزن لاهٌ فَعْلٌ واشتقاقه من لاه يليه أو استتر كأنه سبحانه يسمى بذلك لاستتاره واحتجابه عن إدراك الأبصار[1].

ونلاحظ أن ابن يعيش قد عرض لفظ الجلالة محاولاً ذكر الآراء فى اشتقاقه وعدم اشتقاقه ولكنه ذكر لسيبويه قولين ولم يتعرض لآراء الكوفيين ولا اللغويين فكان عرضه مبتورًا.

وقد عرض الأمام فخر الدين الرازى م٦٠٤ هـ. الآراء فى ذلك بصورة واضحة. قال فى (مفاتيح الغيب)

المسألة الأولى: المختار عندنا أن هذا اللفظ اسم علم لله تعالى، وأنه ليس بمشتق ألبته، وهو قول الخليل وسيبويه، وقول أكثر الأصوليين والفقهاء، ويدل عليه وجوه وحجج:

الحجة الأولى: أنه لو كان لفظًا مشتقًا لكان معناه كليًا لا يمنع نفس مفهومه من وقوع الشركة فيه لأن اللفظ المشتق لا يفيد إلا أنه شئ ما مبهم حصل له ذلك المشتق منه، وهذا المفهوم لا يمنع من وقوع الشركة فيه بين كثيرين، ولو كان كذلك لما كان قولنا: لا إله إلا الله. توحيدًا حقاً مانعًا من وقوع الشركة فيه بين كثيرين، لأن بتقدير أن يكون الله لفظًا مشتقًا كان قولنا (الله) غير مانع من أن يدخل تحته أشخاص كثيرة، وحينئذ لا يكون قولنا "لا إله إلا الله" موجبًا للتوحيد المحض، وحيث أجمع العقلاء على أن قولنا "لا إله

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل (شرح خطبة المفصل) المقدمة ج١ ص٣.

إلا الله" يوجب التوحيد المحض علمنا أن قولنا "الله" اسم علم موضوع لتلك الذات المعينة أو أنها ليست من الألفاظ المشتقة.

الحجة الثانية: (أن من أراد أن يذكر ذاتًا معينة ثم يذكره بالصفات بالصفات فإنه يذكر اسمه أولاً ثم يذكر عقيب الاسم الصفات، مثل أن يقول: زيد الفقيه النحوى الأصولى، إذا عرفت هذا فنقول: إن كل من أراد أن يذكر الله تعالى بالصفات المقدسة فإنه يذكر عقيبه صفات المدائح مثل أن يقول، الله العالم القادر الله، وذلك يدل على أن قولنا "الله" اسم علم.

الحجة الثالثة: قال تعالى ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾[1] وليس المراد من الاسم في هذه الآية الصفة وإلا لكذب قوله "هل تعلم له سميا" فوجب أن يكون المراد اسم العلم، فكل من أثبت له اسم علم قال ليس ذلك إلا قولنا الله.

واحتج القائلون بأنه ليس علم بوجوه وحجج.

الحجة الأولى: قوله تعالى ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ﴾[2].

وقوله ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾[3] فإنَّ قوله "الله" لابد وأن يكون صفة، ولا يجوز أن يكون اسم علم، بدليل أنه لا يجوز أن يقال: هو زيد في البلد، وهو بكر، ويجوز أن يقال: هو العالم الزاهد في البلد، وبهذا الطريق يعترض على قول النحويين: إنَّ الضمير لا يقع موصوفًا ولا صفة، وإذا ثبت كونه صفة امتنع أن يكون اسم علم.

---

(1) من الآية ٦٥ سورة مريم.

(2) من الآية ٣ سورة الأنعام.

(3) من الآية ٢٢ سورة الحشر.

الحجة الثانية: أن اسم العلم قائم مقام الإشارة، فلما كانت الإشارة ممتنعة في حق الله تعالى كان اسم العلم ممتنعًا في حقه.

الحجة الثالثة: أن اسم العلم إنما يصار إليه ليتميز شخص عن شخص آخر شبهه في الحقيقة والماهية، وإذا كان هذا في حق الله ممتنعًا كان القول بإثبات الاسم العلم محالاً في حقه.[1]

ثم عرض للرأي الثاني وهم الذين يقولون بأنه اسم مشتق وذكروا فيه فروعا.

وما يهمنا ما ذكروه في هذا الاشتقاق كما ذكر (فخر الدين الرازي) بالآراء الآتية:

١- الإله مشتق من (أَلِهْتَ إلى فلان) أي: سكنت إليه، فالعقول لا تسكن إلا إلى ذكره والأرواح لا تفرح إلا بمعرفته، وبيان من وجوه:

الأول: أن الكمال محبوب لذاته، وما سوى الحق فهو ناقص لذاته، لأن الممكن من حيث هُوَ هُوَ معدوم، والعدم أصل النقصان والناقص بذاته لا يكمل إلا بتكميل الكامل لذاته، فإذا كان الكامل محبوبًا لذاته، وثبت أن الحق كامل لذاته وجب كونه محبوبًا لذاته.

الثاني: أنّ كل ما سواه فهو ممكن لذاته، والممكن لذاته لا يقف عند نفسه، بل يبقى متعلقًا بغيره، لأنه لا يوجد إلا بوجود غيره، فعلى هذا كل ممكن فإنه لا يقف عند نفسه، بل يبقى متعلقًا بغيره، لأنه لا يوجد إلا بوجود غيره، فعلى هذا كل ممكن فإنه لا يقف عند نفسه بل ما لم يتعلق بالواجب

---

[1] الإمام فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) نشر دار الغد العربي بالقاهرة ط أولى ١٤١٢ هـ ١٩٩١م المجلد الأول ص٢٠١، ص٢٠٢.

لذاته لم يوجد، وإذا كان الأمر كذلك في الوجود الخارجي وجب أن يكون كذلك في الوجود العقلي.

فالعقول مترقية إلى عتبة رحمته والخواطر متمسكة بذيل فضله وكرمه، وهذان الوجهان عليهما التعويل في تفسير قوله تعالى: ﴿أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ﴾[1].

التفسير الثاني: أنه مشتق من (الوله) وهو ذهاب العقل وذلك أن الخلق قسمان واصلون إلى ساحل بحر معرفته، ومحرومون، فالمحرومون قد بقوا في ظلمات الحيرة وتيه الجهالة فكأنهم فقدوا عقولهم وأرواحهم، وأما الواجدون فقد وصلوا إلى عرصة النور وفسحة الكبرياء والجلال، فتاهوا في ميادين الصمدية، وبادروا في عرصة الفردانية ، فثبت أنّ الخلق كلهم والهون في معرفته، فلا جرم كان الإله الحق للخلق هو هو.

التفسير الثالث: أنه مشتق من (لاه) إذا ارتفع والحق سبحانه وتعالى هو المرتفع عن مشابهة الممكنات ومناسبة المحدثات، لأن الواجب لذاته ليس إلا هو، والكامل لذاته ليس إلا هو، والأحد الحق في هويته ليس إلا هو، والموجد لكل ما سواه ليس إلا هو.

التفسير الرابع: أنه مشتق من (أله) في الشيء إذا تحيّر فيه ولم يَهْتَدِ إليه، فالعبد إذا تفكر فيه يحير، لأن كل ما يتخيله الإنسان ويتصوره فهو بخلافه. فإن أنكر العقل وجوده كذّبته نفسه، لأن كل ما سواه فهو محتاج، وحصول المحتاج بدون المحتاج إليه مُحال، وإن أشار إلى شيء يضبطه الحس والخيال وقال

---

[1] من الآية ٢٨ سورة الرّعْد.

أنه هو، كذبته نفسه أيضًا، لأن كل ما يضبطه الحس والخيال فأمارات الحدوث ظاهرة فيه، فلم يبق في يد العقل إلا أن يقر بالوجود والكمال مع الاعتراف بالعجز عن الإدراك، فههنا العجز عن دَرْك الإدراك إدراك، ولاشك أنَّ هذا موقف عجيب تتحير العقول فيه وتضطرب الألباب في حواشه.

التفسير الخامس: أنه من (لاه- يلوه) إذا احتجب ومعنى كونه محتجبًا من وجوه:

الأول: أنه بكنه صمديته محتجب عن العقول.

الثاني: أن لو قدرنا أن الشمس كانت واقفة في وسط الفلك غير متحركة كانت الأنوار باقية على جدران غير زائلة عنها، فحينئذ كان يخطر بالبال أن هذه الأنوار الواقعة على هذه الجدران غير زائلة عنها، فحينئذ كان يخطر بالبال أن هذه الأنوار الواقعة على هذه الجدران ذاتية لها، إلا لما شاهدنا أن الشمس تغيب وعند غيبتها تزول هذه الأنوار فائضة عن قرص الشمس، فكذا ههنا الوجود الواصل إلى جميع عالم المخلوقات من جناب قدرة الله تعالى كالنور الواصل من قرص الشمس.

التفسير السادس: اشتقاقه من أله الفصيل إذا ولع بأمه، والمعنى أن العباد مولهون بالتفرع إليه في كل الأحوال.

التفسير السابع: أن اشتقاق لفظ الإله من (أله) الرجل إذا فزع من أمر نزل به فألهه أي أجاره، والمجير لكل الخلائق من كل المضار هو الله سبحانه وتعالى[1]

والحق أن فخر الدين الرازي قد عرض للآراء المختلفة للفظ الجلالة

---

[1] المصدر نفسه المجلد الأول ص٢٠٣ إلى ص٢٠٧.

ولكنه كان يعالج المسألة بمناهج أهل الكلام ولكن آراءه كانت واضحة جلية.

وبعد أن عرض الشارح لخطبة المفصل للزمخشري تحدث عن معنى الكلمة والكلام وشرع يشرح القسم الأول من الكتاب وهو قسم الأسماء فعرض لتصريف الاسم وتحدث عن اسم الجنس والعلم وأنواعه وأقسامه ثم انتقل إلى الاسم المعرب والأسماء التي تمنع من الصرف والأسماء التي تصرف.

أولاً: المرفوعات:

ثم انتقل إلى باب المرفوعات وقد بدأ بباب الفاعل ثم باب المبتدأ والخبر. ونجد هنا فى تقسيم الزمخشرى للاسم والمرفوعات أنه يخالف تقسيم النحويين فى أبواب النحو– فغالب النحويين يبدأون بباب الإعراب ثم باب البناء ولكن الزمخشرى أخرّ المبنى إلى آخر الجزء الثالث ثم إن النحويين يبدؤون بباب المبتدأ والخبر ثم باب الفاعل ونائب الفاعل ولكن الزمخشرى بدأ بالفاعل وقد علّل ابن يعيش ذلك بقوله.

«فقدّم الكلام على الفاعل من بين المرفوعات لاسيما المبتدأ لمشاركة فى الإخبار عنه وذلك لأن الفاعل يظهر برفعة فائدة دخول الإعراب الكلام من حيث كان تكلف زيادة الإعراب إنما احتمل للفرق بين المعانى التى لولاها وقع اللبس.

فالرفع إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز أن يكون كل واحد منها فاعلاً ومفعولاً ورفع المبتدأ أو الخبر لم يكن لأمر يخشى التباسه بل لضرب من الاستحسان والتشبيه بالفاعل من حيث كان كل واحد منهما مخبراً عنه وافتقار المبتدأ إلى الخبر الذى بعده كافتقار الفاعل إلى الخبر الذى قبله ولذلك رفع المبتدأ والخبر، وذهب سيبويه وابن السرّاج إلى أنّ المبتدأ والخبر هما الأول والأصل فى استحقاق الرفع وغيرها من المرفوعات محمول عليهما وعنه قول سيبويه اعلم أن الاسم أوله الابتداء يريد أوله المبتدأ لأن المبتدأ هو الاسم المرفوع والابتداء هو العامل وذلك لأن المبتدأ يكون مُعْرًى من العوامل اللفظية ويعرى الاسم عن غيره فى التقدير قبل أن يقترن به غيره، والذى عليه حذّاق أصحابنا اليوم المذهب الأول وصاحب هذا الكتاب ذكر الفاعل أولاً وحمل

عليه المبتدأ والخبر واسم كان وخبر إنّ وخبر لا التي لنفي الجنس واسم ما ولا التي بمعنى ليس وجعل لكل واحد منهما فصلاً يأتي عقب هذا مرتبًا هذا الترتيب. ويستقصي عليهما الكلام هناك.[1]

وفي باب الفاعل شرح تعريف الزمخشري للفاعل وهو: ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدّمًا عليه أبدًا كقولك ضرب زيد وزيد ضاربٌ غلامه وحَسَنٌ وجهه، وحَقّه الرفع ورافعه ما أسند إليه.[2]

قال ابن يعيش: واعلم أنّ الفاعل في عرف النحويين كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ولذلك كان في الإيجاب والنفي سواء، وبعضهم يقول في وصفه كل اسم تقدّمه فعل غير مغيرٌ عن بنيته وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ويريد بقوله غير مغيِّر عن بنيته الانفصال من فعل ما لم يسم فاعله ولا حاجة إلى الاحتراز من ذلك لأن الفعل إذا أسند إلى المفعول نحو ضُرِبَ زَيْدٌ وأُكْرِم بكر صار ارتفاعه من جهة ارتفاع الفعل إذ ليس من شرط الفاعل أن يكون موجدًا للفعل أو مؤثرًا فيه.

وقال بعضهم في وصفه هو الاسم الذي يجب تقديم خبره لمجرد كونه خبرًا كأنه احترز بقوله لمجرد كونه خبرًا من الخبر إذا تضمن معنى الاستفهام من نحو أين زيد وكيف محمد ومتى الخروج. فإن هذه الظروف التي وقعت أخبارًا يجب تقديمها لكن لا لمجرد كونها خبرًا بل لما تضمنه الخبر من الاستفهام الذي له صدر الكلام. وهذا الكلام عندي ليس بمُرْضِي لأن خبر الفاعل الذي هو الفعل لم يتقدم لمجرد كونه خبرًا إذ لو كان الأمر كذلك لوجب تقديم كل خبر من نحو زيد قائم وعبد الله ذاهب فلما لم يجب ذلك في كل خبر علم أنه إنما

---

[1] ابن يعيش: شرح المفصل المجلد الأول ج١ ص ٧٢.

[2] الزمخشري: المفصل ص١٨، والأنموذج ص١٤.

وجب تقديم خبر الفاعل لأمر وراء كونه خبرًا وهو كونه عاملاً فيه ورتبة العامل أن يكون قبل المعمول وكونه عاملاً فيه سبب أوجب تقديمه كما أن تضمن الخبر همزة الاستفهام في قولك أين زيد- ونظائره سبب أوجب تقديمه، فاعرفه.

وفي الجملة الفاعل في "عرف أهل هذه الصنعة أمر لفظي يدل على ذلك تسميتهم إياه فاعلاً في الصور المختلفة من النفي والإيجاب والمستقبل والاستفهام مادام مقدمًا عليه وذلك نحو قام زيد. وسيقوم زيد وهل يقوم زيد فزيد في جميع هذه الصور فاعل من حيث أن الفعل مسند إليه ومقدّم عليه سواء فعل أو لم يفعل ويؤيد إعراضهم عن المعنى عندك وضوحًا أنك لو قدمت الفاعل فقلت زيد قام لم يبق عندك فاعلاً وإنما يكون مبتدأ وخبرًا معرضًا للعوامل اللفظية[1].

ثم تحدث ابن يعيش عن سبب رفع الفاعل ونصب المفعول ثم وجوب تقديم الفعل عن الفاعل وناقش مسألة التنازع مثل (ضربني وضربت زيدًا) وأين فاعل ضربني)؟

ذكر ابن يعيش أراء النحاة في ذلك فسيبويه يرى أن في ضربني فاعلاً مضمرًا دل عليه المذكور، وذهب الكسائي إلى أن الفاعل محذوف دل عليه الظاهر، وكان الفرّاء لا يرى الإضمار قبل الذكر ثم يرجح رأى سيبويه ويرى أنه هو الصحيح.

وإذا قلت ضربت وضربني زيد برفع زيد أعملت الثاني وهو فعل ومفعول وليس بعد الفعل والمفعول إلا الفّاعل والفاعل حقه الرفع وحذفت مفعول الأول استغناء عنه و لم تضمره فلم تحتج إلى إضماره وعلى هذا يعمل

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، المجلد الأول، الجزء الأول، ص٧٤.

الأقرب أبدًا وذلك مقتضى القياس فتقول ضربت وضربني قومك أعملت الثاني ولذلك رفعت القوم ووحدت الفعل لخلوه من الضمير. ولو أعملت الأول لفعل ضربت وضربوني قومك بنصب القوم وإظهار ضمير الجماعة في الفعل الثاني لأن تقديره ضربت قومك وضربوني؛ والوجه المختار ضربت وضربني قومك وبه ورد الكتاب العزيز قال الله تعالى ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾[1] أعمل الثاني ولو أعمل الأول لقال آتوني أفرغه عليه قطرًا إذ التقدير آتوني قِطْرًا أفرغه عليه.

ومثله قوله تعالى: ﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾[2] أعمل الثاني وهو اقرؤوا ولو أعمل الأول لقال هاؤم اقرؤوه كتابيه وقال ابن يعيش أن إعمال الأول وهو رأي الكوفيين وإعمال الثاني وهو رأي البصريين.

والحق أن هذا الخلاف لا طائل تحته.

ثم ناقش ابن يعيش حذف الفعل جوازًا ووجوبًا مع الفاعل. أما حذف الفعل جوازًا فقد قال في ذلك «اعلم أن الفاعل قد يذكر ومثله الرافع له محذوف لأمر يدل عليه وذلك أن الإنسان قد يرى مضروبًا أو مقتولاً ولا يعلم من أوقع به ذلك الفعل من الضرب أو القتل وكل واحد منهما يقتضي فاعلاً في الجملة فيسأل عن الفاعل فيقول من ضربه أو من قتله فيقول المسؤول زيد أو عمرو يريد ضربه زيد أو قتله عمرو فيرتفع الاسم بذلك الفعل المقدر وإن لم ينطق به لأن السائل لم يشك في الفعل وإنما يشك في فاعله ولو أظهره فقال ضربه زيد لكان أجود شيء وصار ذكر الفعل كالتأكيد»[3].

---

[1] من الآية ٩٦ سورة الكهف.

[2] من الآية ١٩ سورة الحاقة.

[3] المصدر نفسه، المجلد الأول ج١، ص٧٩، ٨٠.

وفي حذف الفعل وجوبًا بعد هل في الاستفهام وبعد إن ولو الشرطيتين ذكر الشارح: «اعلم أن الاستفهام يقتضي الفعل ويطلبه وذلك من قبل أن الاستفهام في الحقيقة إنما هو عن الفعل لأنك إنما تستفهم عما تشك فيه وتجهل عمله والشك إنما وقع في الفعل وأما الاسم فمعلوم عندك، وإذا كان حرف الاستفهام إنما دخل للفعل لا للاسم كان الاختيار أن يليه الفعل الذي دخل من أجله وإذا وقع الاسم بعد حرف الاستفهام وكان بعده فعل فالاختيار أن يكون مرتفعًا بفعل مضمر دل عليه الظاهر لأنه إذا اجتمع الاسم والفعل كان حمله على الأصل أولى.

وذلك نحو قولك أزيد قام ورفعه بالابتداء حسن جيد لا قبح فيه لأن الاستفهام يدخل على المبتدأ والخبر، وأبو الحسن الأخفش يختار أن يكون مرتفعًا بفعل مضمر على ما قلناه، وأبو عمر الجرمي يختار أن يكون مرتفعًا بالابتداء لأن الاستفهام يقع بعده المبتدأ والخبر ولا يفتقر إلى تكلف تقدير محذوف.

وأما تمثيل صاحب الكتاب بقوله: هل زيد قام. فلم يمثل بالهمزة فيقول أزيد قام وذلك من قبل أن سيبويه يفرق بين الهمزة وهل فعنده إذا قلت أزيد قام جاز أن يرتفع بالابتداء جوازًا حسنًا وإذا قلت هل زيد قام يقع إضمار الفعل لازمًا ولم يرتفع الاسم بعده إلا بفعل مضمر على أنه فاعل وقبح رفعه بالابتداء ولم يقبح بعد الهمزة. وأما قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[1].

فأحد مرتفع بفعل مضمر تفسيره الظاهر الذي هو استجارك والتقدير

---

[1] من الآية ٦ سورة التوبة.

إن استجارك أحد من المشركين استجارك فأجره، ومنه المثل لو ذات سوار لطمتني فالاسم الذي هو ذات سوار مرتفع بعد لو بفعل مقدر دل عليه لطمتني. والتقدير لو لطمتني ذات سوار لطمتني من قبل أن لو تقتضي الفعل اقتضاء أن الشرطية لأن لو شرط فيما مضى كما أنّ إن شرط فيما يستقبل[1].

ونلاحظ أن الزمخشري لم يترجم (لباب نائب الفاعل) بعد الفاعل مثل غالب النحويين ولكنه جعله في القسم الثاني (الأفعال) وجعله بعد الفعل المتعدي وغير المتعدي[2].

وهو يدل بذلك على براعة في التخطيط (فباب نائب الفاعل) لا يتضح إلا بعد أن يفهم الباحث أنه لا يأتي الفعل المبني للمفعول إلا من الفعل المتعدي أما اللازم فلا يصاغ منه.

- وفي باب الفاعل نلاحظ أن المصنّف وشارحه لم يذكرا بعض أحكام الفاعل ومنها:

١- إن الفاعل لا يحذف عند جمهور النحويين لأنه عمدة ومنزّلاً من فعله منزلة الجزء؛ إذ كان لا يستغني كل واحد منهما عن صاحبه[3].

ولم يُصَرِّح الزمخشري في المفصل عن مسألة حذف الفاعل ولكن ابن يعيش أشار إلى ذلك في شرحه قال ابن يعيش: وكان الفاعل لازمًا له (أي للفعل) يتنزّل منزلة الجزء منه بدليل أنه لا يستغني عنه ولا يجوز إخلاء الفعل عن فاعل[4].

---

[1] المصدر نفسه، المجلد الأول، الجزء الأول، ص٨١، ص٨٢.

[2] المصدر نفسه، المجلد الثاني، الجزء السابع ص٦٩، ص٧٧.

[3] انظر في تفصيل ذلك: السيوطي في همع الهوامع ج١ ص١٥٩، وابن هشام في مغني اللبيب ج٢ ص٦٠٨ والمبرّد في المقتضب ج٤ ص٥٠.

[4] ابن يعيش: شرح المفصل ج١ ص٧٥.

وفي مبحث آخر يقول: وأما حذف الفاعل ألبته وإخلاء الفعل عنه فغير معروف في كلامهم[1].

هذا هو رأى جمهور النحويين فى حذف الفاعل: قالوا إن لم يظهر فى اللفظ فهو ضمير مستتر ولكن (الكسائى) م١٨٩ هـ أجاز حذف الفاعل مطلقًا وتمسك بقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾[2].

والحديث الشريف: لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن.

ويقول العرب: إذا كان غدًا فأتنى: وقد رجح السهيلى وابن مضاء قول الكسائى وقد ردَّ البصريون رأى الكسائى ومن تابعه فى الشواهد السابقة بأن الفاعل فيها مستتر لا محذوف. ففى الآية القرآنية الكريمة يكون الفاعل ضميرًا مستترًا فى بلغت يعود إلى الروح أى بلغت هى أى الروح يدل عليها سياق الكلام.

وفى الحديث الشريف فاعل (يشرب) ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى الشارب.

وفى قول العرب (إذا كان غدًا فأتنى) ففى كان ضمير مستتر يعود لما دلت عليه الحال المشاهدة أى إذا كان هو أى ما نحن عليه من السلامة غدًا فأتنى، ويجوز فى كان أن تكون ناقصة أو تامة فإن كانت ناقصة كان غدًا خبرها وإن كانت تامة كان غدًا منصوبًا على الظرفية متعلقًا بكان. وحكى سيبويه إذا كان غَدٌ بالرفع على أنه فاعل كان وقد قيل إن النصب لغة تميم والرفع لغة غيرهم.[3]

---

[1] المصدر نفسه ج١ ص٧٧.

[2] الآية ٢٦ سورة القيامة.

[3] خالد الأزهرى: شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص٢٧٢.

وقيل إن بعض الأفعال لا يطلب فاعلاً مثل الفعل المؤكد في قولهم أتاك أتاك اللاحقون والمبنى للمجهول وكان الزائدة على الصحيح والفعل المكفوف بما مثل قلّما وطالما وكثر ما وقيل ما في ذلك مصدرية وهي وما بعدها فاعل. وقال الشاطبي إنّ قلما ترد لإثبات الشئ القليل وقد ترد للنفي المحض فيمكن أن تكون حرف نفي مثل لا وقيل يطرد حذف الفاعل في مواضع أخر منها الفعل المؤكد بالنون لجماعة المذكر مثل (ولا يَصُدُّنَّك) وفعل المخاطبة المؤكد بالنون مثل اضربِنَّ يا هِنْدُ ولا تضربِنَّ بكسر الباء وتشديد النون، والاستثناء المفرَّغ مثل (ما قام إلا هِنْدُ) وفي صيغة أَفْعِلْ به في التعجب إذا دل عليه متقدم مثل قوله تعالى ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[1] وفي المصدر مثل قوله تعالى ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾[2]. وقد نازع جماعة كثيرة من النحويين في هذه المواضع فقالوا بأن يجعل ما في التعجب من الحذف والإيصال بأن يجعل فاعل أبصر مستترًا فيه بعد حذف الجار لا محذوفًا، وأما المصدر فصحّح (السيوطي) تحمله للضمير لتأوله بالمشتق فضَرْبًا بمعنى اضرب وإطعام بمعنى أن يطعم ففاعله مستتر لا محذوف وأمّا في الاستثناء المفرّغ فالفاعل اصطلاحًا ما بعد إلاّ وكون الأصل ما قام أحد منظور فيه للمعنى ونظر النحاة للفظ والفعل المؤكد حذف فاعله لعلة تصريفية مع الدلالة عليه بضم ما قبله أو كسره فهو كالثابت وأما الفعل المجهول فإنما حذف فاعله لسد النائب مسده ومثله يقال في رحل رحل فاستثناء هذه من عدم الحذف استثناء ظاهري وفي الحقيقة لا حذف[3].

---

[1] من الآية ٣٨ سورة مريم.

[2] من الآية ١٤ سورة البلد.

[3] الخضري: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ص١٦ والسيوطي في همع الهوامع ج١ ص١٦٠.

٢- هل الفاعل أو نائب الفاعل يقعان جملة:

ذهب البصريون أن الفاعل ونائبه لا يقعان جملة ولكن الكوفيين أجازوا ذلك- ولم يتحدث الزمخشري ولا ابن يعيش عن ذلك في المفصل وشرحه ولكن الزمخشري أشار إلى تلك المسألة في تفسير الكشاف قال عن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ﴾[1] يرى أن بدا لهم فاعله مضمر لدلالة ما يفسره عليه، وهو "ليسجننه"[2] وقال الكوفيون جملة (ليسجننّه فاعل)[3].

وفي قوله تعالى ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ ءَامِنُواْ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ﴾[4].

سأل الزمخشري: فإن قلت: كيف صحّ أن يُسْنَد قيل إلى: لا تفسدوا[5] و(آمنوا: وإسناد الفعل إلى الفعل مما لا يصح؟ قلت: الذي لا يصح هو إسناد الفعل إلى معنى الفعل، وهذا إسناد له إلى لفظه كأنه قيل: وإذا قيل لهم هذا القول.

وهذا الكلام فهو نحو قولك: "ألفٌ ضَرَبَ من ثلاثة أحرف ومنه زعموا مطيةُ الكذب"[6].

ولكن ابن هشام وَضّح القول في ذلك فقال عن قوله تعالى ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ لَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾[7].

---

(1) من الآية ٣٥ سورة يوسف.

(2) الزمخشري، الكشاف ج٢ ص٣١٩.

(3) ابن هشام: مغني اللبيب ج٢ ص٤٤٨.

(4) من الآية ١٣ سورة البقرة.

(5) من الآية ١١ من سورة البقرة.

(6) الزمخشري، الكشاف ج٢ ص١٨١، ص١٨٢. وانظر زكريا شحاته الفقي في نحو الزمخشري بين النظرية والتطبيق ص٩٢، ص٩٣.

(7) من الآية ١١ سورة البقرة.

زعم ابن عصفور أنّ البصريين يقدِّرون نائب الفاعل في قيل ضمير المصدر، وجملة النهي مفسرة لذلك الضمير، وقيل الظرف نائب عن الفاعل، فالجملة في محل نصب ويُرَدّ بأنه لا تتم الفائدة بالظرف، وبعدمه في قوله تعالى ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾[1] والصواب أن النائب جملة، لأنها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول، فكيف انقلبت مفسرة؟ والمفعول به متعين للنيابة، وقولهم فالجملة لا تكون فاعلاً ولا نائبًا عنه، جوابه أنّ الذي يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات، ولهذا تقع مبتدأ نحو "لا حول ولا قوة إلا بالله كنْزٌ من كنوز الجنة، وفي المثل "زعموا مطية الكذب: وعن هنا لم يحتج الخبر إلى رباط في نحو: قوله لا إله إلا الله" كما لا يحتاج إليه الخبر المفرد الجامد"[2] .

٣- لم يتحدث الزمخشري ولا ابن يعيش في باب الفاعل عن لغة (أكلوني البراغيث) وهو أن تقول قاما أخوك وقاموا إخوتك وقمن الطالبات وهي لغة حكاها البصريون عن طيئ وحكى بعضهم عن أزد شنوءة ونقل الصفّار في شرح الكتاب أنهم بنو الحارث بن كعب وقد استشهد النحويون على ذلك بشواهد شعرية منها قول أمية بن أبي الصلت:

يلومونني في اشتراء النـ ـخيل أهلي فكلهم ألوم

وقول عبد الله بن قيس الرقيّات يرثي فيه مصعب بن الزبير:

تولّى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مُبْعَدٌ وحميم

وقول الآخر:

---

[1] من الآية ٣٢ سورة الجاثية.

[2] ابن هشام: مغني اللبيب ج٢ ص٤٤٩.

رَأَيْنَ الغواني الشيب لاح بعارضي   فأعرضن عني بالخدود النواضر

وقول أبي فراس الحمداني:

نتج الربيع محاســـناً   ألقحنها غُر السحائب

فقد أتـى الشـعراء السـابقون بالأفعـال وألحـق الأول واو الجماعـة مـع الفعل مع أنه مسند إلى اسم ظاهر وهو (أهل) وأتى الثاني بالفعل أسـلم وألحـق به علامة التثنية مع أنه مسند إلى اسم ظاهر وهو مبعد وهكذا[1].

وقد حاول النحويون حل مشكلة هذه اللغـة فقـد ذكـر سـيبويه ومـن تابعه أن الألف والواو والنون في ذلك المسموع أحرف وأن هذه الجماعـة مـن العرب دلوا على التثنية والجمع تذكـيرًا وتأنيثـا. قـال سـيبويه: «واعلـم أن مـن العرب من يقول ضربوني قومك فشبهوا هذا بالتاء التـي يظهرونهـا فـي قـالت فلانة فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث علامة ثم قال وهي لغة قليلة.[2]

ويجوز لك أن تجعل الفعل الملحق بالضمير خبرًا مقدمًا والاسـم الظـاهر بعده مبتدأ مؤخرًا أو أن تجعـل الاسـم الظـاهرة بـدلاً مـن الضمير أو أن تجعـل الضمير الملحق بالفعل علامة للتثنية أو للجمع وما بعده فاعلاً.

٤- حكم تأنيث الفعل مع الفاعل أو نائبه جوازًا ووجوبًا:

لم يعرض الزمخشري لهذا الحكم في باب الفاعل ولكنه عرضه في بـاب التأنيث.[3]

---

[1] انظر في تفصيل ذلك: الخضري في حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ج١ ص١٦١، ص١٦٢، وابن هشام في شرح شذور الذهب ص١٧٦.

[2] سيبويه: الكتاب ج٢ ص١٥.

[3] انظر ابن يعيش في شرح المفصل ج٥ من المجلد الأول ص١٠٣ إلى ص١٠٦.

ونستطيع أن نلخص هذا الحكم بما يأتي: يؤنث الفعل مع الفاعل إذا كان مؤنثًا وفي ذلك تفصيل

أ- التأنيث الواجب :

ويكون ذلك في حالتين:

١-إذا كان الفاعل اسمًا ظاهرًا متصلاً حقيقي التأنيث، مفردًا أو مثنى أو جمعًا بالألف والتاء، مثل قوله تعالى ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ﴾[1] وشذ قول بعضهم : قال فلانة حكاه سيبويه عن بعض العرب وهو ردئ لا ينقاس فيقتصر فيه على السماع.

٢-أن يسند الفعل إلى ضمير مؤنث متصل (أى يكون الفاعل ضميرًا مستترًا يعود إلى مؤنث حقيقي أو مجازى) فيكون التأنيث واجبًا مثل قولك هند قامت والشمس طلعت.

ب. التأنيث الراجح وذلك في مسألتين:

١-أن يكون الفاعل اسمًا ظاهرًا متصلاً مجازى التأنيث مثل طلعت الشمس وطلع الشمس.

٢-أن يكون الفاعل ظاهرًا حقيقي التأنيث منفصلاً بغير (إلا) مثل قولك: قام اليوم هند وقامت اليوم هند ويضاف إلى النوع الأول أن يكون الفاعل جمع تكسير أو اسم جمع تقول، قام الرجال وقامت الرجال، وجاء النساء وجاءت النساء.

---

[1] من الآية ٣٥ سورة آل عمران.

ومنه قوله تعالى ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا﴾[1] وقوله تعالى ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾[2] ومثل ذلك اسم الجنس مثل أورق الشجر وأورقت الشجر فالتأنيث في كل ذلك راجع إلى معنى الجماعة والتذكير على معنى الجمع. ويضاف إلى هذه الأنواع قولهم: نعمت المرأة هند، ونعم المرأة هند فالتأنيث هنا راجع على مقتضى الظاهر. والتذكير على معنى الجنس، لأن المراد بالمرأة الجنس لا واحدة معينة، مدحوا الجنس عمومًا، ثم خصّوا من أرادوا مدحه وكذلك بئس للذم.

وذهب البصريون إلى وجوب تأنيث جمع المؤنث السالم الحقيقي التأنيث لا كطلحات وثمرات ووجوب تذكير جمع المذكر السالم وذهب الكوفيون إلى جواز التأنيث في جميع أنواع الجمع وذهب أبو على الفارسي من البصريين إلى تجويز الوجهين في جميع الأنواع إلا نوعًا واحدًا وهو جمع المذكر السالم، فإنه أوجب فيه تذكير الفعل.[3]

ج- التأنيث المرجوح: وذلك بأن يكون الفاعل مفصولاً بإلا مثل ما قام إلا هند، فالتذكير هنا أرجح باعتبار المعنى لأن التقدير ما قام أحد إلا هند فالفاعل في الحقيقة مذكر، ويجوز التأنيث؛ باعتبار ظاهر اللفظ مثل قول الشاعر:

ما برئت من ريبة وذم ... في حربنا إلا بنات العم

---

[1] من الآية ١٤ سورة الحجرات.

[2] من الآية ٣٠ سورة يوسف.

[3] انظر في تفصيل ذلك

سيبويه في الكتاب ج٢، ص٣٨ وخالد الأزهري في شرح التصريح على التوضيح ج١ ص٢٨.

والخضري في حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ج١ ص١٦٤.

ثانيًا: المنصوبات:

وقد بدأ ابن يعيش

أ- بالمفعول المطلق وبعده المفعول الحقيقي وهو يسير على ترتيب غالب النحويين في الابتداء بالمفعول المطلق.

وقد بدأ بشرح تعريف الزمخشري للمفعول المطلق وهو: المصدر سمي بذلك لأن الفعل يصدر عنه ويسميه سيبويه الحدث والحدثان وربما سماه الفعل، وينقسم إلى مبهم نحو ضربت ضربًا وإلى موقت نحو ضربت ضربة وضربتين.

قال ابن يعيش «اعلم أن المصدر هو المفعول الحقيقي لأن الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم إلى الوجود وصيغة الفعل تدل علية والأفعال كلها متعدية إليه سواء كان يتعدى الفاعل أو لم يتعدّه نحو ضربت زيدًا ضربًا. وقام زيد قيامًا، وليس كذلك غيره من المفعولين ألا ترى أن زيدًا من قولك ضربت زيدًا ليس مفعولاً لك على الحقيقة وإنما هو مفعول لله سبحانه وإنما قيل له مفعول على معنى أنّ فعلك وقع به، وإنما سمي مصدرًا لأن الفعل صدر عنه وأخذ منه، ولهذا قيل للمكان الذي يصدر عنه الإبل بعد الري مصدر كما قيل مورد لمكان الورود. ويسميه سيبويه "الحدث والحدثان" وذلك لأنها أحداث الأسماء التي تحدثها والمراد بالأسماء أصحاب الأسماء وهم الفاعلون. وربما سماه الفعل من حيث كان حركة الفاعل، واعلم أن الأفعال مشتقة من المصادر كما أن أسماء الفاعلين والمفعولين مشتقة منها ولذلك قال لأن الفعل صدر عنه، وإنما قلنا ذلك لأن المصادر تختلف كما تختلف سائر أسماء الأجناس ألا تراك تقول ضربت ضربًا وذهبت ذهابًا وقعدت قعودًا وكذبت كذّابًا ولم تأت على منهاج واحد ولو كانت مشتقة من الأفعال لجرت على سنن واحدة في القياس ولم تختلف كما لم تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين...

وذهب الكوفيون إلى أن الأفعال هي الأصل والمصادر مشتقة منها واحتجوا في ذلك بأن المصادر تعتل باعتلال الأفعال وتصح بصحتها ألا ترى أنك تقول قام قيامًا فيعتل المصدر اعتلال ألفه باعتلال عين الفعل تقلبها ألفًا. وتقول لاوذ لواذًا فيصح المصدر وإن كان على زنته لصحة فعله وهو لاوذ.

وقالوا أيضًا رأينا الفعل عاملاً في المصدر ورتبة العامل أن يكون قبل المعمول ومقدمًا عليه. وهذا الذى ذكروه لا حجة لهم فيه وردّ عليهم بأدلة[1].

ولكن ما ذكره (ابن يعيش) بأن رأى الكوفيين لا حجة لهم فيه- لا يسير مع الواقع اللغوى فالحق أن رأى الكوفيين يسير مع التطبيق العملي للغة وذلك أننا حين ندرب الطلاب نقول لهم هات مصادر الأفعال الآتية ولا نقول هات أفعال المصادر الآتية وأما رأى البصريين فهو يسير مع التقعيد والتنظير للغة من الناحية النظرية.

ويشرح ابن يعيش قول الزمخشرى (أن المصدر ينقسم إلى مبهم وموقت: بقوله «وأما قوله وينقسم إلى مبهم نحو ضربت ضربًا وإلى موقت نحو ضربت ضربة وضربتين» فالمعنى به أنَّ المصدر يذكر لتأكيد الفعل نحو قمت قيامًا وجلست جلوسًا فليس في ذكر هذه المصادر زيادة على ما دل عليه الفعل أكثر من أنّك أكّدت فعلك ألا ترى أنك إذا قلت ضربت دل على جنس الضرب مبهمًا من غير دلالة على كميته أو كيفيته فإذا قلت ضربت ضربًا كان كذلك فصار بمنزلة جاء في القوم كلهم من حيث لم يكن في كلهم زيادة على ما في القوم، ويذكر لزيادة فائدة على ما في الفعل نحو قولك ضربت ضربة وضربتين فالمصدر ههنا قد دل على الكمية لأن بذكره عرفت عدد الضربات

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل ج١ ص١١٠ (المجلد الأول)

ولم يكن ذلك معلومًا من الفعل، ومثله في زيادة الفائدة ضربته ضربًا شديدًا وقمت قيامًا طويلاً أفدت أن الضرب شديدٌ والقيام طويل؛ وقوله "موقت" يعني أن له مقدارًا معينًا وإن لم يتعين هو في نفسه كما تقول في الأزمنة سرت يومًا وليلة فيكون لها مقدار معيّن وإن لم يتعين اليوم والليلة ومثله في الأمكنة سرت فرسخًا وميلاً فهو موقت لأن له مقدارًا معينًا وإن لم يتعينا في أنفسها فاعرفه[1].

ويعني ابن يعيش بما ذكره في أنواع المفعول المطلق كما ذكر النحويون أنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

١-المفعول المطلق المؤكد لفعله مثل ضربت ضربًا.

٢-المفعول المطلق المبين لنوعه مثل ضربت ضربًا شديدًا.

٣-المفعول المطلق المبين لعدده مثل ضربت ضربة أو ضربتين.

ثم تحدث ابن يعيش عن النائب عن المفعول المطلق أو ما يسمى باسم المصدر كما يلي:

قال ابن يعيش يشرح قول الزمخشري:

قال «قال صاحب الكتاب (أي الزمخشري) وقد يقرن بالفعل غير مصدره مما هو بمعناه وذلك على نوعين مصدر وغير مصدر فالمصدر على نوعين ما يلاقي الفعل في اشتقاقه كقوله تعالى ﴿وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾[2] وقوله تعالى ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾[3].

---

[1] المصدر نفسه ج١ من المجلد الأول ص١١١.

[2] الآية ١٧ سورة نوح.

[3] من الآية ٨ سورة المزمل.

وما يلاقيه فيه كقولك قعدت جلوسًا وحبست منعًا وغير المصدر نحو قولك ضربته أنواعًا من الضرب وأى ضَرْب وأيما ضرب ومنه رجع القهقرى واشتمل الصَّماء وقَعدَ القرفصاء لأنها أنواع من الرجوع والاشتمال والقعود ومنه ضربته سوطًا.

قال الشارح (ابن يعيش) قد تقدم أن المصدر أحد المفعولات ودلالة الفعل عليه كدلالته على الزمان لأن الفعل يتضمن كل واحد منهما والفعل إنما يتصف ما كان فيه دلالة عليه فالفعل يعمل فى مصدره بلا خلاف نحو قمت قيامًا وضربت ضربًا لقوة دلالته عليه إذ كانت دلالته عليه لفظية، وكذلك يعمل فيما كان فى معناه وإن لم يكن جاريًا عليه. وهو على ضربين: أحدهما أن يكون من لفظ الفعل وحروفه وهذا معنى قوله (ما يلاقى الفعل فى اشتقاقه) يريد أنّ فيه حروف الفعل الثانى مالا يكون فيه لفظ الفعل ولا فيه حروفه فالأول نحو قولك أجتوروا تجاورًا، وتجاوروا اجتوارًا لأن معنى جتوروا وتجاوروا واحد، ومثله قوله تعالى ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾[1] الا ترى أن التبتيل ليس بمصدر تبتّل وإنما هو مصدر بتّل فهو فَعَّل مثل كسَّر ومصدره الجارى عليه التكسير وتبتّل تفعّل مثل تكسَّر وتجرّع ومصدره إنما هو التبتل مثل التجرع فجرى التبتيل على تبتّل وليس له فى الحقيقة لأن معناهما يؤدى إلى شئ واحد، ومنه قوله تعالى ﴿وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾[2] فنبات فى الحقيقة مصدر نبت وقد جرى على أنبت فهذه المصادر أكثر النحويين يعمل فيها الفعل المذكور لاتفاقهما فى المعنى وهو رأى أبى العباس المبرّد والسيرافى وبعضهم يضمر لها

[1] من الآية ٨ سورة المزّمّل.

[2] من الآية ١٧ سورة نوح.

فعلاً من لفظها فيقول التقدير احتوروا فتجاوروا تجاورًا وتجاوروا فاحتوروا احتوارًا وكذلك قوله تعالى ﴿وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ أى أنبتكم فنبتم نباتًا. فتكون هذه المصادر منصوبة بفعل محذوف دل عليه الظاهر وهو مذهب سيبويه.

وأما الضرب الثانى وهو مالا يلاقى الفعل فى الاشتقاق بأن يكون من غير لفظه وإن كان معناهما متقاربًا نحو قولك شنئته بغضًا وأبغضته كراهة وقعدت جلوسًا وحبست مَنْعًا فأكثر النحويين يجيز أن يعمل الفعل فى مصدر الآخر وإن لم يكن من لفظه لاتفاقهما فى المعنى نحو أعجبنى الشئ حبًّا لأنه إذا أعجبك فقد أحببته- وذهب الآخرون إلى أن الفعل لا يعمل فى شئ من المصادر إلا أن يكون من لفظه نحو قمت قيامًا لأن لفظه يدل عليه إذا كان مشتقًا منه وما كان مما تقدّم ذكره نحو قعدت جلوسًا وحبست منعًا فهو منصوب بفعل مقدر دل عليه الظاهر فكأنك قلت قعدت فجلست جلوسًا وحبست فمنعت منعًا وكذلك كل ما كان من هذا الباب، وهو رأى سيبويه لأن مذهبه أنه إذا جاء المصدر منصوبًا بعد فعل ليس من حروفه كان انتصابه بإضمار فعل من لفظ ذلك المصدر.

وأما رجع القهقرى واشتمل الصماء وقعد القرفصاء. فقد قال سيبويه أنها مصادر وهى منصوبة بالفعل قبلها لأن القهقرى نوع من الرجوع فإذا تعدى إلى المصدر الذى هو جنس عام كان متعديًا إلى النوع إذا كان داخلاً تحته وكذلك القرفصاء نوع من القعود وهى قعدة المحتبى والصَّمّاء أن يلقى طرف ردائه الأيمن على عاتقه الأيسر. وأما ضربته سوطًا، فهو منصوب على المصدر وليس مصدرًا فى الحقيقة وإنما هو آلة ضرب فكأن التقدير ضربته ضربة

بالسوط فموضع قولك بالسوط نصب صفة لضربه ثم حذفت الموصوف وأقمت الصفة مقامه ثم حذف حرف الجر فتعدّى الفعل فنصب وأفاد العدد الدلالة على الآلة فاعرفه[1].

وما ذكره ابن يعيش في النائب عن المصدر أو إسم المصدر يحتاج إلى توضيح وذلك بعيدًا عن الاختلافات بين النحويين وقد أوجزه ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك بقوله:

قال ابن مالك عن النائب عن المفعول المطلق:

وقد ينوب عنه ما عليه دل كجِدَّ كل الجد وافرح الجذل

قال ابن عقيل في شرحه: قد ينوب عن المصدر ما يدل علي ككل وبعض مضافين إلى المصدر نحو جِدّ كل الجِدّ وكقوله تعالى ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾[2] وضربته بعض الضرب وكالمصدر المرادف لمصدر الفعل المذكور نحو قعدت جلوسًا وافرح الجذل فالجلوس نائب مناب القعود لمرادفته له والجذل نائب مناب الفرح لمرادفته له.

وكذلك ينوب مناب المصدر اسم الإشارة نحو "ضربته ذلك الضرب" وزعم بعضهم أنه إذا ناب اسم الإشارة مناب المصدر فلابد من وصفه بالمصدر كما قلنا وفيه نظر فمن أمثلة (سيبويه) ظننت ذاك أي ظننت ذلك الظن فذاك إشارة إلى الظن و لم يوصف به وينوب عن المصدر أيضًا ضميره نحو ضربته زيدًا أي ضربت الضرب ومنه قوله تعالى ﴿لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ﴾[3] أي

---

[1] المصدر نفسه ج١ من المجلد الأول ص١١٢.

[2] من الآية ١٢٩ سورة النساء.

[3] من الآية ١١٥ سورة المائدة.

لا أعذب العذاب وعدده نحوه ضربته عشرين ضربة.. ومنه قوله تعالى ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾[1].

والآلة نحو ضربته سوطًا والأصل ضربته ضرب سوط فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه والله أعلم[2].

ثم تحدث عن حذف الفعل في المفعول المطلق جوازًا ووجوبًا وهو يشرح كلام الزمخشرى بقوله:

«قال صاحب الكتاب والمصادر المنصوبة بأفعال مضمرة على ثلاثة أنواع ما يستعمل إظهار فعله وإضماره وما لا يستعمل إظهار فعله وما لا فعل له أصلاً، وثلاثتها تكون دعاء وغير دعاء، فالنوع الأول قولك للقادم من سفره خير مقدم، ولمن يقرمط في عداته مواعيد عرقوب وللغضبان غضب الخيل على اللجم، ومنه قولهم أو فرقًا خيرًا من حُبٍّ بمعنى أو أفرقك فرقًا خيرًا من حب.

قال ابن يعيش: قد تقدم من قولنا أنَّ المصدر ينتصب بالفعل وهو أحد المفعولات "وقد يحذف فعله لدليل الحال عليه وهذا في قولك على ثلاثة أضرب منها ضرب يحذف فعله ويجوز ظهوره فأنت فيه بالخيار إن شئت أظهرته وإن شئت أضمرته. وضرب لا يجوز استعمال فعله ولا إظهاره، وضرب ليس له فعل ألبته.

(فالضرب الأول) نحو قولك لمن لقيته وعليه وعثاء السفر ومعه آلته فعلمت أنه آيب من سفره فقلت خير مقدم أى قدمت خير مقدم فخير منصوب على المصدر لأنه أفعل وإنما حذفت ألفه تخفيفًا وأفعل بعض ما يضاف

---

[1] من الآية ٤ سورة النور.

[2] ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج١ ص١٥٢، وانظر الخضرى فى حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ج١ ص١٨٨.

إليه فلما أضفته إلى مصدر صار مصدرًا، ومن ذلك إذا رأيت رجلاً يعد ولا يفي قلت مواعيد عرقوب أي وعدتني مواعيد عرقوب فهو مصدر منصوب بوعدتني ولكنه ترك لفظه استغناء عنه بما فيه من ذكر الخلف واكتفاء بعلم المخاطب بالمراد.

قال الشماخ:

واعدتنـــي مالا أحـــاول نفعه

مواعيد عُرْقوبٍ أخاه بيثرب

ويروى للأشجعي:

وَعَدْتِ وكان الخُلْفُ منكِ سَجِيَّةً

مَواعيدَ عرقوب أخاه بيثرب

وهذا عُرقوب وعد وَعْدًا فأخلف فضرب به المثل وذلك أنه أتاه أخ له يسأله شيئًا فقال عرقوب إذا أطلع نخلي فلما أطلع قال إذا أبلح فلما أبلح قال إذا أزهى فلما أزهى قال إذا رطب فلما أرطب قال إذا صار تمرًا فلما صار تمرًا أخذه من الليل و لم يعطه شيئًا، أنكر (أبو عبيد) أي (أبو عبيد القاسم بن سلام) يثرب لأنَّ عُرْقوبًا رجل من العماليق وكانوا بالبعد من يثرب مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم وإنما هي يترب بتاء معجمة ثنتين من فوقها وراء مفتوحة وهي موضع قريب من اليمامة؛ ومن ذلك قولهم "غضب الخيل على اللجم" وذلك مثل يُضْرب لمن يغضب على من لا يرضيه والمراد غضبت غضب الخيل على اللجم ويجوز أن يكون المراد شدة الغضب فنصب المصدر بالفعل المحذوف، ومن العرب من يرفع هذا كله فيقول لقادم من سفره خيرُ مقدم أي قدومك خَيْر مقدم فيكون خير مقدم خبر مبتدأ محذوف وكذلك مواعيدُ عرقوب أي

عداتك مواعيد عرقوب ومثله غضب الخيل على اللجم أي غضبك غضب الخيل على اللجم، فهذا النوع أنت مُخيَّر فيه بين إظهار العامل وحذفه فإن أظهرته فزيادة في البيان وإن حذفته فثقة بدليل الحال عليه.[1]

قال صاحب الكتاب أي الزمخشري (والنوع الثاني قولك سقيًا ورَعيًا وخيبةً وجَدْعًا وعَقْرًا وبُؤسًا وبُعْدًا وسُحْقًا وحَمْدًا وشُكْرًا لا كُفْرًا وعَجَبًا وأفعل ذلك وكرامة ومَسَرَّة ونعم ونُعْمة عين ونعام عين ولا أفعل ذلك ولا كَيْدًا ولا هَمًّا ولأفْعَلَنَّ ذلك ورُغْما وهوانا.

قال الشارح ابن يعيش: اعلم أنَّ هذه المصادر قد وردت منصوبة بإضمار فعل وذلك الفعل لم يظهر مع هذه المصادر وذلك قولك في الدعاء للإنسان سُقْيًا ورَعْيًا والمراد سقاك الله سقيًا ورعاك الله رَعْيًا فانتصاب بالفعل المضمر وجعلوا المصدر بدلاً من اللفظ بذلك الفعل وذلك أنهم قد استغنوا بذكر المصدر عن ذكر الفعل كما قالوا الحَذَرَ الحَذَرَ والمعنى احذر الحذر ولم يذكروا احْذَرْ فلما استغنوا بذكر هذه المصادر عن ذكر الفعل صار قولك سَقْيًا ورعيا كقولك سقاك الله ورعاك الله فلو أظهرت الفعل صار كتكرار الفعل، ومن ذلك قولك للمدعو عليه خيبةً وجَدْعًا وعَقْرًا وبؤسًا وبُعْدًا وسَحْقًا. فقولك خيبة بدل عن خيَّبك الله وهو مصدر منصوب به وكذلك جَدْعًا معناه جدعك الله ومثل عَقْرًا وبؤسًا وبُعْدًا وسُحْقًا أي عقره الله عَقْرًا وأبأسه الله بُؤسًا وأبعده الله بُعْدًا وأسحقه الله سُحْقًا على حذف الزوائد، وكل هذه المصادر دعاء عليه أو له وهي منصوبة بفعل مضمر متروك إظهاره لأنها صارت بدلاً من الفعل، وبعضهم يظهر الفعل تأكيدًا فيقول سقاك الله

---

[1] ابن يعيش: شرح المفصل الجزء الأول من المجلد الأول ص١١٣.

سَقْيًا ورعاك الله رَعْيًا وليس بالكثير ومنهم من يرفع فيقول سَقْيٌ لك ورَعْيَ والمعنى مفهوم كما يقال سَلاَمٌ عليكم...

وأما قولهم حَمْدًا وشكرًا... الخ ، فهذه المصادر ليست من المصادر التي قبلها من وجه وهي منها من وجه آخر وذلك أنّ هذه المصادر أفعالها الناصبة لها المضمرة أخبار يخبر بها المتكلم عن نفسه وليست بدعاء لأحد أو عليه فلم تكن منها من هذا الوجه ومن جهة أن الفعل المضمر مستقبل أشبهت الدعاء لاستقباله فمعناه أحمد الله حَمْدًا وأشكره شكرًا وأعجب عجبًا وأكرمك كرامة وأسرك مسرة، وأما قولهم: لا كيدًا ولاَ همًا: فمعناه لا أكاد كَيْدًا أن أفعل وهو من كدت أكاد من أفعال المقاربة وليس من الكيد الذى هوَ المكر ولا أهم به همّاً من الهمة لا من الهَم، الذى هو الحزن كأنه يؤكد ما ينفى أن يفعل، وقوله: لأفعلن ذلك ورَغْمًا وهوانًا، أى أرغمك بفعله رَغْمًا وأهينك به هوانًا وأصل الرغم لصوق الأنف بالتراب وهو كناية عن الذل.[1] قال صاحب الكتاب (أى الزمخشرى) ومنه ما جاء مثنى وهو حنانَيْك ولَبَّيْك وسَعْدَيْك ودواليك، وهذاذيك، ومنه مالا يتصرف نحو سبحان الله ومعاذ الله وعمرك الله وقعدك الله.

قال الشارح (ابن يعيش): اعلم أنّ هذه المصادر التى وردت بلفظ التثنية الغرض من التثنية فيها التكثير وأنه شئ يعود مرة بعد مرة وليس المراد منها الاثنين فقط كما يقول ادخلوا الأول فالأول والغرض أن يدخل الجميع ولا يحتاج إلى أكثر من تكريره مرة واحدة، وانتصابه على المصدر الموضوع موضع الفعل والتقدير تحنّن علينا تحنّنا وثنى مبالغة وتكثيرًا أى تحنّنا بعد تحنّن

---

[1] المصدر نفسه ج١ من المجلد الأول ص١٤٤.

و لم يقصد بها قصد التثنية خاصة، وإنما يراد بهـا التكثير فجعلـت التثنيـة علمًـا لذلك لأنها أول تضعيف العدد وتكثيره، وهذا المعنى لا يتصـرف ومعنـى عـدم التصرف أنه لا يكون إلا مصدرًا منصوبًا، ولا يكون مثنى إلا في حال الإضافـة كما لم يكن سبحان الله ومعاذ الله إلا مضافين، وإنما لم يتمكن إذا ثنيـت لأنـه دخله بالتثنية لفظًا معنى التكثير فدخل هذا اللفظ هذا المعنى في موضع المصـدر فقط فلذلك لم يتصرفوا فيه وربّما وَحّدوا حنانـا قـال الله تعـالى: ﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا﴾[1] فإذا قلت "حنانيك" فهو منصوب بفعل مضمر تقديره تحنّن تحنّنـا بعد تحنّن لكنهم حذفوا الفعل لأن المصدر صار بدلاً منه كما كان ذلك "فـي سَقيًا ورَعْيًا.

قال الشاعر:

أبا مُنْذِرٍ أفنَيْتَ فاسْتَبْقِ بعضنا

حنانيك بعض الشرّ أهْوَنُ من بَعْضِ

والتحنّن الرحمة والخير فمعنى قول القائل حنـانيك تحنّنـا بعد تحنّن أي كلما كنت في رحمة وخير فلا تقطعَن ذلك وليكن موصولاً بآخر من رحمتك.

وأما "لبيك وسعديك" فهما مثنيان ولا يفرد منهما شئ ولا يستعملان إلا مضافين لما ذكرته لك من إرادة معنى التكثير فلـما تضمّن لفظ التثنية ما ليس له في الأصل من معنى التكثير لزم طريقة واحدة لينبئ عن ذلك المعنـى، فلبّيـك مأخوذ من قولهم ألبّ بالمكان إذا قام به وألَبّ على كذا إذا أقام عليه و لم يفارقه وسعديك مأخوذ من المساعدة والمتابعـة، وإذا قـال الإنسـان لبّيـك فكأنـه قـال

[1] من الآية ١٣ سورة مريم.

دوامًا على طاعتك وإقامة عليها مرة بعد مرة وكذلك سَعْدَيْك أى مساعدة بعد مساعدة ومتابعة بعد متابعة فهما اسمان مثنيان وهما منصوبان على المصدر بفعل مضمر تعدى من غير لفظه بل من معناه كأنك قلت فى لبيك داومت وأقمت وفى سعديك تابعت وطاوعت، وليسا من قبيل سقيا لك ورعيا تقديره سقاك الله ورعاك الله إذ لا يحسن أن يقال ألَبّ لبيّك وأسعد سعديك إذ ليس لهذه المصادر أفعال مستعملة تنصبها إذ كانت غير متصرفة ولا هى مصادر معروفة كسقيا ورعيا، وأما قولهم لبىّ يلبى فهو فعل مشتق من لفظ لبيك كما قالوا سَبْحل وحَمْدل فى سبحان الله والحمد لله.

ومن ذلك قولهم "دواليك" كأنه مأخوذ من المداولة وهى المناوبة فدواليك تثنية دوال كما أن حواليك تثنية حوال ودوال وقع موقع مداولة والمراد الكثرة لا نفس التثنية.

وقالوا "هذاذيك" وهو مأخوذ مِنْ هَذَّ يهذّ إذا أسرع فى القراءة والضرب.

قال العجاج: ضَرْبًا هذاذيك وطعنًا وخضًا .

كأنه يقول هذًّا بعدَ هذٍّ من كل توجهه فضربا منصوب على المصدر أى يضرب ضربًا وهذاذيك نصب على المصدر وهو بدل من الأول وثنى للتكثير كأنما يقطع الأعناق بضربه ويبلغ الأجواف بطعنه، والوخض الطعن الجائف.

وأما قولهم "سبحان الله" فهو مصدر منصوب غير متصرف ولا منصرف وأما كونه غير متصرف فإنه لم يستعمل إلا منصوبًا ولا يدخله رفع ولا جر ولا ألف ولام كما تدخل على غيره من المصادر نحو السقى والرعى وهو من المصادر التى تستعمل أفعالها كأنه قال سبح سبحانا بتخفيف الباء

كقولك كفر كفرانًا وشكر شكرانًا ومعناه التنزيه والبراءة،وقد استعمل مضافًا وغير مضاف وإذا لم يضف ترك صرفه فقيل سبحان من زيد كأنه جعل علمًا على معنى البراءة وفيه الألف والنون زائدتان نحو قول الأعشى

أقــول لمّا جاء نفي فخرُهُ   ســبحانَ مِنْ علقمة الفاخِرِ

وقد يجيء سبحان منونًا وفي الشعر قال الشاعر:

سبحانه ثم سبحانًا نعود به   وقبلنا سبّح الجوديُ والجُمدُ

وفي تنوينه وجهان أحدهما أن يكون نكرة والثاني أن يكون معرفة إلا أنه ضرورة. وقالوا (معاذ الله وعياذ الله) وكلاهما منصوب على المصدر تقول أعوذ بالله ألجأ إلى الله عوذًا وعياذًا فهذان مصدران متصرفان تقول العوذ بالله والعياذ بالله وأما معاذ الله فلا يكون إلا منصوبًا ولا يدخله الألف واللام ولا الرفع والجر.

وأما قولهم "عَمْرك الله" فهو مصدر لم يستعمل إلا في معنى القسم ونصبه على تقدير فعل وفي تقدير ذلك الفعل وجهان منهم من يقدر أسألك بعمرك الله وبتعمرك الله أن وصفك الله بالبقاء والعمر البقاء كقول بعمر الله كأنك تحلف ببقاء الله

قال: إذا رضيت عليّ بنو قشير   لعمر الله أعجبني رضاها

ومنهم من يقدر أنشدك بعمر الله فيكون الناصب أنشدك وهم يستعملون أنشدك في هذا المعنى كثيرًا ثم حذف الباء فوصل الفعل فنصب عمرك ثم حذف الفعل فبقي عَمْرك الله والله منصوب بالمصدر كأنه قال بوصفك الله بالبقاء[1].

[1] المصدر نفسه المجلد الأول- الجزء الأول ص١١٩-١٢٠.

ب- المفعول به :

وتحدث عن الثاني من المنصوبات وهو المفعول به وشرح قول الزمخشري عن المفعول به: هو الذي يقع عليه فعل الفاعل في مثل قولك ضرب زَيْدٌ عَمْرًا وبلغت البلد وهو الفارق بين المتعدي من الأفعال وغير المتعدي ويكون واحدًا فصاعدًا إلى الثلاثة على ما سيأتيك بيانه في مكانه إن شاء الله؛ ويجيء منصوبًا بعامل مضمر مستعمل إظهاره أو لازم إضماره.

قال الشارح ابن يعيش: قد تقدم أن المصدر هو المفعول في الحقيقة فإذا قلت قام زيد وفعل زيد قيامًا كان في المعنى سواء ألا ترى أن القائل إذا قال من فعل هذا القيام فتقول زيد فعله، والمفعول به ليس كذلك ألا ترى أنك إذا قلت ضربت زيدًا لم يصح تعبيره بأن تقول فعلّ زَيْدًا لأن زيدا ليس مما تفعله أنت وإنما أحللت الضرب به وهو المصدر وهذا معنى قوله وهو الذي يقع عليه فعل الفاعل. يريد يقع عليه المصدر لأن المصدر فعل الفاعل وذلك نحو ضرب زيد عمرًا وأكرم مُحَمدٌ خالدًا وقوله: هو الفارق بين المتعدي من الأفعال وغير المتعدي ويعني أن اعتبار المتعدي إنما هو بالمفعول به لأن جميع الأفعال لازمها ومتعديها يتعدى إلى المصدر والظرف من الزمان والظرف من المكان، وأما المفعول به فلا يصل إليه إلا ما كان متعديًا، ومعنى التعدي أن المصدر الذي هو مدلول الفعل وهو فعل الفاعل على ضربين (ضرب منهما يلاقي شيئًا ويؤثر فيه فيسمى متعديًا) وضرب منهما لا يلاقي شيئًا فيسمى غير مُتَعَد فكل حركة للجسم كانت ملاقية لغيره سميت متعدية وكل حركة له لم تكن ملاقية لغيره كانت لازمة أي هي لازمة للفاعل لا تتجاوزه نحو قام وقعد وسيوضح ذلك في قسم الأفعال ويكون واحدًا فصاعدًا إلى الثلاثة. يعني أن الفعل قد يتعدى إلى مفعول واحد نحو ضرب زيد عمرًا وقد يتعدى إلى مفعولين نحو أعطى وظن وقد يتعدى إلى ثلاثة نحو أعلم وأرى وسيوضح أمر ذلك في فصل الأفعال.[1]

---

[1] المصدر نفسه الجزء الأول من المجلد الأول ص١٢٥، ص١٢٥.

ج- المفعول فيه (ظرفا الزمان والمكان) :

قال صاحب الكتاب (الزمخشري) «هو ظرفا الزمان والمكان وكلاهما منقسم إلى مبهم وموقت ومستعمل اسمًا وظرفًا ومستعمل ظرفًا لا غير فالمبهم نحو الحين والوقت والجهات الست والموقت نحو اليوم والليلة والسوق والدار والمستعمل اسمًا وظرفًا ما جاز أن تعتقب عليه العوامل والمستعمل ظرفًا لا غير ما لزم النصب نحو قولك سرنا ذات مرة وبكرة وسحر وسحرًا وضحى وعشاء وعشية وعتمة ومساء إذا أردت سحرًا بعينه وضحى يومك وعشيته وعتمة ليلتك ومساءها ومثله عند وسوى وسواء، ومما يختار فيه أن يلزم الظرفية صفة الأحيان تقول سير عليه طويلاً وكثيرًا وقليلاً وقديمًا وحديثًا».

قال الشارح (ابن يعيش): «اعلم أنَّ الظرف ما كان وعاء لشيء وتسمى الأواني ظروفًا لأنها أوعية لما يجعل فيها وقيل للأزمنة والأمكنة ظروف لأن الأفعال توجد فيها فصارت كالأوعية لها».

والظرف على ضربين (ظرف زمان ومكان)

فالزمان عبارة عن الليالي والأيام

قال الشاعر:

هل الدَّهرُ إلا ليلةٌ ونهارُها ... وإلا طلوعُ الشمس ثُمَّ غيارُها

وذلك نحو قمت يومًا وساعة وليلة وعشاء وعشية ومساء وما أشبه ذلك من أسماء الزمان نحو السنة والشهر والدهر، واعلم أنَّ الظرف في عرف أهل هذه الصناعة ليس كل اسم من أسماء الزمان والمكان على الإطلاق بل الظرف منها ما كان منتصبًا على تقدير (في) واعتباره بجواز ظهورها معه فتقول قمت اليوم وقمت في اليوم ففي مرادة وإن لم تذكرها والذى يدل على

ذلك أنه إذا قلت اكْن عن اليوم قيل قمت فيه، وكذلك سائر الظروف (والظرف ينقسم إلى مبهم وموقت) والمراد بالمبهم النكرة التى لا تدل على وقت بعينه نحو حين ووقت وزمان ونحو ذلك والمراد بالموقت ما دل على زمان بعينه مخصوص نحو اليوم والليلة ويوم الجمعة وشهر رمضان وشهر المحرم،وهو ينقسم قسمين: قسم يستعمل اسما وظرفًا، وقسم لا يستعمل إلا ظرفًا لا غير، فالأول كل متمكن من الظروف من أسماء السنين والشهور والأيام والليالى مما يتعاقب عليه الألف واللام والإضافة من نحو سنة وشهر ويوم وليلة فهذا يجوز أن تستعمله اسمًا غير ظرف فترفعه وتجره ولا تقدر معه فى نحو اليومُ طيِّبٌ والسَنَةُ مباركةٌ وأعجبنى اليومُ وعجبت من يومِك فتجريها مجرى سائر الأسماء ويجوز أن تنصبها على الظرف فتقول صمت اليومَ وقدمت السنة فهذا مقدر بفى والتقدير صمت فى اليوم وقدمت فى السنة فكل اسم من أسماء الزمان لك أن تجعله اسمًا وظرفًا إلا ما خصته العرب بالظرفية و لم تستعمله مجرورًا ولا مرفوعًا وذلك يؤخذ سماعا عنهم.

والقسم الثانى هو مالا يستعمل إلا ظرفًا وذلك ما لزم النصب لخروجه عن التمكن بتضمنه ما ليس له فى الأصل فمن ذلك سحر وسحرًا إذا أردت به سحر يومك فإنه غير متصرف ولا منصرف والذى منعه من الصرف أنه معدول عن الألف واللام معرفة. ومعنى قولنا (غير متصرف) أنه لا يدخله رفع ولا جر ولا يكون إلا منصوبًا على الظرف وكذلك كل ظرف غير متصرف. فإن صَغَّرْته وأنت تريد سحر يوم بعينه انصرف ودخله التنوين و لم ينصرف فلا يدخله الرفع والجر ولا يكون إلا منصوبًا وكذلك ضحى وضحوة وعشاء وعشية ومساءً وكذلك عتمة وذات مرة.

ومما يختار فيه الظرفية ولا يتمكن تمكن أسماء الزمـــان صفات الأحيان

نحو طويل وقليل وحديث تقول سير عليه طويلاً وسير عليه حديثـا وسير عليه قليلاً فلا يحسن هنا إلا النصب على الظرف وهو المختار.[1]

ولكن ما ذكره ابن يعيش في صفات الأحيان فيه آراء

فإذا قلت سرت طويلاً فيجوز أن تعرب طويلاً نائبًا عن ظرف الزمان أو تعربه صفة لمفعول مطلق محذوف والتقدير سرت سيرًا طويلاً.

وأضاف ابن يعيش: وأما المكان فكل ما تصرف عليه واستقر فيه من أسماء الأرضين وهي على ضربين: مُبْهَمْ ومختص، فالمُبْهَمُ ما لم يكن له نهاية ولا أقطار تحصى نحو الجهات الست كخلف وقدّام وفوق وتحت ويمنة ويسرة ووراء ومكان ونحو ذلك: والمختص ما كان له حد ونهاية نحو الدار والمسجد والجامع والسوق ونحو ذلك، وليست الأمكنة كالأزمنة التي يعمل فيها كل فعل فتنصب نصب الظروف وذلك لأن الفعل يدل على زمان مخصوص إما ماض وإما حاضر وإما مستقبل وإذا دل على الخاص كان دالاً على المبهم العام لأن الخاص يدل على العام وزيادة إذ العام داخل في الخاص فكل يوم جمعة زمان وليس كل زمان يوم جمعة والفعل إنما يتعدى بما فيه من الدلالة فلذلك يتعدى كل فعل إلى كل زمان مبهمًا كان أو مختصًا وليست الأمكنة كذلك لأن دلالة الفعل على المكان ليست لفظية وإنما هي التزام ضرورة أن الحدث لا يكون إلا في مكان ولا يدل على أن ذلك المكان الجامع أو مكة أو السوق ولذلك يتعدى إلى ما كان مبهمًا منه لدلالته عليه تقول جلست مجلسًا ومكانًا حسنًا ووقفت قدامك ووراءك فتنصب ذلك كله على الظرف.

وقال أبو العباس (أي المبرد): «إذا قلت جلست مكانًا حسنًا وقمت

---

[1] ابن يعيش: شرح ابن يعيش المجلد الأول الجزء الثاني، ص٤٠-٤٣.

خلف زيد فالفعل إنما تعدى إلى مكان مبهم وإنما نعته بعد أن عمل فيه الفعل وكذلك جلست خلفك ووراءك لأن خلفًا لا ينفك منه شيء أن يكون خلف واحد وإنما أضافه بعد أن كان مطلقًا وعمل فيه الفعل فإن كان المكان مخصوصًا لم يتعدَّ إليه إلا كما يتعدى إلى زيد وعمرو فكما أن الفعل اللازم لا يتعدى إلى مفعول به إلا بحرف جر كذلك لا يتعدى إلى ظرف من الأمكنة مخصوص إلا بحرف جر نحو وقفت في الدار وقمت في المسجد وجلست في مكة لأن الفعل لا يدل على أنه في الدار أو المسجد أو مكة فلم يجز أن يتعدى إليه بنفسه، فأما قولهم دخلت البيت وذهبت الشام فهو شاذ وجوازه على إرادة حرف الجر نحو قوله: أمرتك الخير فافعل ما أمرت به

والمراد أمرتك بالخير إلا أنَّ دخلت مختلف في كونه متعديًا بنفسه أو غير متعد فقال قوم هو غير متعد لأمور منها أن مصدره على فعول نحو الدخول وفعول غالب في الأفعال غير المتعدية نحو الخروج والقعود ولأن نظيره ونقيضه كذلك فنظير دخلت عبرت ونقيضه خرجت وكلاهما لازم غير متعد فحكم عليه باللزوم كذلك قالوا وإنما قيل دخلت البيت على تقدير حرف الجر ثم حذف لكثرة الاستعمال.[1]

والحق أن النحويين اختلفوا في المنصوب المختص من المكان يستطيع أن نلخصها بما يلي:

١-هذه الظروف المختصة منصوبة على الظرفية كما انتصب الظرف المكاني المبهم إلا أن ذلك شاذ لا يقاس عليه وهو مذهب المحققين من

---

[1] المصدر نفسه الجزء الثاني من المجلد الأول ص٤٣، ص٤٤.

النحاة ونسبه (أبو علي الشلوبين) للجمهور وصححه ابن الحاجب[1].

٢-هذه الأسماء منصوبة على إسقاط حرف الجر (يعني على الحذف والإيصال) وهذا رأي (أبي علي الفارسي) "ومن العلماء من ينسبه إلى سيبويه واختاره ابن مالك"[2] ولكن باستقصاء ما ذكره (سيبويه) في كتابه نجده يقول في باب "الفاعل الذي يتعدى فعله إلى مفعول".

«قال بعضهم ذهبت الشام يشبهه بالمبهم إذا كان مكانًا يقع عليه المكان والمذهب وهذا شاذ لأنه ليس في ذهب دليل على الشام، وفيه دليل على المذهب والمكان»[3].

ويقول في موضع آخر في باب "هذا باب ما شبّه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص شبهت به إذا كانت تقع على الأماكن: مثل هو مني بمنزلة الولد- هو مني مقعد الازار يقصدون بالمكان الذي ينزل به الولد والمكان الذي يقع عليه الإزار، فإنما أرادوا هذا المعنى ولكنه حذف المكان وجاز ذلك كما جاز دخلت البيت وذهبت الشام؛ لأنها أماكن وإن لم تكن كالمكان[4].

وقد فهم النحويون بذلك أن (لسيبويه) رأيان في هذه المسألة فذكر

---

[1] الرضي، شرح الكافية، ج١ ص١٨٦.

[2] أبو علي الفارسي: الإيضاح العضدي ج١ ص١٨٣، وانظر الصبّان في حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ج٢ ص٩٠.

[3] سيبويه: الكتاب ج١ ص٣٥.

[4] المصدر نفسه ج١ ص٤١٤.

بعضهم أن الاسم بعد هذه الأفعال منصوب على نزع الخافض (ونقل الرضى في شرح الكافية، أن رأى سيبويه هو نصبه على الظرفية.[1]

٣- يرى (المبرّد) من المدرسة البصرية، و(الفرّاء) من الكوفيين و(أبو حيان الأندلسي) ألاّ دخل وذهب يجوز فيهما الوجهان المتعدى بنفسه وبواسطة في، وألحق (الفرّاء) بدخلت (ذهبت وانطلقت) فقال: العرب عَدتْ إلى أسماءِ الأماكن وحكى أنهم يقولون: دخلت الكوفة وانطلقت الشام.

قال أبو حيان: «هذا شئ لم يحفظه سيبويه ولا غيره من البصريين والفرّاء ثقة فيما ينقله»[2].

٤-هذه الأسماء منصوبة على التشبيه بالمفعول به.

٥-هذه الأسماء منصوبة على أنها مفعول به حقيقة وهو مذهب الأخفش الأوسط وأبو عمرو الجرمي[3].

وهناك جماعة كثيرة من الباحثين المحدثين يفضّلون أن يكون المنصوب (مفعولا به) ليستريح الباحثون من النصب على نزع الخافض ومن اعتراضات أخرى على إعرابه ظرفًا منصوبًا.[4]

---

(1) الرضى: شرح الكافية ج١ ص١٨٦.

(2) السيوطى: همع الهوامع ج١ ص٢٠٠.

(3) الرضى: شرح الكافية ج١ ص١٨٦.

(4) د. عفيف دمشقية: خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربى ص٩٥ وانظر (عباس حسن) في النحو الوافى ج٢ ص٢١٥.

د. المفعول معه:

قال صاحب الكتاب (الزمخشري) «هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع وإنما ينتصب إذا تضمن الكلام فعلاً نحو قولك ما صنعت وأباك ومازلت أسير والنيل ومن أبيات الكتاب:

وكونوا أنتم وبني أبيكم ... مكان الكُلْيَتيْن من الطُّحال

ومنه قوله عز وجل ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾[1] أو ما هو بمعناه نحو قولك ومالك وزيدًا وما شأنك وعمْرًا لأن المعنى ما تصنع وما تلابس وكذلك حَسْبُك وزيدًا درهم وقطك وكفيك مثله لأنها بمعنى كفاك قال:

فمـــالك والتلدد حُول نجد

وقال:

فحسبك والضحاك سيف مهند

قال الشارح (ابن يعيش):

«اعلم أنّ المفعول معه لا يكون إلا بعد الواو ولا يكون إلا بعد فعل لازم أو متعدٍ في التعدى نحو قولك "ما صنعت وأباك ومازلت أسير والنيل، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها وإنما افتقرت إلى الواو لضعف الأفعال قبل الواو عن وصولها إلى ما بعدها. كما ضعفت قبل حروف الجر عن مباشرتها الأسماء ونصبها إياها فكما جاؤوا بحروف الجر تقوية لما قبلها من الأفعال لضعفها عن مباشرة الأسماء بأنفسها عرفا واستعمالاً فكذلك جاءوا بالواو تقوية لما قبلها من الفعل، فإذا قلت استوى الماء والخشبة وجاء البرد والطيالسة "فالأصل استوى

[1] من الآية ٧١ سورة يونس.

الماء مع الخشبة وجاء البرد مع الطيالسة وكانت الواو ومع يتقارب معناهما وذلك أن معنى الاجتماع والانضمام والواو تجمع ما قبلها مع ما بعدها وتضمه إليها فأقاموا الواو مقام مع لأنها أخف لفظًا وتعطي معناها.

فأما قول الشاعر:

وكونوا أنتم وبني أبيكم مكان الكُلْيَتَيْن من الطِّحال

البيت من أبيات الكتاب والشاهد فيه نصب بني أبيكم بالفعل الذي قبله وهو فكونوا بوساطة الواو والمراد أنه يحثهم على الائتلاف والتقارب في المذهب وضرب لهم المثل بقرب الكُلْيتين من الطحال أي لتكن نسبتكم إلى بني أبيكم نسبة الكليتين إلى الطحال.

وأما قوله تعالى ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾[1].

---

[1] من الآية ٧١ سورة يونس

قال ابن خالويه في الحجة في القراءات السبع ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ص١٨٣.

قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ﴾: تقرأ بقطع الألف (أي الهمزة) ووصلها. فالحجة لمن قطع: أنه أخذه من قولهم أجمعت على الأمر، إذا أمسكته وعزمت عليه: وأنشد:

يا ليت شِعْري والمنى لا تنفعُ هل أغْدُوَنْ يومًا وأمري مُجْمعُ

والحجة لمن وصل: أنه أخذه من قولهم: جمعت ودليله قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ﴾ (من الآية ٩ سورة آل عمران) فهذا من جمعت لا من أجمعت.

وقال القرطبي في الجامع لأحكام القرآن ج٥ طبعة الشعب ص٣٢٠١ ، ص٣٢٠٢، قوله تعالى ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ قراءة العامة فأجمعوا بقطع الألف أي الهمزة : وشركاءكم بالنصب وقرأ عاصم الجحدري. فاجمعوا بوصل الألف وفتح الميم من جمع يجمع شركاءكم بالنصب، وقرأ الحسن وابن أبي أسحاق ويعقوب فأجمعوا بقطع الألف، أي الهمزة شركاؤكم بالرفع فأما القراءة الأولى من أجمع على الشيء إذا عزم عليه وقال الفراء أجمع الشيء أعدّه والقراءة الثانية من الجمع- قال أبو معاذ ولا يجوز أن يكون جمع وأجمع بمعنى واحد وشركاءكم على هذه القراءة عطف على أمركم أي أجمعوا أمركم واجمعوا شركاءكم.

فإن القراء السبعة أجمعوا على قطع الهمزة وكسر الميم يقال أجمعت على الأمر وأجمعته فذهب قوم إلى أنه من هذا الباب مفعول معه وذلك لأنه لا يجوز أن يُعْطَفَ على ما قبله لأنه لا يقال أجمعت شركائي إنما يقال جمعت شركائي وأجمعت أمري فلما لم يجز في الواو العطف جعلوها بمنزلة مع مثل جاء البرد والطيالسة ويجوز أن تضمر للشركاء فِعْلاً يصح أن يحمل عليه الشركاء ويكون تقديره فأجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم كما قال:

يا ليت زوجك قد غدا   متقلدًا سيفًا ورُمْحًا

يريد متقلدًا سيفًا ومحتقلاً رمحًا لتعذر حمله على ما قبله لأنه لا يقال تقلدت الرمح كما لا يقال أجمعت الشركاء؛ وروى الأصمعي عن نافع فأجمعوا أمركم وشركاءكم بوصل الهمزة وفتح الميم فعلى هذه القراءة يجوز أن يكون الشركاء معطوفًا على ما قبله وأن يكون مفعولاً به، وأما قولهم "مالك وزيدًا وما شانك وعَمْرًا، فهو نصب أيضًا وإنما نصبوا ههنا، لأنه شريك الكاف في المعنى ولا يصح عطفه عليها لأن الكاف ضمير مخفوض والعطف على الضمير المخفوض لا يصح إلا بإعادة الخافض و لم يجز رفعه بالعطف على الشأن لأنه ليس شريكًا للشأن لأنه لم يرد أن يجمع بينهما وإنما المراد ما شأنك وشأن عمرو[1].

---

[1] ابن يعيش: شرح المفصل ج٢ من المجلد الأول ص٤٨-٥٠.

هـ- المفعول له (لأجله) :

قال صاحب الكتاب (الزمخشرى): هو علة الإقدام وهو جواب لِمَهْ وذلك قولك فعلت كذا مخافة الشر وادّخار فلان وضربته تأديبًا له وقعدت عن الحرب جُبْنًا وفعلت ذلك أجل كذا وفى التنزيل ﴿حَذَرَ الْمَوْتِ﴾[1].

قال الشارح (ابن يعيش): «اعلم أنَّ المفعول له لا يكون إلا مصدرًا ويكون العامل فيه من غير لفظه وهو الفعل الذى قبله وإنما يذكر علة وعذرا لوقوع الفعل وأصله أن يكون باللام وإنما وجب أن يكون مصدرًا لأنه علة وسبب لوقوع الفعل وداع له والداعى إنما يكون حدثًا لا عينًا وذلك من قبل أنَّ الفعل إمَّا أن يجتذب به فعل آخر كقولك احتملتك لاستدامة مودتك وزرتك لابتغاء معروفك فاستدامة المودّة معنى يجذب بالاحتمال وابتغاء الرزق معنى يجذب بالزيارة وإما أن يدفع بالفعل الأول معنى حاصل كقولك فعلت هذا حذر شرك فالحذر معنى حاصل يتوحد بما قبله من الفعل إلى دفعه، والمصادر معانٍ تحدث وتنقضى فلذلك كانت بخلاف العين الثابتة، وإنما وجب أن يكون العامل فيه من غير لفظه نحو قولك زرتك طمعًا فى برِّك وقصدتك رجاء خيرك فالطمع ليس من لفظ زرتك والرجاء ليس من لفظ قصدتك ولا تقول قصدتك لقصد ولا زرتك للزيارة لأن المفعول له علة لوجود الفعل والشئ لا يكون علة لنفسه إنما يتوصل به إلى غيره، وإنما قلنا إنه علة وعذر لوقوع الفعل لأنه يقع فى جواب لِمَ فعلت كما يقع الحال فى جواب كيف فعلت، وإنما كان أصله أن يكون باللام أن اللام معناها العلة والغرض نحو جئتك لتكرمنى وسرت لأدخل المدينة أى الغرض من مجيئ الإكرام والغرض

---

[1] من الآية ١٩ سورة البقرة.

بالسير دخول المدينة والمفعول له علة الفعل والغرض به والفعل يكون لازمًا أو متعديًا فى التعدى فعدِّى باللام وقد تحذف هذه اللام فيقال فعلت ذاك حذار الشرِّ وأتيتك مخافة فلان وأصله لحذار الشر ولمخافة فلان فلما حذفت اللام وكان موضعها نصبًا تعدى الفعل بنفسه فنصب. وقد يحذف المصدر ويكتفى بدلالة اللام على العلة فيقال زرتك لزيد وقصدتك لعمرو ولا يجوز حذف اللام والمصدر معًا فتقول فى قصدتك لإكرام زيد قصدتك زيدًا وأنت تريد لزيد التبس بالمفعول به، وقوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾[1] فحذر الموت نصبٌ لأنه مفعول له وكذلك موضع من الصواعق نصب على المفعول له أى من خوف الصواعق لأن مِنْ قد تدخل بمعنى اللام فتقول خرجت من أجل زيد ومن أجل ابتغاء الخير واحتملت من خوف الشر، قال الشاعر:

يُغْضِى حياءً ويُغْضَى من مهابته　　　فـلا يُكلَّمُ إلا حين يبتسـم

فقوله (من مهابته) فى موضع المفعول له واسم ما لم يسم فاعله المصدر المقدر ولا يكون من مهابته فى موضع اسم ما لم يُسَمَّ فاعله لأن المفعول له لا يقام مقام الفاعل لئلا تزول الدلالة على العلة فاعرفه[2].

---

(1) من الآية ١٩ سورة البقرة.

قال السمين الحلبى م٧٥٦ هـ قوله تعالى ﴿حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ فيه وجهان: أظهرهما: أنه مفعول من أجله ناصبه "يجعلون" ولا يضرُّ تعدُّدُ المفعول من أجله، لأن الفعل يُعَلَّل بعلل.

الثانى: أنه منصوب على المصدر وعامله محذوف تقديره: يحذرون حذرًا مثل حذر الموت، والحَذَرُ والحذار مصدران لحذر أى خاف خوفًا شديدًا.

انظر: السمين الحلبى (الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون) تحقيق د. أحمد محمد الخراط الجزء الأول ص١٧٣.

(2) ابن يعيش (شرح المفصل)، الجزء الثانى من المجلد الأول ص٥٢، ٥٣.

قال صاحب الكتاب "الزمخشري" «وفيه ثلاث شرائط أن يكون مصدرًا وفعلاً لفاعل الفعل المعلل ومقارنًا له في الوجود فإن فقد شيء منها فاللام كقولك جئتك للسمن واللبن ولإكرامك الزائد وخرجت اليوم لمخاصمتك زيدًا أمس».

قال الشارح (ابن يعيش) «اعلم أنه لابد لكل مفعول له من اجتماع هذه الشرائط الثلاث أما كونه مصدرًا فقد تقدّم الكلام عليه لم كان مصدرًا وأما اشتراط كونه فعلاً لفاعل الفعل المعلل فلأنه عِلّة وعذر لوجود الفعل والعلة معنى يتضمنه ذلك الفعل وإذا كان متضمنًا له صار كالجزء منه تقضى وجوده وجوده فإذا كان ذلك كذلك فإذا فعل الفاعل هذا فقد فعل ذاك نحو ضربته تقويمًا له وتأديبًا فكما أن الضرب لك فكذلك التقويم والتأديب لك إذ هو معنى داخل تحته ولو جاز أن يكون المفعول له لغير فاعل الفعل لخلا الفعل عن علة وذلك لا يجوز لأن العاقل لا يفعل فعلاً إلا لعلة ما لم يكن ساهيًا أو ناسيًا، وأما اشتراط كونه "مقارنًا له في الوجود" فلأنه علة الفعل فلم يجز أن يخالفه في الزمان فلو قلت جئتك اكرامك الزائر أمس كان محالاً لأن فعلك لا يتضمن فعل غيرك وإذا قلت ضربته تأديبًا له وقصدته ابتغاء معروفه فقد جمع هذه الشرائط الثلاث فإن فقد شيء من هذه الشرائط لم يحسن انتصابه، ولم يكن بد من اللام فلا تقول جئتك زيدًا ولا إكرامك الزائر ولا خرجت اليوم مخاصمتك زيدًا أمس وإنما تقول جئتك لزيد ولإكرامك الزائر ولمخاصمتك زيدًا أمس[1].

قال صاحب الكتاب (الزمخشري) «ويكون معرفة ونكرة[2] وقد جمعهما العجاج في قوله:

---

(1) المصدر نفسه الجزء الثاني من المجلد الأول ص٥٣، ص٥٤.

(2) جاء المفعول لأجله في قول العجاج معرفة ونكرة

فالنكرة قوله مخافةً والمعرفة قوله وزعل الحبور فهو معرفة بالإضافة والقول معطوف على كل عاقر وكذلك نصب يصف ثورًا وحشيًا يقول يركب كل عاقر لنشاطه والعاقر من الرمل الذي لا ينبت وذلك لخوفه من الصائد أو من سبع أو لزعله وسروره والزعل والسرور الحبور).-

يركب كُلَّ عاقِرٍ جمهورٍ – مخافةً وزعلَ المحبورِ – والهولَ من تهولِ الهَبُورِ

قال الشارح (ابن يعيش): «إنما قال كذلك ردًا على من زعم أن هذه المصادر التي هي المفعول له نحو ضربته تأديبًا له من قبيل المصادر التي تكون حالاً نحو قتلته صبرًا وأتيته ركضًا أي صابرًا وراكضًا حكى ذلك ابن السَّراج وغيره وهو مذهب أبي عمر الجرمي والرياشي فهو عندهم نكرةٌ ومخافة الشر ونحوها مما هو مضاف من قبيل مثلك وغيرك وضارب زيد غدًا في نية الانفصال.

قال (أبو العباس أي المبرد): «وأخطأ الرياشي أقبح الخطأ لأن بابنا هذا يكون معرفة ونكرة، قال سيبويه وحسن في ذلك الألف واللام لأنه ليس بحال فيكون في موضع فاعل، فمما جاء فيه نكرة قول النابغة:

وحلّت بيوتي في يفاعٍ مُمنَّعٍ ... تخالُ به راعي الحمولةِ طائرا

حِذارًا على أن لا تصابَ مقادتي ... ولا نسوتي حتى يَمُتْنَ حرائرا

وقال الحارث بن هشام:

فصددت عنهم والأحبة فيهم ... طمعًا لهم بعقاب يوم مُفْسِدِ

ومما جاء فيه معرفة قوله تعالى ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾[1] فقوله حذر الموت منصوب لأنه مفعول له وهو معرفة بالإضافة ومثله قول حاتم:

واغفر عوراء الكريم ادّخاره ... وأعرض عن شتم اللئيم تكرّمًا

فأتى بالمعرفة والنكرة في بيت واحد[2].

– والهبور جمع هَبْر وهو المطمئن من الأرض لأنها مكمن الصائد فهو يخافها فيعدل عنها إلى كل عاقر، ويجوز أن يكون الهول أيضًا مفعولًا له أي يركب ذلك الهول بهوله كهول القبر على من روى القبور. انظر ابن يعيش في شرحه على المفصل ج٢ من المجلد الثاني ص٥٤.

[1] من الآية ١٩ سورة البقرة.

[2] المصدر نفسه الجزء الثاني من المجلد الأول ص٥٤.

و- الحال :

قال صاحب الكتاب (الزمخشرى): «شبه الحال بالمفعول من حيث إنها فضلة مثل جاءت بعد مضى الجملة ولها بالظرف شبه خاص من حيث إنها مفعول فيها ومجيئها لبيان هيئة الفاعل أو المفعول وذلك قولك ضربت زيدًا قائمًا، تجعله حالاً من أيهما شئت وقد تكون منهما ضربة على الجمع والتفريق كقولك لقيته راكبين.

قال الشارح (ابن يعيش): اعلم أنّ الحال وصف هيئة الفاعل أو المفعول وذلك نحو جاء زيد ضاحكًا وأقبل محمد مسرعًا، وضربت عبد الله باكيًا ولقيت الأمير عادلاً والمعنى جاء عبد الله فى هذه الحال ولقيت الأمير فى هذه الحال، واعتباره بأن يقع فى جواب كيف فإذا قلت أقبل عبد الله ضاحكًا فكأن سائلاً سأل كيف أقبل فقلت أقبل ضاحكًا. والحال تكون بيانًا لهيئة الفاعل أو المفعول. فتقول جاء زيد قائمًا فتكون بيانًا لهيئة الفاعل الذى هو زيد وتقول ضربت زيدًا قائمًا فتكون بيانًا لهيئة المفعول وقوله (يجعله حالاً من أيهما شئت) يعنى إنك إذا قلت ضربت زيدًا قائمًا إن شئت جعلته حالاً من الفاعل الذى هو التاء وإن شئت جعلته حالاً من المفعول الذى هو زيد»[1]

قال صاحب الكتاب (الزمخشرى) وقد يقع المصدر حالاً كما تقع الصفة مصدرًا فى قولهم قم قائمًا.

وفى قوله: لا خارجًا مِنْ فِىَّ زُورُ الكلامِ

وذلك قتلته صبْرًا ولقيته فُجاءةً. وعيانًا وكفاحًا وكلمته مشافهة وأتيته ركضًا وعَدْوًا ومشيًا وأخذت عنه سَمْعًا أى مَصْبورًا ومفاجئًا ومعاينًا وكذلك البواقى

---

[1] المصدر نفسه الجزء الثانى من المجلد الأول ص٥٥، ص٥٦.

وليس عند سيبويه بقياس وأنكر أتانا رَجلة وسرعة وأجاز المبرد فى كل ما دل عليه الفعل.

قال الشارح (ابن يعيش): «اعلم أن المصدر قد يقع فى موضع الحال فيقال: أتيته ركضًا وقتلته صبْرًا ولقيته فجاءة وعيانًا وكلمته مشافهة والتقدير أتيته راكضًا وقتلته مصبورًا إذا كان الحال من الهاء فإن كان من التاء فتقديره قتلته صابرًا ولقيته مفاجئًا ومُعَاينًا وكلمته مشافِهاً فهذه المصادر وشبهها وقعت مَوقع الصفة وانتصبت على الحال كما قد تقع الصفة فى موقع المصدر المؤكد نحو قم قائمًا والأصل قم قيامًا ألا ترى أنه لا يحسن أن يحمل على ظاهره فيقال إنه حال لأنك لا تأمر بفعل من هو فيه. ومثله قوله:

على حِلْفَةٍ لا أشتِمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا ... ولا خارجًا من فِيَّ زور كلام

البيت للفرزدق وقبله:

ألم ترني عاهدتُ ربِّي وإنَّني ... لبَيْنَ رِتاجٍ قائمًا ومقامِ

الشاهد فيه نصب خارجًا من فِيَّ زور كلام ونصبه لوقوعه موقع المصدر الموضوع موضع الفعل والتقدير عاهدت ربى لا يخرج من فِيَّ زور كلام خروجًا ويجوز أن يكون قوله ولا خارجًا حالاً والمراد عاهدت ربى غير شاتم ولا خارج أى عاهدته صادقًا وهو رأى عيسى بن عمرو، والمعنى أنه تاب عن الهجاء وقذف المحصنات وعاهد الله على ذلك بين رتاج الكعبة وهو بابها ومقام إبراهيم صلوات الله عليه، والأول مذهب سيبويه وليس ذلك بقياس مطرد، وإنما يستعمل فيما استعملته العرب لأنه شئ وضع موضع غيره.

وكان أبو العباس أى المبرد يجيز هذا فى كل شئ يدل عليه الفعل فأجاز أن تقول: أتانا رجلة وأتانا سرعة ولا يقال أتانا ضربًا ولا أتانا ضحكًا لأن الضرب والضحك ليسا من ضروب الإتيان لأن الآتى ينقسم إتيانه إلى

سرعة وإبطاء وتوسط وينقسم إلى رحلة وركوب ولا ينقسم إلى الضرب والضحك وكان يقول إن نصب مشيًا وشبهه إنما هو بالفعل المقدر كأنه قال أتانا يمشي ماشيًا، والصحيح مذهب سيبويه، وعليه الزجاج لأن قول القائل أتانا زيد مشيًا يصح أن يكون جوابًا لقائل قال كيف أتاكم زيد ومما يدل على صحة مذهب سيبويه أنه لا يجوز أن تقول أتانا زيد المشي مُعَرَّفًا وعلى قياس قول أبي العباس (أي المبرد) يلزم أن يجوز ذلك لأنه يكون تقديره أتانا زيد يمشي المشي»[1].

قال صاحب الكتاب: «والاسم غير الصفة والمصدر بمنزلتهما في هذا الباب تقول هذا بُسْرًا أطيب منه رطبًا وجاء البر قفيزين وصاعين وكلمته فاه إلى فيَّ وبايعته يدًا بيد وبعتُ الشاء شاة ودرهما وبينت له حسابه بابًا بابًا».

قال الشارح (ابن يعيش): «اعلم أنَّ هذا الفصل قد اشتمل على مسائل من أبوب متعددة لكنه جمعها كلها كونها أسماء غير صفات وقعت أحوالاً (يعني بذلك أن الحال جاءت جامدة ليست مشتقة ولكنها تؤول بمشتق) فمن ذلك قولهم: "هذا بُسْرًا أطيب منه تَمْرًا"[2] فهذا مبتدأ ومُبْسرًا حال وأطيبُ منه خبر المبتدأ ومُبْسرًا وتَمْرًا حالان من المشار إليه لكن في زمنين لأن فيه تفضيل الشئ في زمان من أزمانه في زمن آخر.

وأما قولهم "جاء البُرُّ قفيزين وصاعين" فالمراد جاء البُرُّ قفيزين بدرهم وصاعين بدرهم فقولهم قفيزين حال من البُرِّ وكذلك صاعَيْنِ فهما حالان وقعا

---

[1] المصدر نفسه الجزء الثاني من المجلد الأول ص٥٩، ص٦٠.

[2] البُسْرُ: التمر قبل أن يُرْطِبَ لغضاضته واحدته بُسْرة وقد أبسرت النخلة ونَخْلَةٌ مُبْسِرٌ بغير هاء، كله على النسب وبِسَارٌ لا يرطب ثمرها.

(انظر ابن منظور في لسان العرب باب الراء فصل الباء)

موقع المشتق فكأنه قال جاء البُرُّ مُسَعَّرًا أو رخيصًا والكلام جملة واحدة، ويجوز رفعه فتقول جاء البر قفيزان بدرهم فيكون قفيزان مبتدأ وبدرهم الخبر والجملة في موضع الحال والكلام حينئذ جملتان، وربما قالوا جاء البُرُّ قفيزين وصاعين ولا يذكر الدرهم فيحذفون الثمن لأنه قد عرف مما جرى من عادة استعمالهم في ذلك لأنهم إذا اعتادوا ابتياع شيء بثمن بعينه من درهم أو دينار تركوا ذكره لما في نفوسهم من معرفته كقولك البُرّ والكُرُّ[1] بستين تريد بستين دِرْهمًا والخُبْزُ عشرة أرطال تريد بدرهم فتركوا ذكره لغلبة المعاملة منه وأما قولهم: كلمته فاه إلى فِيَّ: فقولهم فاه نصب على الحال وجعلوه نائبًا عن مشافهة فهو اسم نائب عن مصدر في معنى اسم الفاعل والناصب للحال الفعل المذكور الذي هو كلمته وتقديره كلمته مشافهًا هذا مذهب أكثر أصحابنا البصريين، والكوفيون ينصبون فاه إلى فيَّ بإضمار جاعلاً أو ملاصقًا كأنه قال كلمته جاعلاً فاه إلى فِيَّ أو ملاصقًا فاه إلى فِيَّ والمذهب الأول وهو رأي سيبويه وبعض العرب تقول كلمته فوه إلى فِيَّ فيرفعونه بالابتداء والخبر والجملة في موضع الحال كأنك قلت وفُوه إلى فِيَّ إلا أنك استغنيت بإضمار العائد إليه عن الواو ولولا الضمير المضاف إليه لم يكن بُدٌّ من الواو. وأما بايعته يدًا بيد: فهو أيضًا من باب كلمته فاه إلى فِيَّ لأنه اسم نائب عن مصدر في معنى الصفة كأنه قال بايعته مناقدًا أي ناقدًا إلا أن معناه مختلف ولذلك لا يجوز

---

(1) البُرُّ الحنطة أي القمح وقال ابن دريد البُرُّ أفصح من قولهم القمح والحنطة واحدته بُرَّةٌ

الكُرُّ: مكيال لأهل العراق، والكُرُّ ستة أوقار حمار، وهو عند أهل العراق ستون قفيزًا والكُرُّ واحد أكرار الطعام– ابن سيدة: يكون بالمصري أربعين إِرْدَبًّا

قال أبو منصور: الكُرُّ ستون قفيزًا، والقفيز ثمانية مكاكيك، والمَكُّوك صاع ونصف، وهو ثلاث كَيْلَجات، وقال الأزهري: والكُر من هذا الحساب اثنا عشر وَسْقًا، كل وَسْقٍ ستون صاعًا. (ابن منظور لسان العرب باب الراء فصل الكاف)

في بايعته يدًا بيد أن تقول بايعته يده بيد بالرفع ولا يجوز فيه غير النصب بخلاف كلّمته فوه إلى فيّ لأن المراد من قولك بايعته يدًا بيد التعجل والنقد. وإن لم يكن بينهما قرب في المكان والمراد بقولك كلمته فاه إلى فيّ القرب في المكان وأنه ليس بينهما واسطة فمعناهما مختلف وإن كان طريقهما في تقدير الإعراب واحدًا.

وأما قولهم: بعتُ الشاء شاة ودرهما فشاة نصب على الحال وصاحب الحال الشاء والعامل الفعل الذي هو بعت والشاة وإن كان اسمًا جامدًا فهو نائب عن الصفة لأنه وقع موقع مسعرًا فإذا قلت بعت الشاء شاة ودرهمًا فمعناه بعت الشاء مسعرًا على شاة بدرهم... وأجاز الخليل بعت الشاء شاة ودرهم بالرفع والمراد فشاةٌ بدرهم مشاة بدرهم ابتداء وخبر والجملة في موضع الحال فأما إذا قلت شاة ودرهمٍ فتقديره شاة ودرهم مقرونان فالخبر محذوف كما تقول كل رجل وضيعته بمعنى مع ضيعته لأن في الواو معنى مع فصَحّ معنى الكلام بذلك، وكذلك بعت الشاء شاة ودرهمٍ لما رفع الدرهم وعطفه على الشاة قدر خبرًا لا يخرج عن معنى مع وهو مقرونان.

ومثله "بينت له حسابه" بابا بابًا فبابًا نصب على الحال لأنه في معنى مصنفًا ومرتبًا، وهذه الأسماء التي في هذا الباب لا ينفرد فيها شيء ولابد من اتباعه بما بعده فلا يجوز كلمته فاه حتى تقول إلى فيّ لأنك إنما تريد مشافهة والمشافهة لا تكون إلا من اثنين وهكذا الباقي.[1]

قال صاحب الكتاب (الزمخشري): وحقها أن تكون نكرة وذو الحال معرفة وأما (أرسلها العراك، ومررت به وحده وجاؤوا قضّهم بقضيضهم وفعلته

---

[1] ابن يعيش: شرح المفصل ج٢ من المجلد الأول ص٦٠-٦٢.

جهدك وطاقتك فمصادر قد تكلّم بها على نية وضعها في موضع لا تعريف فيه كما وضع فاه إلى فيّ موضع شفاها وعنى معتركة ومنفردًا وخاطبةً وجاهدًا ومن الأسماء المحذو بها حذو هذه المصادر قولهم مررت بهم الجّماء الغفير، وتنكير ذي الحال قبيح إلا إذا قُدِّمت عليه كقوله

لعزة موحشا طلل قديم

قال الشارح (ابن يعيش): «إنما استحقت الحال أن تكون نكرة لأنها في المعنى خبر ثان ألا ترى أن قولك جاء زيد راكبًا قد تضمّن الإخبار بمجئ زيد وركوبه في حال مجيئه وأصل الخبر أن يكون نكرة لأنها مستفادة.

وقد جاءت مصادر في موضع الحال لفظها معرفة وهي في تأويل النكرات فمنها ما فيه الألف واللام ومنها ما هو مضاف فأما ما كان بالألف واللام فنحو قولهم "أرسلها العراك".

قال لبيد:

فأرسلها العِراكَ ولم يَذُدْها ولم يُشفِقْ على نغص الدِّخال

فنصب العراك على الحال وهو مصدر عارك يعارك معاركة وعراكًا وجعل العراك في موضع الحال وهو معرفة إذ كان في تأويل معتركة وذلك شاذ لا يقاس عليه:

وأما ما جاء مضافًا فنحو قولك: مررت به وحده ومررت بهم وحدهم فوحده مصدر في موضع الحال كأنه في معنى إيحاء جاء على حذف الزوائد كأنك قلت أوحدته بمروري إيحادًا أو إيحاد في معاني موحد أي منفرد فإذا قلت مررت به وحده فكأنك قلت مررت به منفردًا .... واعلم أنّ وحده لم يستعمل إلا منصوبًا إلا ما ورد شاذًا قالوا هو نسيج وحده وعيير وحده

وجحيش وحده أما العُيَيْر فهو تصغير عَيْر وهو الحمار يقال للوحشي والأهلي والجحِش هو ولد الحمار وهو يقال للرجل المعجب برأيه لا يخالط أحدًا في رأي ولا يدخل في معروفه أحد ومعناه أنه ينفرد بخدمة نفسه.

وأما قولهم: جاؤوا قَضَّهم بقضيضهم أي جميعًا ولما كان معناه التنكير جاز أن يقع حالاً:

قال الشمّاخ:

أتتني سُلَيْمُ قضها بقضيضها ... تمسَّح حولي بالبقيع سبالها

فقضُّها منصوب على الحال وقد استعمل على ضربين منهم من ينصبه على كل حال فيكون بمنزلة المصدر المضاف المجعول في موضع الحال كقولك مررت به وحده ومنهم من يجعل قضّها تابعًا مؤكدًا لما قبله فيجريه مجرى كلهم فيقول أتتني سليم قَضُّها بقضيضها ورأيت سليمًا قضها بقضيضها ومررت بسليم قَضِّها بقضيضها. ومعناه أجمعين وهو مأخوذ من القض وهو الكسر وقد يستعمل في موضع الوقوع على الشيء بسرعة كما يقال عقاب كاسر فكان معنى قضّهم وقع بعضهم على بعض.

وأمّا قولهم "فعلته جهدك وطاقتك" فهو مصدر في موضع الحال فهو وإن كان معرفة في معناه على التنكير كأنه قال فعلته مجتهدًا.

وأما قولهم "مررت بهم الجمّاء الغفير" فهما من الأسماء التي تجيء بها بجمع المصادر فالجمّاء اسم والغفير نعت له وهو في المعنى بمنزلة قولك الجَمّ الكثير لأنه يراد به الكثرة والغفير يراد به أنّهم قد غَطّوا الأرض من كثرتهم من قولنا غفرت الشيء إذا غطيته ومنه المغفر الذي يوضع على الرأس لأنه يغطيه ونصبه على الحال لأنهما قد جعلا في موضع المصدر كالعراك كأنك قلت الجموم الغفير على معنى مررت بهم جامّين غافرين (وتنكير ذي الحال قبيح)

أي تنكير صاحب الحال قبيح وهو جائز مع قبحه لو قلت جاء رجل ضاحكًا لقَبُحَ مع جوازه وجعله وصفًا لما قبله هو الوجه فإن قدمت صفة النكرة نصبتها على الحال وذلك لامتناع جواز تقديم الصفة على الموصوف وإذا لم يجز تقديمها صفة عُدِلَ إلى الحال وحُمِلَ النصب على جواز جاء رجل ضاحكًا وصار حين قُدِّم وجه الكلام ويسميه النحويون أحسن القبيحين وذلك أن الحال من النكرة قبيح وتقديم الصفة على الموصوف أقبح.

قال الشاعر:

وتحت العوالي بالقنا مستظلة ظباءٌ أعارتها العيونَ الجآذر

أراد ظباء مستظلة فلما قدم الصفة نصبها على الحال وشرط ذلك أن تكون النكرة لها صفة تجرى عليها ويجوز نصب الصفة على الحال والعامل في الحال شئ مُتَقَدِّم ثم تقدَّم الصفة لغرض يعرض فحينئذ تنصب على الحال ويجب ذلك لامتناع بقائه صفة مع التقدم، وأما ما أنشده من قول الشاعر:

لعزة موحشًا طلل قديم

فالبيت لكثيِّر وعجزه عفاه كل أسحم مستديم

والشاهد فيه تقديمه موحش على الطلل ونصبه على الحال يصف آثار الديار واندراسها وتعفيه السحب إياها.[1]

قال صاحب الكتاب (الزمخشري) «والحال المؤكدة هي التي تجئ على أثر جملة عقدها من اسمين لا عمل لهما لتوكيد خبرها وتقرير مؤداه ونفي الشك عنه وذلك قولك زيد أبوك عطوفًا وهو زيد معروفًا وهو الحق بيِّنًا ألا

---

[1] المصدر نفسه الجزء الثاني من المجلد الأول من ص٦٢، ٦٤.

تراك كيف حققت بالعطوف الأبوة بالمعروف والبيت أن الرجل زيد وأنّ الأمــر حق».

قال الشارح (ابن يعيش): «الحال على ضربين فالضرب الأول ما كان متنقلاً كقولك جاء زيد راكبًا فراكبًا حالٌ وليس الركوب بصفة لازمة ثابتة إنما هي صفة له في حال مجيئه وقد ينتقل عنها إلى غيرها وليس في ذكرها تأكيد لما أخبر به وإنما ذكرت زيادة في الفائدة وفضلة في الخبر وأما الضرب الثاني فهــو ما كان ثابتًا غير متنقل يذكر توكيدًا لمعنى الخبر وتوضيحًا له وذلك قولك: زيد أبوك عطوفًا.وهو الحق بيّنًا وأنا زيد معروفًا. فقولك عطوفًـا حـال وهـي صفـة لازمة للأبوة فلذلك أكدت بها معنى الأبوة وكذلك قوله وهو الحقُّ بيّنًا أكد به الحق لأن ذلك مما يؤكد به الحق إذ الحق لا يزال واضحًا بينا وكذلك قوله: أنـا زيد معروفًا: فمعروفًا حال أكدت به كونه زيدًا لأن معنى معروفًا لاشك فيه.

وقال صاحب الكتاب (الزمخشرى) «والجملة تقع حالاً ولا تخلو مـن أن تكون اسمية أو فعلية فإن كانت اسمية فالواو إلا ما شذّ من قولهـم كلمتـه فـوه إلى فِيَّ وما عسى أن يعثر عليه في الندرة وأما لقيته عليه جبّة وَشْيٍ فمعناه مستقرة عليه جبةوشى وإن كانت فعلية لم تخل من أن يكون فعلهـا مضارعًـا أو ماضيًـا فـإن كان مضارعًا لم يخلُ من أن يكون مثبتًا أو منفيًا فالمثبت بغير واو وقد جـاء فـى المنفى الأمران وكذلك فى الماضى ولابد معه من قد ظاهرة أو مقدّرة.

قال الشارح (ابن يعيش): اعلم أنَّ الجملة قد تقـع فـى موضـع الحـال ولا تخلـو الجملة من أن تكون اسمية أو فعلية فمثال الإسمية قولك مـررت بزيـد علـى يـده باز وجاء زيد وسيفه على كتفه أى جاء وهذه حاله ولا يقع بعد هـذه (الـواو) إلا جملة مركبة من مبتدأ أو خبر وإذا وقعت هذه الجملة بعـد هـذه الـواو حـالاً كنت في تضمينها ضمير صاحب الحال وترك ذلك مُخَيَّرًا فـالتضمين كقولـك

أقبل محمد ويده على رأسه وجاء أخوك وثوبه نظيف وتـرك التضمين كقولـك جاء زيد وعمرو ضاحك وأقبل بكر وخالد يقرأ، وإنما جاز استغناء هذه الجملة عن ضمير يعود منها إلى صاحب الحال من قبل أن الواو أغنت عن ذلك بربطها وما بعدها بما قبلها وأمّا إذا لم تذكر هنـاك واوًا فلابـد مـن ضمـير وذلـك نحـو قولك أقبل محمد على رأسه قُلُنسوة ولو قلت أقبل محمد على عبـد الله قلنسـوة وأنت تريد الحال لم يجز لأنك لم تأت برابط يربط الجملـة بـأول الكـلام لا واو ولا ضمير يعود من آخر الكلام إلى أوله فيدل على أنه معقود بأوله.

قال الشاعر:

نصفَ النهارَ الماءُ غامِرُه ورفيقُهُ بالغيب لا يدرى

يصف غائصًا غاص في الماء حتى انتصـف النهـار ورفيقـه علـى شـاطئ المـاء لا يدرى ما كان منه فيقول انتصف النهار علـى الغـائص وهـذه حالـة والمـاء فـي غامره ربطت الجملة بما قبلها حتى جرت حالاً، ومن ذلك قوله تعـالى ﴿يَغْشَىٰ طَائِفَةً مِنكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ﴾[1] والمعنى والله أعلم يغشى طائفـة منكم في هذه الحال.

وأما قول امرئ القيس:

وقـــد أغتـــدى والطيْرُ فى وُكُناتِهـــا بمنجـــردٍ قيـــد الأوابد هيكل

فموضع الشاهد أنه جعل الجملة التي هي والطير في وكناتها حالاً مـع خلوها من عائد إلى صاحب الحال اكتفاء بربط الواو فهذه الواو وما بعدها فـي موضع نصب على الحال بما قبلها من العوامل التي يجوز بها نصب الحال.

---

[1] من الآية ١٥٤ سورة آل عمران.

فأما قوله «فإن كانت الجملة إسمية فالواو: فإشارة إلى أنه وقعت الجملة الإسمية حالاً فيلزم الإتيان بالواو فيها وليس الأمر كذلك إنما يلزم أن تأتي بما يعلق الجملة الثانية بالأولى لأن الجملة كلام مستقل بنفسه مفيد لمعناه، فإذا وقعت الجملة حالاً فلا بُدَّ فيها مما يعلقها بما قبلها ويربطها به لئلا يتوهم أنها مستأنفة وذلك يكون بأحد أمرين إما الواو وإما ضمير يعود منها إلى ما قبلها على ما تقدم فمثال الواو جاء زيد والأمير راكب وقولنا الأمير راكب جملة في موضع الحال ومثال الضمير أقبل محمد يده على رأسه فقوله يده على رأسه جملة في موضع الحال.

فأما "لقيته عليه جبة وشي" فيحتمل الجار والمجرور فيه أمرين أحدهما أن يكون في موضع نصب على الحال ويتعلق حينئذ بمحذوف ويكون ارتفاع جبة وشي بالجار والمجرور وارتفاع الفاعل وهذا لا خلاف في جوازه ههنا لاعتماده على ذي حال.

والأمر الثاني أن يكون جبة وشيء مبتدأ والجار والمجرور الخبر وقد تقدم عليه وهو شاهد على جواز خلو الجملة الإسمية من الواو إذا وقعت حالاً، وقد يقع الفعل موقع الحال إذا كان في معناه وكان المراد به الحال المصاحبة للفعل تقول جاء زيد يضحك أي ضاحكًا وضربت زيدًا يركب أي راكبًا. قال الله تعالى: ﴿فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ﴾[1] أي (ماشية).

قال الشاعر:

من تأته تعشو إلى ضوء ناره ... تجد خيرَ نار عندها خيرُ مُوقدِ

والمراد عاشيا ولا حاجة إلى الواو كما بين الفعل المضارع واسم

---

[1] من الآية ٢٥ سورة القصص.

الفاعل من المناسبة، فأما الفعل المستقبل فلا يقع موقع الحال لأنه لا يدل على الحال لا تقول جاء زيد سيركب. ولا أقبل محمد سوف يضحك وكذلك الفعل الماضي لا يجوز أن يقع حالاً لعدم دلالته عليها لا تقول جاء زيدٌ ضَحِكَ في معنى ضاحكًا فإن جئت معه بقد جاز أن يقع حالاً لأن (قَدْ) تقربه من الحال.

واعلم أن الفعل الماضي إذا اقترن به قد والفعل المضارع إذا دخل عليه نافٍ ووقع كل واحد منهما حالاً كنت مُخَيَّرًا في الإتيان بواو الحال وتركها تقول جاء زيد وقد علاه المشيب وإن شئت قلت وقد علاه للمشيب ومثله قول الشاعر:

ذكرتك والخطيُّ يَخْطِرُ بيننا   وقد نَهِلتْ منا المُثَقَّفَةُ السُّمْرُ

فموضع قد نهلت نصب على الحال والتقدير ناهله.

وذلك أنّ (قَدْ) تقرِّب الماضي من الحال وتلحقه بحكمه وهذه واو الحال لأنه بدخول (قَدْ) أشبه الجملة الإسمية من حيث أنّ الجزء الأول من الجملة ليس فعلاً وكذلك الفعل المضارع إذا دخل عليه النافي جاز دخول الواو عليه وتركها لما ذكرناه من شبهها بالجملة الإسمية من حيث صار أول جزء منها غير فعل.

قال الله تعالى: ﴿فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾[1] فقوله لا تخاف دركًا ولا تخشى في موضع الحال فأتى بالواو في موضع و لم يأت بها في موضع فإذا أتى بها فلشبه الجملة الفعلية بالاسمية لمكان حرف النفي و لم يأت به فلأنه فعل مضارع.

---

[1] من الآية ٧٧ سورة طه.

قال صاحب الكتاب (الزمخشري): «ومن انتصاب الحال بعامل مضمر قولهم للمرتحل راشدًا مهديًا ومصاحبًا معانًــا بإضمـار اذهب وللقـادم مـأجورًا مبرورًا أي رجعت وإن أنشدت شعرًا أو حدثـت حديثًـا قلـت صادقًـا بإضمـار قال وإذا رأيت من يتعرض لأمر قلت صادقًا بإضمار قال وإذا رأيت من يتعرض لأمر قلت متعرضًا لتمكن لم يعنه أي دنا منه متعرضًا.

قال الشارح (ابن يعيش) «اعلم أنّ الحال قـد يُحْـذفُ عاملـه إذا كـان فِعْلاً وفي الكلام دلالة عليه إمّا قرينة حال أو مقال فمن ذلك أن ترى رجلاً قد أزمع سفرًا أو أراد حجًا فتقول «راشِدًا مهديًا»: وتقديـره اذهـب راشِـدًا مهديًـا وتقديره اذهب راشدًا مهديًـا، ومثلـه أنْ تقـول لمـن خـرج إلى سـفر "مصاحبًـا معانًا" وتقـديره اذهب أو سافر مصاحبًا معانًـا فدلّـتْ قرينـة الحـال علـى الفعـل وأغنتْ عن اللفظ به، ولو رفعت هذه الأشياء وقلت راشِدٌ مهـديٌّ ومصـاحبٌ مُعانٌ لكان جيدًا عربيًا على معنى أنت راشِدٌ مهدى ومصاحِبٌ معانٌ.

فالرفع بإضمار مبتـدأ هـو الظـاهر فـي المعنـى والنصـب بإضمـار فعـل وكذلك لو رأيت رجلاً قد قـدم مـن سـفر أو حـج أو زيـارة لقلـت "مـأجورًا مبرورًا" والمعنى قدمت مأجورًا مبرورًا ومن ذلك أن حـدث فـلان بكـذا وكـذا قلت: صادقًا والله: أو أنشد شعرًا فتقول صادقًا والله أي قالـه صادقًـا لأنـه إذا أنشد فكأنه قد قال كذا فقلت قال صادقًا فالرفع جائز على إضمار مبتـدأ كمـا جاز في راشد مهدى ومصاب مُعَانٌ ومن ذلك أن ترى رجلاً قد أوقع أمرًا أو تعرض له فتقول متعرضًا لعنن لم يعنه: كأنه قال فعل هذا متعرضًا لعنـن أو دنـا من هذا الأمر متعرضًا والعنن ما عَنَّ لك أي عرض لك والمعنـى أنـه دخـل فـي شئ لا يعنيه».

قـــال صاحب الكتاب (الزمخشري): «ومنه أخذته بدرهم فصـاعدًا أو

بدرهم فزائدًا أى فذهب الثمن صاعدًا أو زائدًا ومنه أتميمًا مرة وقيسيًا أخرى كأنك قلت أتحول ومنه قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ قَادِرِينَ﴾[1] أى (نجمعها قادرين).

قال الشارح (ابن يعيش): «وأما قولهم أخذته بدرهم فصاعدًا وبدرهم فزائدًا. فصاعدًا وزائدًا نصب على الحال وقد حذف صاحب الحال والعامل فيه تخفيفًا لكثرة الاستعمال والتقدير أخذته بدرهم فذهب الثمن صاعدا فالثمن صاحب الحال والفعل الذى هو ذهب العامل فى الحال وكذلك أخذته بدرهم فزائدًا تقديره أخذته بدرهم فذهب الثمن زائدًا كأنه ابتاع متاعًا بأثمان مختلفة فأخبر بأدنى الأثمان ثم جعل بعضها يتلو بعضًا فى الزيادة والصعود وصار بعضها مثلاً بدرهم وقيراط وبعضها بدرهم ودانق وحسن حذف الفعل لأمن اللبس».

وأما قولهم : «أتميميًا مرة وقيسًا أخرى: فإنه منصوب على الحال وإن كان اسمًا جامدًا غير مشتق من حيث كان منسوبًا والنسب يخرجه من حيِّز الجمود إلى حكم المشتقات حتى يصير وصفًا والعامل فيه فعل محذوف تقديره أتحول تميميًا مرة وقيسيًا أخرى أو تنتقل كأنه رأى رجلاً فى حال يكونه ويتحول من حال إلى حال لا يثبت على شئ فقال أتميميًا مرة وقيسيًا أخرى. والمعنى أتتخلق مرة بأخلاق تميم وتارة بأخلاق قيس ولا تعتمد على خُلُقٍ واحد منهما كأنه يثبت له هذه الحال ويوبخه عليها وليس يسترشده عما يجهله وإن كان بلفظ الاستفهام.

ويجوز الرفع فى قولك أتميميًا مرة وقيسيًا أخرى فتقول أتميمى مرة وقيسى أخرى على معنى أأنت تميمىٌ وقيسىٌ أخرى فيكون مبتدأ وخبرًا وجاز الرفع بتقدير المبتدأ كما ترفعه لو ظهر ذلك المبتدأ المقدر.

---

[1] من الآية ٤ سورة القيامة.

فأما قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الإِنسَانُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ * بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُ﴾[1] فانتصاب قادرين عند سيبويه بفعل مقدر تقديره نجمعها قادرين ودل على ذلك الفعل قوله تعالى ﴿أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ﴾ وتسوية البنان ضم بعضها إلى بعض، وذهب الفرّاء إلى أنّ انتصابه بإضمار فعل دل عليه الفعل المذكور أولاً: وهو قوله أيحسب الإنسان وتقديره بلى فليحسبنا قادرين على أن نسوى بنانه فهذا يجعله مفعولاً ثانيًا ومفعولاً حسب وأخواتها وذهب بعضهم إلى أن تقديره بلى تقدر قادرين وهو ضعيف والوجه هو الأول وهو مذهب سيبويه[2].

[1] الآيتان ٣، ٤ سورة القيامة.

[2] ابن يعيش: شرح المفصل ج٢ من المجلد الأول من ص٦٤، ص٦٩.

ز- التمييز:

قال صاحب الكتاب (الزمخشري): «ويقال لـه التبيين والتفسير وهـو رفع الإبهام في جملة أو مفرد بالنص على أحد محتملاته فمثاله في الجملة طـاب زيد نَفْسًا وتصبّبَ عرقًا وتفقأ شحمًا "أبرحت جارًا" وامتلأ الإناء مـاءً، وفي التنزيل قوله تعالى ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾[1] ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾[2].

ومثله في المفرد عندي راقود خَلاً ورطل زَيْتًا ومنوان سَمْنًا وقفيزان بُـرًّا وعشرون درهمًا وملء الإناء عَسَلاً وعلى التمرة مثلهـا زُبْـدًا ومـا فـي السـماء موضع كفٍّ سحابًا، وشبّه المميّز بالمفعول أنّ موقعه في هذه الأمثلة كموقعه في ضرب زيد عَمْرًا وفي ضارب زيدًا وضاربان زَيْدًا وضاربون زَيْدًا وضربٌ زيـد عمْرًا.

قال الشارح (ابن يعيش): «اعلـم أنّ التمييز والتفسير والتبيين واحد والمراد به رفع الإبهام وإزالة اللبس وذلك نحو أن تخبر بخبر أو تذكر لفظًا يحتمـل وجوهًا فيتردد المخاطب فيها فتنبهه على المراد بالنص على أحـد محتملاتـه تبيينـا للغرض ولذلك سمي تمييزًا وتفسيرًا.

وهذا الإبهام يكون في جملة ومفرد فالجملـة قولـك طـاب زيـد نَفْسًـا وتصبّب عرقًا وتفقأ شَحْمًا. ألا ترى أنّ الطيبة في قولك طاب زيد مسندة إليـه والمراد شئ من أشيائه ويحتمل ذلـك أشـياء كثيرة كلسـانه وقلبـه ومنزلـه وغير ذلك. وكذلك التصبب والتفقؤ يكون من أشياء كثيرة فجـرت لذلـك مجرى عشرين في احتماله أشياء كثيرة فكما إن إبانة العشرين نكرة جنس كذلك إبانة

---

[1] من الآية ٤ سورة مريم.

[2] من الآية ١٢ سورة القمر.

هذه الجمل بنكرة جنس وأما المفرد فنحو قلك عندي راقود خلاً ورطل زيتاً ومنوان سَمْنًا[1].

فالتمييز في هذه الأشياء لم يأت لرفع إبهام في الجملة وإنما لبيان نوع الراقود إذ الإبهام وقع فيه وحده لاحتماله أشياء كثيرة كالخل والخمر والعسل وغير ذلك من الراقود وعاء كالحَبّ، وكذلك قولك عندي رطل زيتًا التمييز فيه لإبهام الرطل إذ الرطل مقدار يوزن به ويحتمل أشياء كثيرة من الموزونات كالزيت والعسل والسمن ويقال فيه رِطْل بكسر الراء وفتحها فالكسر أقيس والفتح أفصح وكذلك المنوان تثنية منًا وهو مقدار يوزن به- وشرط التمييز أن يكون نكرة جنسًا مقدرًا بمِنْ وإنما كان نكرة لأنه واحد في معنى الجمع ألا ترى أنك إذا قلت عندي عشرون دِرْهمًا معناه عشرون من الدراهم فقد دخله بهذا المعنى الاشتراك فهو نكرة،

واعلم أن المميز يكون واحدًا ويكون جَمْعًا فإذا وقع بعد عَدَدٍ نحو عشرين وثلاثين ونحوها لم يكن للمُمَيّز إلا واحدًا نحو قولك عندي عشرون ثوبًا وثلاثون عمامة، وأما إذا وقع مُفَسّرًا لغير عدد نحو هذا أفره منك عبيدًا أو حمرًا دللت بلفظ الجمع على معنيين النوع وأنهم جماعة قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾[2].

---

[1] الراقود: دَنٌّ طويل الأسفل كهيئة الإردبة يسيّع داخله بالقار، والجمع الرواقيد معرّب، وقال ابن دريد إلا أحسبه عربياً وفي حديث عائشة: لا يشْرَبُ في راقود ولا جَرّة

الراقود: إناء خزف مستطيل مقيّر، والنهي عنه كالنهي عن الشرب في الحنائم والجرار للقيّرة،والمَنّ أو المَنا: يوزن به والمثنى منوان والجمع أمنان وهو رطلان وجمع المَنا أمناء- ابن سيدة المَنُّ كَيْلٌ أو ميزان، والجمع أمْنان.

(انظر ابن منظور في لسان العرب باب القاف فصل الراء وباب النون فصل الميم).

[2] الآية ١٠٣ سورة الكهف.

فهم من ذلك النوع وأنه كان من جهات شتى لا من جهة واحدة وإذا أفردت فهم منه النوع لا غير. ثم يشرح قول الزمخشرى فى أنواع التمييز المضاف وغير المضاف بقوله– وأما قوله– وذلك على ضربين زائل ولازم. يريد أن هذه الأشياء التى يتم بها الاسم المميزّ حتى ينصب ما بعده منها ما يؤول وأنت فيه مخيرّ إن شئت أثبته ونصبت ما بعده وإن شئت حذفته وخفضت ما بعده وذلك التنوين ونون التثنية تقول هذا راقود خلاً ورطل سمنًا وأوقية ذهبًا تثبت التنوين وتنصب المميّز وإن شئت حذفت التنوين وخفضت فقلت راقود خلٍّ ورطل سمن وأوقية ذهبٍ لأن التنوين نون التثنية أنت في حذفها وإثباتها مخير تقول:

عندى منوان سَمْنًا ورطلاً عسلاً تنصب سمنًا وعسلاً بعد النون ولك حذفها والخفض نحو منواَ سمنٍ ورطلا عسلٍ، وأما اللام فنحو نون الجمع فى نحو عشرين وثلاثين إلى التسعين النون فيه لازمة والتمييز بعدها منصوب ولا يجوز حذف النون فيه وإضافته إلى المميز. (وكذلك التمييز بعد الإضافة يقع لازمًا) نحو ملء الإناء عسلاً وعلى الثمرة مثلها لأن المضاف والمضاف إليه ما هو المقدار المبهم الذى وقع التفسير فلم يجز أن تقول ملء عسلٍ ولا مثل زيد أى أنه يرى أن التمييز بعد الإضافة لا يتبع مضافًا إليه ولكن يكون منصوبًا نصبًا لازمًا.

قال صاحب الكتاب (وتمييزه المفرد أكثره فيما كان مقدارًا كَيلاً كقفيزان أو وزنًا كمنوان أو مساحةٍ كموضع كف أو عددًا كعشرون أو مقياسًا كملؤه ومثلها، وقد يقع فيما ليس إياها نحو قولهم ويحه رجلاً و لله دره فارسًا وحسبك به ناصرًا.

قال الشارح (ابن يعيش): «تمييز المفرد أكثر ما يجئ بعد المقادير والمقدار هو المقابل للشئ يعدله من غير زيادة ولا نقصان والمقادير أربعة أضرب

قليل وموزون وممسوح ومعدود فالمكيل نحو قولك مكوكان دقيقًا وقفيزان بُرًّا والموزون منوان سمنًا رطلان عسلاً والممسوح بلغت أرضنا خمسين جريبا"[1].

وما في السماء موضع كف سحابًا والمعدود نحو عشرين درهمًا وكلها محتاجة إلى إبانتها بالأنواع لأنها تقع على أشياء كثيرة فإذا قلت مكوكان احتمل أن تكون حنطة أو شعيرًا أو غيرهما مما يكال وإذا قلت منوان احتمل أشياء كثيرة مما يوزن نحو السمن والعسل وقوله "وقد يقع فيما ليس إياها" يريد أنّ التمييز قد يأتي بعد مفرد ليس مقدارًا من المقادير المذكورة نحو قولهم: ويحه رجلاً و لله دَرُّه فارسًا وحسبك به ناصرًا: فويحه من المصادر التي لم ينطق لها بفعل ومعناه الترحم وعلى دره فارسًا جملة اسمية ومعناه المدح والمراد لله عمله ومثله حسبك به ناصرًا فهذه الأشياء مبهمة لأنه لا يعلم المدح من أي جهة فالنكرة فيها منصوبة على التمييز وهي الملوحة في المعنى ونحوه هذا أشجع الناس فارسًا. إذا أردت أنه هو الممدوح بالشجاعة والمضاف إليه المجرور ههنا بمنزلة النون في عشرين والتنوين في رطل في منعه الإضافة إلى المميز كما منعت النون في عشرين والتنوين في رطل من ذلك والتقدير ويحه من رجل وعلى دره من فارس وحسبك من ناصر»[2].

---

[1] الجريب من الطعام والأرض: مقدار معلوم الأزهري: الجريب من الأرض مقدار معلوم الذراع والمساحة، وهو عَشْرةُ أقفزة، كل قفيز منها عشرة أعشراء فالعشير جُزْءٌ من مائة جزء من الجريب وقيل: والجريب مكيال قدره أربعة أقفزة والجريب: قدر ما يوزع فيه من الأرض، قال ابن دريد لا أحسبه عربيًا، والجمع أجربة وجُرْبان.

وقيل الجريب: المزرعة عن كراع (انظر ابن منظور في لسان العرب- باب الباء)

[2] ابن يعيش: شرح المفصل الجزء الثاني من المجلد الأول ص٧٠- ص٧٢.

ج- المنصوب على الاستثناء:

قال صاحب الكتاب (الزمخشرى): «المستثنى فى إعرابه على خمسة أضرب أحدها منصوب أبدًا وهو على ثلاثة أوجه ما استثنى بإلا من كلام موجب وذلك جاءنى القوم إلا زيدًا».

قال الشارح (ابن يعيش): «اعلم أنَّ الاستثناء استفعال من ثناه عن الأمر يثنيه إذا صرفه عنه فالاستثناء صرف اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول وحقيقته تخصيص صفة عامة فكل استثناء تخصيص وليس كل تخصيص استثناء فإذا قلت قام القوم إلا زيدًا تبين بقولك إلا زيدًا أنه لم يكن داخلاً تحت الصدر إنما ذكرت الكل وأنت تريد بعض مدلوله مجازًا وهذا معنى قول النحويين الاستثناء إخراج بعض من كل أى إخراجه من أن يتناوله الصدر فإلا تخرج الثانى مما دخل فى الأول.

فأما قول صاحب الكتاب أى (الزمخشرى): «المستثنى في إعرابه على خمسة أضرب أحدها منصوب أبدًا وهو على ثلاثة أوجه ما استثنى بإلا من كلام موجب وذلك جاءنى القوم إلا زيدًا: فإنه على ما ذكر وذلك أن المستثنى في إعرابه على خمسة أضرب منها ما هو منصوب أبدًا فلا يجوز غيره من الإعراب وهو ثلاثة أشياء.

ما استثنى بإلا من كلام موجب وإلا أم حروف الاستثناء هي المستولية على هذا الباب، وقوله من كلام موجب فالموجب من الكلام ما ليس معه حرف نفى والمثبت من الأفعال ما وقع وحدث فقولك قام زيد موجب مثبت لأنه ليس بمنفى ولا جار مجرى النفى بأن يكون معه حرف نفى أو استفهام ومثبت من حيث إنه قد وقع فالمستثنى من الموجب منصوب أبدًا نحو قولك أتانى القوم إلا زيدًا ورأيت القوم إلا زيدًا ومررت بالقوم إلا زيدًا ليس فيه إلا النصب.

قال صاحب الكتاب: وبعَدا وخَلاً بعد كل كـلام وبعضهـم يجـر بخلا وقيل بهما و لم يورد هذا القول سيبويه ولا المبرد.

قال الشارح (ابن يعيش): ومن ذلك المستثنى بخلا وعدا، فإن المستثنى بهما لا يكون إلا نَصبًا سواء كـان الاستثناء مـن موجـب أو منفي تقـول قـام القوم خلا زيدًا وعدا عمرًا وما قام أحد خـلا زيـدًا وعـدا عمـرًا ومـا بعدهمـا مخرج مما قبلهما فهو بعد الموجب منفي وبعد المنفي موجـب مثبـت وإنما كـان المستثنى بهما منصوبًا لأنهمـا فعـلان ماضيـان وفاعلهمـا مضمـر مستتر فيهمـا لا يظهر في تثنية ولا جمع. فتقول قام القوم خلا زيدًا وعـلا الزيدين وكذلـك عليا والتقدير خلا بعضهم زيدًا وعدا بعضهم زيدًا وخلا بعضهم الزَّيْدَيْن وعـدا بعضهم الزيدين وكذلك في الجمع والفاعل المضمر المقدر بالبعض موحـد أبـدًا وإن كان المستثنى منه مثنى أو مجموعًا لأن البعض يقع على الاثنين والجمع على حسبِ المستثنى منه فانتصاب ما بعدهما بأنه مفعول فأمـا خـلا فإنه فعـل لازم في أصله لا يتعدى إلا في الاستثناء خاصة وأما عدا فهو فمتعـد فـي أصلـه مـن عداه الأمر يعدوه إذا جاوزه وإنما استثنى بهما وإن لم يكن لفظهمـا جحـدًا لمـا فيهما من معنى المجاوزة والخروج عن الشئ فجَرَيَا في هـذا المكـان مجرى ليـس ولا يكون وصار لذلك منصوبهما هو المرفوع في التقدير كما كان كذلك فـي ليس ولا يكون.

وبعض العرب يجعل خلا حرف خفـض فيخفـض المستثنى علـى كـل حال كما أن حاشى كذلك فيكون لفظهـا مشـتركًا بـين الحـرف والفعـل فـإن اعتقدت فيها الحرفية جررت ما بعدها وإن اعتقـدت فيهـا الفعليـة نصبـت بهـا وصارت كلفظ على مشتركة بين الحرف والفعل وهذا لا خلاف فيه، وأما عدا فهي فعل و لم يحك سيبويه ولا أبو العباس المبرد فيها الحرفيـة وإنمـا حكاهـا أبـو الحسن الأخفش فعدها مع خلا مما يُجَرّ.

قال صاحب الكتاب (الزمخشري): «فأما ما عدا وما خلا فللنصب ليس إلا وكذلك ليس ولا يكون وذلك جاءني القوم أو ما جاوزني عدا زيدًا وخلا زيدًا وماعدا زيدًا قال لبيد:

ألا كل شئ ما خلا ا لله باطل

وليس زيدًا ولا يكون زيدًا وهذه أفعال مضمر فاعلوها.

قال الشارح (ابن يعيش): «أما (ماخلا وماعدا) فلا يقع بعدهما إلا منصوب لأن ما فيها مصدرية فلا تكون صلتها إلا فِعْلاً وفاعلها مضمر مقدر بالبعض على ما تقدّم وما وما بعدها في موضع مصدر منصوب فإذا قلت قام القوم ما خلا زيدًا وما عدا بَكْرًا كأنك قلت خُلُوُّ زيْد وعَدْوُ بكر كأنك قلت قام القوم مجاوزتهم زيدًا وذلك المصدر فى موضع الحال كما قالوا رجع عَوْدُه على بدئه ونظائره كثيرة.

فأما ما قول لبيد:

ألا كل شئ ماخلا ا لله باطلُ وكلُّ نعيم لا محالة زائلُ

الشاهد فيه نصب اسم ا لله تعالى بقوله ماخلا على ما قدمناه ومعنى البيت ظاهر. وكذلك الاستثناء بليس ولا يكون، ولا يكون المستثنى بهما إلا منصوبًا منفيًا كان المستثنى منه أو موجبًا وذلك قولك فى الموجب قام القوم ليس زيدًا ولا يكون زيدًا وتقول فى المنفى ما قام القوم ليس زَيْدًا ولا يكون زيدًا وانتصاب المستثنى هنا بأنه خبر ليس ولا يكون واسمها مضمر والتقدير ليس تعقبهم زيدًا ولا يكون بعضهم زَيْدًا ولا يظهر هنا الاسم المقدر على ما تقدم فى خلا وعدا لأن هذه الأفعال أتيت فى الاستثناء عن إلاّ فكما لا يكون بعد إلا فى الاستثناء الاسم واحد فكذلك لا يكون بعد هذه الأفعال إلا اسم واحد لأنها فى معناه.

والكوفيون يقولون التقدير لا يكون فعلهم فعل زيد أضمرت الفعل وهو المضمر المجهول ووضعت الاسم المنصوب موضع الفعل، وما ذهب إليه البصريون أمثلُ لأنه أقل إضماراً فكان أولى...

قال صاحب الكتاب (الزمخشرى): «وما قُدِّم من المستثنى كقولك ما جاءنى إلا أخاك أحد

قال:

وما لِــىَ إلا آلَ أحْمَدَ شيعةٌ وما لِىَ إلا مشْعَبَ الحقِّ مَشْعَبُ

قال الشارح (ابن يعيش): «هذا هو الوجه الثانى من الوجوه الثلاثة التى لا يكون المستثنى فيها إلا منصوبًا وذلك المستثنى إذا تقدّم على المستثنى منه نحو قولك ما جاءنى إلا زَيْدًا أحدٌ وما مررت إلا زيد بأحدٍ.

وإنما لزم النصب فى المستثنى إذا تقدم لأنه قبل تقدم المستثنى كان فيه وجهان البدل والنصب فالبدل هو الوجه المختار على ما سيذكر بعد النصب جائزٌ على أصل الباب فلما تقدم امتنع البدل الذى هو الوجه الراجح لأنَّ البدل لا يتقدم المبدل منه من حيث كان من التوابع كالنعت والتأكيد وليس قبله ما يكون بدلاً منه فتعين النصب الذى هو المرجوح للضرورة ومن النحويين من يسميه أحسن القبيحين.

فأما (قول الشاعر الذى أنشده) فإن البيت للكميت ومشعب الحق طريقه والشيعة الأعوان والأحزاب والأصل فما لى شيعة إلا آل أحمد ومالى مشعب إلا مشعب الحق.

قال صاحب الكتاب (الزمخشرى) «وما كان استثناؤه منقطعًا كقولك

ما جاءني أحد إلا حمارًا وهي اللغة الحجازية ومنه قوله عز وجل: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾[1] وقولهم ما زاد إلا ما نقص وما نفع إلا ما ضرر.

قال الشارح (ابن يعيش): «هذا الوجه الثالث مما لا يكون المستثنى فيه إلا منصوبًا وهو ما كان المستثنى فيه من غير نوع الأول ويسمى (المنقطع) لانقطاعه منه إذ كان من غير نوعه وهذا النوع من الاستثناء ليس على سبيل استثناء الشيء مما هو من جنسه لأن استثناء الشيء من جنسه إخراج بعض ما لولاه لتناوله الأول ولذلك كان تخصيصًا على ما سبق.

فأما إذا كان من غير الجنس فلا يتناوله اللفظ وإذا لم يتناوله اللفظ فلا يحتاج إلى ما يخرجه منه إذ اللفظ إذا كان موضوعًا بإزاء شيء وأطلق فلا يتناول ما خالفه وإذا كان كذلك فإنما يصح بطريق المجاز والحمل على لكن في الاستدراك.

تقول (ما جاءني أحَدٌ إلا حمارًا. وما بالدار أحَدٌ إلاّ وتدًا فهذا المستثنى وما كان مثله منصوب أبدًا وذلك لتعذر البدل إذ لا يبدل في الاستثناء إلا ما كان بعضًا للأول وإذا امتنع البدل تعيّن النصب على ما ذكرناه في الاستثناء المقدم.

وهذا الاستثناء على ضربين أحدهما ما النصب فيه مختار والآخر واجب فالأول نحو قولك ما جاءني أحد إلا حمارًا وما بالدار أحد إلا دابة فهذا وشبهه فيه مذهبان مذهب أهل الحجاز وهي اللغة الفصحى وذلك نصب المستثنى على كل حال لما ذكرناه من الاعتلال.

---

[1] من الآية ٤٣ سورة هود.

ومذهب بني تميم وهو أن يجيزوا فيه البدل والنصب فالنصب على أصل الباب والبدل على تأويلين أحدهما إنك إذا قلت ما جاءني أحد إلا حمار فكأنك قلت ما جاءني إلا حمار ثم ذكرت أحدًا توكيدًا فيكون الاستثناء من القدر الذي وقعت الشركة فيه بين الأحدين والحمار وهي الحيوانية مثلاً أو الشيئية ويكون تقديره ما جاءني حيوان أو شيء أحد أو غيره إلا حمار، والثاني من التأويلين أن تجعل الحمار يقوم مقام من جاءك من الرجال على التمثيل كما يقال عتابك السيف وتحيتك الضرب..

ومن الاستثناء المنقطع قوله تعالى ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾[1].

وقوله تعالى ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ * إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ * وَلَسَوْفَ يَرْضَىٰ﴾[2] وبنو تميم يقرؤونها بالرفع يجعلون اتباع الظن علمهم وابتغاء وجهه سبحانه نعمة لهم عنده، ومنه قول الشاعر:

وبلدة ليس بها أنيس ... إلا اليعافير وإلا العيس[3]

---

[1] من الآية ١٥٧ سورة النساء.

[2] الآيات (١٩، ٢٠، ٢١) سورة الليل.

[3] هذا البيت من شواهد سيبويه وقد استشهد به في كتابه مرتين- وما يهمنا هي المرة الثانية التي استشهد فيه لرفع اليعافير والعيس بدلاً من الأنيس على الاتساع والمجاز إذ جعلها أنيسًا ويجوز فيهما النصب والرفع والنصب لغتان. أما بنو تميم فيرفعونه وأما أهل الحجاز فينصبونه – واليعافير أولاد الظباء واحدها يعفور والعيس بقر الوحش وأصل العيس البياض سميت به البقر لبياضها وأصله في الإبل فاستعير للبقر وهذا البيت من أرجوزة لجران العود ـ ذكره العيني.

وأما الضرب الثاني وهو مالا يجوز فيه إلا النصب فقط وذلك نحو قوله تعالى ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ (من الآية ٤٣ سورة هود كما ذكرنا من قبل).

فمن في موضع نصب لأنه من غير الجنس لأن عاصم فاعل. ومن رحم معصوم أي من رحم الله والفاعل ليس من جنس المفعول ومنهم من يجعله استثناء متصلاً فيكون عاصم فاعلاً بمعنى مفعول أي ذو عصمة. نحو قوله تعالى ﴿مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ﴾[1] أي مدفوق وقوله تعالى ﴿فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾[2] أي مرضية- ومنه قول الشاعر:

أنا شِرٌ لازالت يمينك آشرة[3]

أي مأشورة أي مقطوعة وهو ضعيف لأنه خلاف الظاهر وإنما يُصار إلى مثله ما لم يوجد عنه مندوحة، ويجوز أن يكون مُتَّصِلاً من وجه آخر وذلك أن يكون مَنْ رحم هو الله تعالى لأنه هو الراحم والمعنى لا يعصم من أمر الله إلا الله[4].

---

[1] من الآية ٦ سورة الطارق.

[2] من الآية ٢١ سورة الحاقة.

[3] استشهد ابن يعيش بهذا الشاهد على أن فاعلاً يأتي بمعنى مفعول وأَشَرَ الخشب بالمنشار شقَّه والآشرة المأشورة.

[4] في تركيب الاستثناء لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم، تحدث المفسرون في ذلك:قال الإمام فخر الدين الرازي ٦٠٦ هـ في مفاتيح الغيب المجلد الثامن ج٣٠، ص٥٣٦ وفيه سؤال، وهو أن الذي رحمه الله معصوم، فكيف يحسن استثناء المعصوم من العاصم وهو قوله تعالى ﴿لا عاصم اليوم من أمر الله﴾ وذكروا في الجواب طرق كثيرة منها

١-لا عاصم اليومْ من عذاب الله إلا الله الرحيم وتقديره لا فرار من الله إلى الله، وهذا التأويل في غاية الحسن.

٢-أنه بمعنى المعصوم.

٣-أن مَنْ هنا استثناء منقطع والمعنى لكن من رحم الله معصوم.-

ومن ذلك ما حكاه سيبويه عن أبي الخطاب "ما زاد إلا ما نقص وما نفع إلا ما ضَرّ" فما الأولى نافية وما الثانية مع الفعل بعدها في موضع مصدر منصوب وفي زاد ضمير يعود إلى مذكور وكذلك في نفع والمعنى ما زاد النهر إلا النقصان وما نفع زيد إلا الضُرّ أقام النقصان مقام الزيادة والضر مقام النفع كما يقال الجوع زادُ من لا زاد له.

فهذا وأشباهه لا يجوز في المستثنى فيه إلا النصب على لغة تميم وغيرهم لتعذر البدل إذ لا يمكن فيه تقدير حذف الاسم الأول وإيقاع المستثنى موقعه.

قال صاحب الكتاب (الزمخشري): «والثاني جائز فيه النصب والبدل وهو المستثنى من كلام تام غير موجب كقولك ما جاءني أحد إلا زيدًا وإلا زيدٌ وكذلك إذا كان المستثنى منه منصوبًا أو مجرورًا والاختيار البدل. قال الله تعالى ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾[1] وأما قوله عز وجل ﴿إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾[2] ، فيمن قرأ بالنصب فمستثنى من قوله ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾[3].

قال الشارح (ابن يعيش) «قوله الثاني يريد النوع الثاني من القسمة الأولى وهي الأنواع الخمسة وهذا المستثنى من كل كلام غير موجب تام» وغير الموجب ما كان فيه حرف نافٍ أو استفهام أو نَهْيٍ نحو قولك ما جاءني من أحد إلا زيدًا

- وقال القرطبي في الجامع لأحكام القرآن ج٥ ص٢٢٦٧، ص٢٢٦٨ أن مَنْ رحم وفي موضع نصب استثناء منقطع ويجوز أن يكون في موضع رفع على أن عاصمًا بمعنى معصوم ومن أحسن ما قيل فيه أن تكون مَنْ في موضع ورفع بمعنى لا يعصم اليوم من أمر الله إلا الراحم أي إلا الله وهذا اختيار الطبري.

[1] من الآية ٦٦ سورة النساء.

[2] من الآية ٨١ سورة هود.

[3] من الآية ٨١ سورة هود.

وهل في الدار أحد إلا زيدًا ولا يقم أحد إلا زيد فهذا يجوز في المستثنى فيه النصب والبدل أما النصب فعلى أصل الاستثناء. وأما البدل وهو الوجه فعلى أن تجعل زيدًا بدلاً من أحد فيصير التقدير ما جاءني إلا زَيْدٌ لأن البدل يحل محل المبدل منه ألا ترى أن قولك مررت بأخيك زيد وإنما هو بمنزلة مررت بزيد لأنك لما نحيت الأخ قام زيد مقامه فعلى هذا تقول ما جاءني أحد إلا زَيْدٌ وما رأيت أحدًا إلا زيدًا وما مررت بأحد إلا زَيْدٍ، وإنما كان البدل هو الوجه لأن البدل والنصب في الاستثناء من حيث هو إخراج واحد في المعنى وفي البدل فضل مشاكلته ما بعد إلا لما قبلها فكان أولى، وكان الكسائي والفرّاء يجعلان ما جعله سيبويه ههنا بدلاً من قبل العطف، وقال (أبو العباس ثعلب) كيف يكون بدلاً وأحد منفي وما بعد إلا موجب والواجب أنه يبدل منه في عمل العامل فيه وذلك أنا إذا قلنا ما جاءني أحد فالرافع لأحد هو جاءني وإذا لم نذكر أحدًا وقلنا ما جاءني إلا زيد فالرافع لزيد هو جاءني أيضًا فكل واحد من أحد وزَيْدٍ يرتفع بجاءني إذا أفردته فإذا جمعنا بينهما فلابد من رفع الأول منهما بالفعل لأنه يتصل به ويكون الثاني تابعًا له كما يتبعه إذا قلت جاءني أخوك زيد إذ الفعل لا يكون له فاعلان، وأما اختلافهما في النفي والإيجاب فلا يخرجهما عن البدل لأنه ليس من شروط البدل أن يعد في موضع الأول إذا قدر زواله بل من شرط البدل أن يعمل فيه ما يعمل في الأول في موضعه الذي رتب فيه وقد يقع في العطف والصفة نحو ذلك وهو أن يكون الأول موجبًا والثاني منفيًا فالعطف نحو جاءني زيد لا عمرو ومررت بزيد لا عمرو ورأيت زيدا لا عَمْرًا فالثاني معطوف على الأول وهما مختلفان في المعنى من حيث النفي والإثبات وكذلك تقول في الصفة مررت برجل لا كريم ولا عالم فكريم مخفوض لأنه نعت لرجل وأحدهما موجب والآخر منفي وإذا جاز ذلك في العطف والنعت جاز مثله في البدل لأنه مثلهما من حيث هو تابع.

فأما قوله تعالى ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾(1) فشاهد على اختيار البدل في النفي وذلك لإجماع القراء على رفع قليل إلا أهل الشام فإنهم نصبوه على أصل الباب.

وأما قوله تعالى ﴿إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾(2) فإن الجماعة قرؤوا بالنصب إلا أبا عَمْرو وابن كثير فإنهما قرآ امرأتك بالرفع وإنما كان الأكثر النصب ههنا لأنه استثناء من موجب وهو قوله ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾(3) ولم يجعلوه من أحد لأنها لم يكن مباحًا لها الالتفات ولو كانت مستثناه من المنهي لم تكن داخلة في جملة من نُهِي عن الالتفات ويدل على أنه لم يكن مُباحًا لها الالتفات قوله تعالى ﴿إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ﴾(4) فلما كان حالها في العذاب كحالهم دل على أنها كانت

---

(1) من الآية ٦٦ سورة النساء

قال ابن الجزري م ٨٣٣ هـ في تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة ص١٠٤، ص١٠٥ "ابن عامر إلا قليلاً منهم بالنصب ويقف بالألف والباقون بالرفع ويقفون بغير ألف وقال ابن خالويه م٣٧ هـ في الحجة في القراءات السبع تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ص١٢٤، ص١٢٥ قوله تعالى ﴿ما فعلوه إلا قليل منهم﴾ تفرد ابن عامر بنصبه والرفع وجه القراءة لأنّ من شرط المستثنى إذا أتى بعد موجب نُصب، وإذا أتى بعد منفي رُفع: فقال الفراء (في معاني القرآن ج١ ص٦٠) محتجًا له: إنما تنصب لأنه أراد ما فعلوه إلا قليلاً: لأن إلا عنده مركبة من إنّ ولا كما كانت (لولا) مركبة من لو ولا.

وقال غيره هو منصوب بفعل مضمر معناه (استثنى) قليلاً منهم وهذا احتجاج فيه نقص الوهن لأنه يدخل عليه ما يفسده.

(2) من الآية ٨١ سورة هود.

(3) من الآية ٨١ سورة هود.

(4) من الآية ٨١ سورة هود.

قال ابن الجزري في تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة (ابن كثير وأبو عمرو إلا امرأتك بالرفع وكذا روى الأشناني عن ابن جماز والباقون بالنصب.

وقال ابن خالويه في الحجة في القراءات السبع ص١٩٠ "إلا امرأتك" يُقرأ بالرفع والنصب فالحجة لمن رفع أنه استثناها من قوله: ولا يلتفت منكم أحد على أنها بدل من أحد والحجة لمن نصب أنه استثناها من قوم فأسر بأهلك أي استثناه من (أهلك).

داخلة تحت النهي دخولهم، وأما من قرأ بالرفع فقراءة ضعيفة وقد أنكرها أبو عبيد وذلك لما ذكرناه من المعنى ومجازها على أن يكون اللفظ منهيًا والمعنى على الخبر كما جاء الأمر بمعنى الخبر كقوله تعالى ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾[1] ألا ترى أنه لا معنى للأمر ههنا وإنما المراد مده الرحمن مدًا ومنه قوله تعالى ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[2] وهو كثير في كلامهم.

قال صاحب الكتاب (الزمخشري): «والثالث مجرور أبدًا وهو ما استثنى بغير وحاشا وسوى وسواء والمبّرد يجيز النصب بحاشا».

قال الشارح (ابن يعيش):«وأصل الاستثناء أن يكون بإلاّ وإنّما كانت إلا هي الأصل لأنها حرف وإنّما ينقل الكلام من حدٍّ إلى حدٍّ بالحروف كما نقلت ما في قولك ما قام زيد من الإيجاب إلى النفي وكذلك حرف الاستفهام ينقل من الخبر إلى الاستخبار في قولك أقام زيد وكذلك حرف التعريف ينقل من النكرة إلى المعرفة فعلى هذا تكون إلاَّ هي الأصل لأنها تنقل الكلام من العموم إلى الخصوص، وتكتفي من ذكر المستثنى منه إذا قلت ما قام إلاَ زيد وما عداها مما يستثنى به فموضوع موضعها ومحمول عليها لمشابهة بينهما فمن ذلك غير وسوى وحاشا.

فأما غير، فمحمولة على إلاَّ ومشبّهة بها لأنَّ غَيْرًا يلزمها أن يكون ما بعدها على خلاف ما قبلها في النفي والإثبات ألا ترى أنك إذا قلت مررت بغير زيد فالذي وقع به المرور ليس زيْدًا وزيد لم يقع به المرور ولو قلت ما مررت بغير زيد لكان الذي نفي عنه المرور ليس بزيد.

---

[1] من الآية ٧٥ سورة مريم.

[2] من الآية ٣٨ سورة مريم.

ولم ينف المرور عن زيد فلما كان في غير من مخالفة الاسم الذي بعدها مثل مخالفة ما قبل إلا لما بعدها حملت عليها وجعلت حتى وما أضيفت إليه بمنزلة إلا وما بعدها إلا لأن ما بعد غير لا يكون إلا مخفوضًا (أى مجرورًا) لأنها تلزم الإضافة لفرط إبهامها.

وأما (سوى) فظرف من ظروف الأمكنة ومعناه إذا أضيف كمعنى مكانك فإذا قلت جاءني رجل سواك فكأنك قلت رجل مكانك أى في موضعك وبدل منك فتنصب سواك على كل حال لأنه ظرف، وما بعد سوى مجرور إلا أن بين غير وسوى فَرْقًا وذلك أن سوى لا تضاف إلى معرفة وهي باقية على تنكرها، وكما كانت غير كذلك لأن سوى ظرف فإضافته كإضافة خلفك وقدّامك فوجب لذلك أن يكون معرفة.

وأما (حاشا) فهي حرف جر عند سيبويه يجر ما بعده وهو ما بعده في موضع نصب بما قبله وفيه معنى الاستثناء كما أن حتى حرف يجر ما بعده وفيه معنى الانتهاء تقول أتاني القوم حاشا زيدٍ وما أتاني القوم حاشا زيدٍ والمعنى سوى زيد.

وزَعَم (الفرّاء) أنَّ حاشا فعل ولا فاعل له وأن الأصل في قولك حاشا زيدٍ حاشا لِزَيْدٍ فحذفت اللام لكثرة الاستعمال وخفضوا بها وهذا فاسد لأن الفعل لا يخلو من فاعل، وذهب (أبو العباس المبّرد) إلى أنها تكون حرف جَرٍّ كما ذكر سيبويه وتكون فِعْلاً يَنْصِبُ ما بعده واحتج لذلك بأشياء ومنها أنه يتصرف فتقول حاشيت أحاشي.

قال النابغة :

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه ... ولا أحاشي من الأقوام من أحد[1]

---

[1] الشاهد في البيت– ما ذهب إليه (المُبّرد) من أكابر النحاة البصريين أن حاشا كما تكون حرفًا تكون فِعْلاً بدليل تصرّفها في مثل هذا البيت الضمير المتصل في (يشبهه) يعود إلى النعمان بن المنذر ممدوح النابغة والبيت من قصيدة له يمدحه ويعتذر له.–

والتصرف من خصائص الأفعال ومنها أنه يدخل على لام الجر فتقول حاشا لزيد قال الله تعالى ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾[1] ولو كان حرف جر لم يدخل على مثله ومنها أنه يدخله الحذف نحو حاش لزيد وقد قرأت القرّاء إلا أبا عَمْرو حاشَ لله. وليس القياس في الحروف الحذف إنما ذلك في الأسماء نحو أخ ويد وفي الأفعال ما حكاه أبو عمرو الشيباني وغيره أن العرب تخفض بها وتنصب، وحكى أبو عثمان المازني عن أبي زيد قال سمعت أعرابيًا يقول اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان وابن الأصبغ فنصب بحاشا فإذا يكون حالها كحال خلا.

وقال أبو إسحاق (أي الزجّاج) حاشا لله في معنى براءة الله مأخوذ من قولهم كنت في حشا فلان أي في ناحيته فإذا قال حاشا لزيد فمعناه تباعد فعلهم وصار في حشا منه أي في ناحيته كما أنك إذا قلت قد تنحّى معناه قد صار في ناحية منه.

– انظر البغدادي في خزانة الأدب ج٢ ص٤٤، والأنباري في الإنصاف ج١ ص٢٧٨.

(1) من الآية ٣١ سورة يوسف.

وقال ابن الجزري في تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة ص ١٢٧ (أبو عمرو حاش لله في الحرفين بالألف في الوصل فإذا وقف حذفها اتباعًا للخط)

وقال ابن خالويه في الحجة في القراءات السبع ص١٩٥ قوله تعالى ﴿حاش لله﴾ يُقْرأ بإثبات الألف في آخره وَصْلاً وَوَقْفًا، وبحذفها في الوجهين معًا فالحُجّة لمن أثبتها، أنه أخذه من قولك حاشى يُحَاشي والحُجة لمن حذف أنه اكتفى بالفتحة من الألف فحذفها واتّبع فيه خط السواد ومعناها هاهنا معاذ الله وهي عند النحويين بمعنى استثنى

قال ابن الناظم (بدر الدين محمد بن ابن مالك) ٦٨٦هـ في شرح ألفية ابن مالك ص٣٠٩ وأما حاشا فمثل خلا إلا في دخول (ما) عليها فيستثنى بها مجرور، نحو قاموا حاشا لزيد ومنصوب نحو قاموا حاشا زيدًا فالجر على أنها حرف، والنصب على أنها فعل، غير متصرف، والمستثنى مفعوله، وضمير ما سواه الفاعل، كما في النصب بعد خلا ولا فرق بينهما إلا أن خلا تدخل عليها ما (وحاشا) لا تدخل عليها ما.

قال صاحب الكتاب (الزمخشري): «والرابع جائز فيه الجر والرفع وهو ما استثنى بلا سيما وقول امرئ القيس:

ولا سيما يوم بدارة جلجل. ويروى مجرورًا ومرفوعًا وقد روى فيه النصب».

قال الشارح (ابن يعيش): «لاسيما كلمة يستثنى بها ويقع بعدها المرفوع والمخفوض فمن خفض (أى جرّ) جعل ما زائدة مؤكدة وخفض ما بعدها بإضافة إلى إليها كأنه قال ولاسي زيد أى ولا مثل زيد ومن رفع جعل (ما) بمعنى الذى ورفع ما بعدها على أنه خبر مبتدأ محذوف والمعنى سيّ الذى هو زيد وهو العائد إلى الذى والسيُّ منصوب بلا وليس بمبني لأنه مضاف إلى ما بعده ولا يبنى ما هو مضاف لأن المبنى مشابه للحروف ولا يصح إضافة الحروف وتثنية سي (سيّان) ولا يستثنى بسّيما إلا ومعه جَحْدٌ (أى نفى) لو قلت جاءنى القوم سيما زيد لم يجز. حتى تأتى بلا ولا يستثنى بلا سيما إلا فيما يراد تعظيمه

فأما بيت امرئ القيس:

ألا رُبَّ يوم كان منهُنّ صالح ... ولاسيما يومُ بدارة جلْجُلِ[1]

---

[1] البيت لامرئ القيس والشاهد فى البيت أن بعد لاسيما يجوز فيه الرفع والجر وقد ذكر الرواة أنه يروى بالحركات الثلاث فى يوم.

قال ابن هشام "يجوز فى الاسم الذى يقع بعد لا سيما الجر والرفع مطلقًا ويجوز النصب أيضًا إذا كان نكرة وقد روى بهنّ".

وقال التبريزى: ويروى ولاسيما يوم ويوم بالجر والرفع فمن جره جعل ما زائدة للتوكيد وهو المجيد ومن رفعه جعل ما بمعنى الذى وأضمر مبتدأ والمعنى لاسيما هو يوم وهذا أقبح حسنًا لأنه حذف اسمًا منفصلاً من الصلة

انظر هامش ٢ ص ٩٦ من شرح ابن يعيش على المفصل ج٢ من المجلد الأول).

فإنه قد روى بجر يوم ورفعه وقد روى منصوبًـا (يومًـا) علـى الظـرف وهو قليل شاذ.

قال صاحب الكتاب (الزمخشرى): «والخامس جـار علـى إعرابـه قبـل دخول كلمة الاستثناء وذلك ما جاء فى إلا زيد وما رأيت إلا زَيْدًا وما مـررت إلا بزيد:

قال الشارح (ابن يعيش): «إذا استثنيت بإلا من كـلام منفـى غـير تـام وذلك بأن يكون ما قبل إلا محتاجًا إلى ما بعدها ومثال ذلك: ما جاءنى إلا زَيْدٌ وما رأيت إلا زَيْدًا وما مررت إلا بزيد وما ذهب إلا عمرو فهذا لا يكـون فيـه إلا الرفع لأن الفعل المفّرغ لما بعد إلا أن يعمل فيه والأصل أن تقول مـا جـاءنى احد وما ذهب أحد أو شئ ليصح معنى الاستثناء لأن الاستثناء تخصيـص صفـة عامة على ما ذكرنا إلا أنك حذفت الفـاعل استغناء عنـه لعمـوم النفـى وأنـت تريده ولسنا نعنى أنه مضمر وأن المذكور بعد إلا بدل منه وإنما نعنـى أنَّ المعنـى على ذلك ولما حذفت ما كان يجب أن يشغل به الفعل المنفى لم يجز ترك الفعـل بلا فاعل أو ما ينوب عن الفاعل فلم يكن بُدٌّ من إسناد هذا الحديث إلى محدث عنه وشغل هذا الفعل بشئ يرتفع به كما لم يكُن بُد من شغل الفعل بالمفعول.

قال صاحب الكتاب (الزمخشرى): «وحكم غير حكـم الاسـم الواقـع بعد إلاّ تنصبه فى الموجب والمنقطع وعند التقديم وتجيز فيه البدل والنصـب فـى غير الموجب،وقالوا إنما عمل فيه غير المتعدى لشبهه بالظرف لإبهامه».

قال الشارح (ابن يعيش) «لما كانت إلا حَرْفًا لا يعمل شيئًا ولا يعمـل فيه عامل وكان ما قبلها مقتضيًا لما بعدها تخطى عمـل مـا قبلهـا إلى مـا بعدهـا فعمل فيه كقولنا ما قام إلا زيد وما رأيت إلا زَيْدًا وما مررت إلا بزيد (وغـير) اسم تعمل فيه العوامل وما بعدها لا يعمل فيه سواها لأن إضافتهـا إليـه لازمـة

فصار الإعراب الواجب للاسم الواقع بعد إلا حاصلاً في نفس غير فإذا استثنيت بها من موجب نصبت نحو قولك قام القوم غير زيد كما نصبت ما بعد إلا نحو قام القوم إلا زيدًا وكذلك إذا كان الثاني منقطعًا ليس من جنس الأول كقولك جاءني القوم غير حمار كما تقول إلا حمارًا وكذلك إذا قدمته على المستثنى منه نحو قولك ما جاءني غير زيد أحد كما قلت ما جاءني إلا زيد أحدٌ وتقول ما جاءني أحد غير زيْد فيجوز في غير الرفع والنصب كما كان ذلك جائزًا مع إلا قال صاحب الكتاب (الزمخشري): وقد دخل عليه إلا في الوصفية وفي التنزيل: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[1] أي غير الله ومنه قوله:

وكل أخٍ مفارقه أخـــوه لعَمْروُ أبيك إلا الفرقدان

ولا يجوز إجراؤه مجرى غير إلا تابعًا لو قلت لو كان فيهما إلا الله كما تقول لو كان فيهما غير الله لم يجز وشبّهه سيبويه بأجمعين.

قال الشارح (ابن يعيش): وقد حملوا إلا على غير في الوصفية، فوصفوا بها وجعلوها وما بعدها حلية للمذكور بالمغايرة وأنه ليس إياها أو من صفته كصفته ولا يراد به إخراج الثاني مما دخل في الأول فتقول جاءني القوم إلا زيْدًا فيجوز نصبه على الاستثناء ورفعه على الصفة للقوم وإذا قلت ما أتاني أحد إلا زيد جاز أن يكون إلا وما بعدها بدلاً من أحد وجاز أن يكون صفة بمعنى غير.

قال الله تعالى ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[2] والمراد غير الله فهذا

---

[1] من الآية ٢٢ سورة الأنبياء.

[2] من الآية ٢٢ سورة الأنبياء.

لا يكون إلا وصفًا ولا يجوز أن يكون بدلاً يراد به الاستثناء لأنه يصير في تقدير لو كان فيهما إلا الله لفسدتا وذلك فاسد لأن لَوْ شرط فيما مضى فهي بمنزلة إنْ في المستقبل وأنت لو قلت إنْ أتاني إلا زيد فلو نصبت على الاستثناء فقلت لو كان فيهما آلهة إلا الله لجاز، ومن ذلك قول الشاعر عمرو بن معديَ يكرب :

وكل أخ مفارقه أخوه   لَعَمْرُ أبيك إلا الفرقدان[1]

فإلا وما بعدها بمعنى غير صفة لكل ولو جعلته وصفًا لأخ لخفض وقال إلا الفرقدين لأن ما بعد إلا في الوصف يكون إعرابه تابعًا لإعراب ما قبلها والمراد كل أخ مفارقة أخوه غير الفرقدين فإنهما لا يفترقان في الدنيا كافتراق الأخوين، واعلم أنه لا يجوز أن تكون إلا صفة إلا في الموضع الذي يجوز أن تكون فيه استثناء وذلك أن تكون بعد جمع أو واحد في معنى الجمع

- قال مكي بن أبي طالب في مشكل إعراب القرآن تحقيق د. حاتم الضامن ج٢ ص٤٧٨. إلاّ في موضع غير وهي نعت لآلهة عند سيبويه والكسائي تقدير غير الله فلما وُضِعَتْ إلا وضع غير أعرب الاسم بعدها بحال إعراب غير وقال الفراء في معاني القرآن ج٢ ص٢ إلا بمعنى سوى وقال الإمام القرطبي في الجامع لأحكام القرآن ج٦ ص٤٣١٩ (طبعة الشعب) من قوله تعالى لو كان آلهة غير الله معبودون لفسدتا. قال الكسائي وسيبويه إلا بمعنى غير فلما جعلت إلا في موضع غير أعرب الاسم الذي بعدها بإعراب غير.

وحكى سيبويه: لو كان معنا رجل إلا زيد لهلكنا، وقال الفراء إلا هنا في موضع سوى، والمعنى: لو كان فيهما آلهة سوى الله لفسد أهلها وقال غيره: أي لو كان فيهما آلهة لفسد التدبير؛ لأن أحدهما إن أراد شيئًا والآخر ضده كان أحدهما عاجز.

[1] استشهد الزمخشري بهذا البيت بوقوع إلا صفة لكل كما تقع كغير وتقدير البيت وكل أخ غير الفرقدين مفارقة أخوه والفرقدان تثنية فرقد وهو النجم الذي يهتدى به .

انظر سيبويه في الكتاب ج١ ص٣٧٢ وهامش ٢ من شرح ابن يعيش على المفصل ج٢ من المجلد الأول ص٨٩.

إما نكرة منفية وإما فيه الألف واللام لتعريف الجنس لأن هذا هو الموضع الـذى تجتمع فيه هى وغير فتقارضـا و لم تكن بمنزلتها فـى غير هـذا الموضـع لأنهمـا لم تجتمعا فيه لو قلت مررت برجـل إلا زيـد على معنى غير زيـد لم يجـز لأن إلا موضوعة لأن يكون ما بعدها بعضًا لما قبلها وليس زيد بعضًا لرجـل فـامتنع لذلك.

وقوله «لا يجوز إجراؤه مجرى غير إلا تابعًا» يريد أنّ إلاّ وما بعدها إنمـا تكون صفة إذا كان قبلها اسم مذكور ولا يجوز حذف الموصـوف فيـه وإقامـة الصفة مقامه كما جاز ذلك مع غير لأن غيْرًا اسم متمكـن تعمـل فيـه العوامـل فيجوز أن يقام مقام الموصوف فإذا قلت مررت بمثلك وإن كان تقديره برجـل مثلك فليس خفضه هنا بحكم التبعية بل بالحرف الخافض (أى الجار) وكذلـك إذا قلت قام غيرك فارتفاعه بالفعل فيه كما كان ارتفاع الموصوف لو ذكره...

قال صاحب الكتاب (الزمخشرى) والمستثنى يحذف تخفيفًا وذلك قولهم ليس إلا وليس غير.

قال الشارح (ابن يعيش) قد حذفوا المستثنى بعد إلا وغـير وذلـك مـع ليس خاصة دون غيرها مما يستثنى به مـن ألفـاظ الجحـد لعلـم المخـاطب بمـراد المتكلم وذلك قولك :ليس غَيْرَ وليس إلا. والمراد ليس إلا ذاك وليـس غـير ذاك ولو قلت بدل ليس لا يكون إلا أو لم يكن غير لم يجز فإذا قالوا ليس إلا وليـس غير فإنهم حذفوا المستثنى منه اكتفاء بمعرفة المخـاطب نحـو مـا جـاءنى إلا زيـد والمراد ما جاء أحد إلا زيد ومثل ذلك ما منهم إلا قد قال ذاك يريـد مـا منهـم أحد إلا قد قال ذاك وإذا قلت ليس غير قاسم ليس مستتر فيهـا علـى مـا تقـدم وغير الخبر وهى منتصبة وإنمـا لمـا حـذف فيهـا مـا أضيفـت إليـه وقطعـت عـن الإضافة بنيت على الضم تشبيها بالغايات.

وقال أبو الحسن الأخفش (أى الأخفش الأوسط) إذا أضفت غير فقلت غيرك أو غير ذلك جاز فيه وجهان الرفع والنصب تقول جاءني زيد ليس غيرُه وليس غيرَه بالرفع والنصب فإذا رفع فعلى أنه اسم ليس وأضمر الخبر كأنه قال ليس غيره صحيحًا وإذا نصب فعلم أنه الخبر وأضمر الاسم كأنه قال ليس الجائي أو ليس إلا غيره وإذا لم يضفها أجاز في غير الفتح والضم تقول في رأيه ليس غيرُ بالضم والفتح.[1]

التعقيب على شرح ابن يعيش في باب المنصوبات:

عرض ابن يعيش لشرح متن الزمخشري في كتابه المفصل بصورة واضحة وكان يعرض لآراء المدرستين (البصرة والكوفة في ذلك) ولكنه كان يرجّح رأى البصريين غالبًا ويخطئ رأى الكوفيين في كثير من المواضع وفي بعض المسائل كان شرحه واضحًا وفي بعض المسائل الأخرى يعتمد على التأويل والجدال وفي مبحث التمييز كان عليه أن يقسم التمييز إلى ملفوظ وملحوظ ولكنه أعرض لهذا المبحث بصورة غير واضحة.. ومن مزايا شرحه أنّه يفسّر الشواهد النحوية التي استشهد بها الزمخشري في كتابه المفصل فإذا كان الشاهد من التنزيل العزيز يعرض للقراءات القرآنية المعتمدة فيها وإذا كان الشاهد من الشعر فإنه يشرح معنى البيت ويوضح الشاهد فيه.

---

[1] ابن يعيش: شرح المفصل ج٢ من المجلد الأول من ص٨٧ إلى ص٩٦.

ثالثاً: المجرورات:

وفي باب المجرورات عرض الزمخشري وشارحه ابن يعيش لمسائل هذا الباب وبدأ بالإضافة ولم يبدأ بحروف الجر.

قال صاحب الكتاب (الزمخشري) «لا يكون الاسم مجروراً إلا بالإضافة وهي المقتضية للجر كما أن الفاعلية والمفعولية هما المقتضيتان للرفع والنصب والعامل هنا غير المقتضي كما كان ثم وهو حرف الجر أو معناه في نحو قولك مررت بزيد وزيد في الدار وغلام زيد وخاتم فضة».

قال الشارح (ابن يعيش): «لما فرغ من الكلام على المرفوعات والمنصوبات أخذ في الكلام على المجرورات والجر من عبارات البصريين والخفض من عبارات الكوفيين فالجر إنما يكون بالإضافة وليست الإضافة هي العاملة للجر وإنما هي المقتضية له والمعنى بالمقتضى ههنا أن القياس يقتضي هذا النوع من الإعراب لتقع المخالفة بينه وبين إعراب الفاعل والمفعول فيتميز عنهما إذ الإعراب إنما وضع للفرق بين المعاني، والعامل هو حرف الجر أو تقديره فحرف الجر نحو من وإلى وعن وعلى ونحوها من حروف الإضافة وإنما قيل لها حروف الإضافة لأنها تضيف معنى الفعل الذي هي صلته إلى الاسم المجرور بها ومعنى إضافتها معنى الفعل إيصاله إلى الاسم فالإضافة معنى وحروف الجر لفظ فالعامل حرف الجر أو معناه أن الجر يكون بحرف الجر أو تقديره فحرف الجر نحو مررت بزيد وزيد في الدار فالعامل في زيد هو الباء والعامل في الدار في وأما المقدر فنحو غلام زيد وخاتم فضة فالعامل هنا حرف الجر المقدر والتأثير له وتقديره غلام لزيد وخاتم من فضة لا ينفك كل إضافة حقيقية من تقدير أحد هذين الحرفين ولولا تقدير وجود والحرف المذكور لما ساغ الجر.

قال صاحب الكتاب (الزمخشرى) «وإضافة الاسم إلى الاسم على ضربين معنوية ولفظية فالمعنوية ما أفاد تعريفًا كقولك دار عمرو أو تخصيصًا كقولك غلام رجل ولا تخلو فى الأمر العام من أن تكون بمعنى اللام.

كقولك مال زيد وأرضه وأبوه وابنه وسيده وعبده أو بمعنى من كقولك خاتم فضة وسوار ذهب وباب ساج.

قال الشارح (ابن يعيش): «واعلم أنّ إضافة الاسم إلى الاسم إيصاله إليه من غير فصل وجعل الثانى من تمام الأول يتنزل منه منزلة التنوين: وهذه الإضافة على ضربين إضافة لفظ ومعنى وإضافة لفظ فقط. فالإضافة اللفظية ستذكر بعد، وأما الإضافة المعنوية فأن تجمع فى الاسم مع الإضافة اللفظية إضافة معنوية وذلك بأن يكون ثَمّ حرف إضافة مقدر يوصل معنى ما قبله إلى ما بعده وهذه الإضافة هي التي تفيد التعريف والتخصيص وتسمى المحضة أى الخالصة يكون المعنى فيها موافقًا للفظ "وإذا أضفته إلى معرفة تعرّف وذلك نحو قولك غلام زيد فغلام نكرة ولما أضفته إلى زيد اكتسب منه تعريفًا وصار معرفة بالإضافة وإذا أضفته إلى نكرة اكتسب تخصيصًا وخرج بالإضافة عن إطلاقه لأن غلامًا يكون أعَمّ من غلام رجل الا ترى أن كل غلام رجل وليس كل غلام غلام رجل. وهذه الإضافة المعنوية تكون على معنى أحد حرفين من حروف الجر وهى اللام ومِنْ فإذا كانت الإضافة بمعنى اللام كان معناه الملك والاختصاص وذلك قولك مال زيد وأرضه أى مال له وأرض له أى يملكها أبوه وابنه وسيده والمراد أب له وابن له وسيد له أى كل واحد مستحق مختص بذلك والغالب الاختصاص لأن كل ملك اختصاص. وإذا كانت الإضافة بمعنى مِنْ: كان معناها بيان النوع نحو قولك هذا ثوبُ خَزٍّ وخاتم حديد وسوارُ ذهب لأن الخاتم قد يكون من الحديد وغيره والثوب يكون من الخز وغيره

والسوار يكون مكون من الذهب وغيره فبين نوعه بقوله من خز ومن حديد ومن ذهب»[1]

قال صاحب الكتاب «واللفظية أن تضاف الصفة إلى مفعولها كقولك هو ضاربُ زيد وراكِبُ فرس بمعنى ضاربٌ زيدًا وراكبٌ فرسًا أو إلى فاعلها كقولك زيد حسن الوجه ومعمورُ الدار وهندُ جائلةُ الوشاح بمعنى حَسَنٌ وجهه ومَعْمورةٌ داره وجَائلٌ وشاحها ولا تفيد إلا تخفيفًا في اللفظ والمعنى كما هو قبل الإضافة ولاستواء الحالَين وصف النكرة بهذه الصفة مضافة كما وصف بها مفصولة في قولك مررت برجل حسن الوجه وبرجل ضارب أخيه.

قال الشارح: «الإضافة اللفظية أن تضيف اسمًا إلى الاسم لفظًا والمعنى على غير ذلك ويقال لها غير محضة إنما يَحْصُلُ ثَمَّ اتصال وإسناد من جهة اللفظ لا غير وذلك ضربان أحدهما اسم الفاعل إذا أضفته وأنت تريد التنوين وذلك قولك هذا ضاربُ زَيْدٍ غدًا إذا أردت الاستقبال وكذلك الحال وأصله التنوين والنصب لما بعده نحو هذا ضاربٌ زيدًا وجائز أن يكون في الحال وأن توقعه فيما يستقبل ولك أن تحذف التنوين لضرب من التخفيف وتخفض ما بعده وأنت تريد معنى التنوين كأنك تشبهه بالإضافة المحضة بحكم أنه اسم والنصب به إنما هو عارض لشبه الفعل فالاسم الأول نكرة وإن كان مضافًا إلى معرفة لأن المعنى على الانفصال بإرادة التنوين ولذلك تقول هذا رجل ضارب زيدٍ غدًا كما تقول هذا ضاربٌ زيدًا غدًا، لأن التنوين المقدرُ حُكمًا كالموجود لفظًا ولولا تقدير الانفصال لما جرى وصفًا على النكرة.

قال صاحب الكتاب (الزمخشري): ونقول في اللفظية مررت بزيد

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل ج٢ من المجلد الأول ص١١٧، ص١١٨، ص١١٩.

الحسن الوجه وبهند الجائلة الوشاح وهما الضاربا زيد وهم الضاربو زيد قال الله تعالى ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾[1] ولا تقول الضارب زيد لأنك لا تفيد فيه خفة بالإضافة كما أفدتها في المثنى والمجموع وقد أجازه الفرّاء وأما الضارب الرجل فمشبّه بالحسن الوجه.

قال الشارح (ابن يعيش): «وقد جاءت الألف واللام فيما إضافته لفظية قالوا مررت بزيد الحسن الوجه وهند الجائلة الوشاح وساغ ذلك من قبل أن الإضافة لا تكسوها تعريفًا من حيث كان النية فيها الانفصال إذ التنوين مراد والمضاف إليه في نية المرفوع إذ كان فاعلاً في المعنى فلما كانت الإضافة لا تكسوهما تعريفًا ولا تخصيصًا لم يمتنع دخول الألف واللام إذ احتيج إلى التعريف كما لا يمتنع دخولهما على النكرة غير المضافة وقالوا: هذان الضاربا زيد والضاربون زيد: قال الله تعالى ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾[2] لما كانت الإضافة منفصلة والنية ثبوت النون والنصب لم يتعرف بما أضيف إليه وكان سيان إضافته وإثبات النون وفصله مما بعده من حيث التنكير فلما لم يقع التعريف بالإضافة كما يقع في غلام زيد وأريد تعريفه أدخلوا ما يقع به التعريف من الألف واللام وأفادت الإضافة ههنا ضربًا من التخفيف بحذف التنوين والنون في هذا ضاربٌ زيد غدًا والضاربا زيد والضاربو زيد فأما الضارب زَيْدٍ فإنه لا يجوز لأن الألف واللام إذا لحقت اسم الفاعل كانت بمعنى الذي وكان اسم الفاعل في حكم الفعل من حيث هو صلة له فيلزم إعماله فيما بعده ولا فرق بين الماضي في ذلك وغيره إذ كان التقدير في الضارب الذي ضرب فلذلك.

---

[1] من الآية ٣٥ سورة الحج.

[2] من الآية ٣٥ سورة الحج.

عمل عمله. وإنما جازت الإضافة في قولك هما الضاربا زيد والضاربو زيد: لما يحصل بالإضافة من التخفيف بحذف النون فأما إذا قلت الضارب زيد فهو تغيير له عن مقتضاه من الأعمال من غير فائدة لأنه لم يحصل بالإضافة تخفيف لأنه لم يكن فيه تنوين ولا نون فيسقطا بالإضافة. «فأما الفرّاء فإنه أجاز ذلك نظرًا إلى الاسمية وأن الإضافة لفظية لم يحصل بها تعريف فيكون مانعًا من الإضافة والقياس ما ذكرناه»[1].

قال صاحب الكتاب (الزمخشري): «وكل اسم معرفة يتعرف به ما أضيف إليه إضافة معنوية إلا أسماء توغلت في إبهامها فهي نكرات وإن أضيفت إلى المعارف وهي نحو غير ومثل وشبه ولذلك وصفت بها النكرات فقيل مررت برجل غيرك ومثلك وشبهك ودخل عليها رُبّ قال

يا رب مثلك في النساء غريرة

اللهم إلا إذا شُهِرَ المضاف بمغايرة للمضاف إليه كقوله تعالى ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[2] أو بمماثلته.

قال الشارح (ابن يعيش): «قد تقدم القول أنّ المضاف يكتسب من المضاف إليه تعريفه إن كان معرفة إذا كانت الإضافة محضة نحو غلام زيد ومال عمرو وقد جاءت أسماء أضيفت إلى المضاف ولم تتعرف بذلك الإبهام الذى فيها وأنها لا تختص واحدًا بعينه وذلك: غير ومثل وشبهه، فهذه نكرات وإن كُنَّ مضافات إلى معرفة وإنما نكرهن معانيهن وذلك لأن هذه الأسماء لما لم تنحصر مغايرتها ومماثلتها لم تتعرف ألا ترى أن كل من عداه فهو غير وجهة

[1] المصدر نفسه الجزء الثاني من المجلد الأول ص١٢٢، ص١٢٣.

[2] من الآية ٧ سورة الفاتحة.

المماثلة والمشابهة غير منحصرة فإذا قلت مثلك جاز أن يكون مثلك في طولك وفي لونك وفي علمك ولن يحاط بالأشياء التي يكون بها الشيء مثل الشيء فلذلك من الإبهام كانت نكرات فلذلك هذه الأشياء كانت مضافات بمعنى اسم الفاعل في موضع مغاير ومماثل ومشابه كأن المماثلة في قولك مررت برجل مثلك موجودة في وقت مرورك به فهو للحال فكان نكرة كاسم الفاعل إذا أضيف وهو للحال ويدل على تنكيره أنك تصف به النكرة فتقول مررت برجل غيرك فأما قوله:

يا رُبَّ مثلك في النساء غريرة بيضاءَ قد متعتُها بطلاق[1]

وقد تكون هذه الأشياء معارف إذا شهر المضاف بمغايرة المضاف إليه أو بمماثلته. فيكون اللفظ بحاله والتقدير مختلف فإذا قال القائل مررت برجل مثلك أو شبهك وأراد النكرة فمعناه بمشابهك أو مماثلك في ضرب من ضروب المماثلة والمشابهة وهي كثيرة غير محصورة وإذا أراد المعرفة قال مررتُ بعبد الله مثلك فكان معناه المعروف بشبهك أي الغالب عليه ذلك، ونحوه قوله تعالى ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[2]

---

(1) هذا الشاهد لأبي محجن الثقفي أنشده سيبويه والشاهد فيه قوله رب مثلك حيث أدخل رُبَّ على مثل مع كونها مضافة ورب لا تدخل إلا على نكرة وهذا دليل أن (مثلاً) وإن أضيفت فما تزال نكرة وذلك أنها وما كان في معناها تنوب مناب الفعل كما هي مضافة إلى ما بعدها والفعل نكرة كله فجرت مجراه في الجري على النكرة فتقول مررت برجل مثلك فتكون نائبة مررت برجل يشبهك وكذلك مررت برجل غيرك لأنه بمنزلة مررت برجل ليس بك أو يغايرك ومثله مررت برجل حسبك من رجل لأنه في معنى كفاك من رجل وهمك من رجل.

(2) من الآية ٦، ٧ سورة الفاتحة.

قد وضح النحاة والمفسرون معنى غير هنا وإعرابها كما يلي:

قال الفراء في معاني القرآن ج١ ص٨: تخفض غير لأنها نعت للذين لا للهاء والميم من عليهم لأنها قد أضيفت إلى اسم فيه ألف ولام، وليس بمصمود له، ولا الأول أيضًا بمصمود له، وهو في الكلام=

لأن المراد بالذين أنعمت عليهم المؤمنون والمغضوب عليهم الكفار فهما مختلفان ونحوه مررت بالمتحرك غير الساكن والقائم غير القاعد، وأما شبيهك فمعرفة بما أضيف إليه وذلك لأنه على بناء فعيل وفعيل بناء موضوع للمبالغة فكأنك قلت بالرجل الذى يشبهك من جميع الجهات.

قال صاحب الكتاب (الزمخشرى): والأسماء المضافة إضافة معنوية على ضربين لازمة للإضافة وغير لازمة لها فاللازمة على ضربين ظروف وغير ظروف فالظروف نحو فوق وتحت وأمام وقدّام وخلف ووراء وتلقاء وتجاه وحذاء وحذة وعند ولدن ولدى وبين ووسط وسوى ومع ودون.

قال الشارح (ابن يعيش): قد تقدم أنّ الإضافة على ضربين لفظية ومعنوية، فالمعنوية ما كان اللفظ على الإضافة والمعنى كذلك نحو غلام زيد وثوب خز واللفظية ما كان اللفظ على الإضافة والمعنى بخلافها نحو ضارب زيد غدًا فهذه إضافة لفظية لا غير لأن المعنى ضاربٌ زيدًا غدًا فما كان من الإضافة كذلك فإنها لا تقع لازمة ألبته لأنها إنما تضاف لضرب من التخفيف والنية غير الإضافة وما كان منها معنويًا فهو على ضربين يكون لازمًا وغير لازم وذلك أن من الأسماء ما يلزم الإضافة ويغلب عليها ولا يكاد يستعمل

بمنزلة قولك لا أُبيرُ إلا بالصادق غير الكاذب، كأنك تريد من يصدق إلا على التكرر وغير فى مذهب نكرة غير مؤقتة، ولا تكون نعتًا إلا لمعرفة غير مؤقتة وقال مكى بن أبى طالب م ٤٣٧هـ فى مشكل إعراب القرآن ج١ ص٧٢ (غير المغضوب عليهم) غير اسم مُبْهَم إلا أنه أُقرِب للزومه الإضافة وخفضه على البدل من الذين أو على النعت لهم إذ لا يقصد بهم قصد أشخاص بأعيانهم فجروا مجرى النكرة فجاز أن تكون غير نعتًا لهم ومن أصل غير أنها نكرة وإن أضيفت إلى معرفة لأنها لا تدل على شيء معين. وأقوى الآراء فى غير المغضوب عليهم ولا الضالين أن المغضوب عليهم والضالون النصارى. ويرى الإمام فخر الدين الرازى أن الأولى أن يحمل المغضوب عليهم على كل من أخطأ فى والأعمال الظاهرة وهى الفسّاق والضالون على كل من أخطأ فى الاعتقاد (انظر التفسير الكبير للرازى ج١ ص٢١٨).

مفردًا وذلك ظروف وغير ظروف فمن الظروف الجهات الست وهي فوق وتحت وأمام وقدّام وخلف ووراء وتلقاء وتجاه وحذاء وحذة. فهذه الظروف تلزم الإضافة وإنما لزمت الإضافة هذه الأشياء لأنها أمور نسبية فإنّ فوقا يكون بالنسبة إلى شئ فوقًا وتحتًا بالنسبة إلى شئ آخر وكذلك أمام وسائرها فلزمتها الإضافة للتعريف وتحقيق الجهة، وقال أبو العباس المبرد إنما لزمت هذه الظروف الإضافة لعدم إفادتها مفردة ألا ترى أنك إذا قلت جلست خلفًا فالمخاطب يعلم أنّ كل مكان لابد أن يكون خلفًا لشئ فإذا أضفته عرف وحصل منه فائدة، وقال الكوفيون إنما لزمت الإضافة لأنها تكون إخبارًا عن الاسم كما يكون الفعل خبرًا عن الاسم إذا قلت زيد يذهب ويركب فلما كان الفعل يحتاج إلى فاعل وقد يتصل به أشياء يقتضيها من المصدر والمكان والزمان والمفعول ألزموا الظرف الإضافة ليسدّ المضاف إليه مسد ما يطلبه المفعول ويدل عليه، فإذا أفردت وقيل قام زيد خلفًا وذهب عمرو قدامًا فهو عند البصريين نصب على الظرف كما يكون مضافًا نحو قام قدامك وذهب خلفك إلا أنه مُبْهَمٌ منكور كأنك قلت قام خلفُ غيره وذهب قدام شئ ومنع الكوفيون من ذلك وقالوا لا تكون ظروفًا إلا مضافة وإذا أفردت صارت أسماء وكانت في تقدير الحال كأنه قال قام متأخرًا وذهب متقدمًا وفائدة الخلاف تظهر في الخبر فعند البصريين تقول زيد خلفًا وعمرو قدامًا فيكون خبرًا لما يكون مضافًا والكوفيون يرفعون ويقولون زيد خلفٌ أي متأخرٌ وقدامٌ أي متقدم ويكون الخبر مفردًا هو الأول كما تقول زيد قائم.

ومن ذلك "عند ولدن ولدى" وهي ظروف معناها القرب والحضرة ولذلك لزمت الإضافة للبيان إذ كانت مبهمة لأنها لا تختص مكانًا معينًا لأن القرب والمجاورة أمر إضافي إذ الشئ يكون قريبًا من شخص بعيدًا من آخر

وهي لابتداء الغاية في الزمان والمكان وذلك قولك: من لدن صلاة العصر إلى وقت كذا ومن لدن الحائط إلى مكان كذا فهي مشتركة في البابين وليست كمنذ الذي هو ابتداء غاية الزمان ولا كمِنْ الذي هو ابتداء غاية المكان.وفي عند لغتان عِنْدَ، وعُنْد، بفتح العين وكسرها،

و(لَدُنْ) في معنى عند إلا أن عند معربة ولَدُنْ مبنية وفي لدن ثمان لغات يقال لَدُن ولَدَا ولَدْن ولَدُ ولَدْنِ ولَدْنِ ولَدْ، فأمَّا لَدُنْ فهو الأصل لكثرته وورود التنزيل به، وأما لدى فلغة قائمة بنفسها ليست من لفظ لدن والقياس في ألفها ألا تكون أصلاً فأما انقلابها مع المضمر ياء فعلى التشبيه بألف على وإلى وأما لَدُ بالضم فمحذوفة من لَدُنْ فإن قيل: "و لم بنيت لَدُنْ و لم تكن مُعْربة كعِنْدَ قيل لما لم يتجاوزوا بلدن حضرة الشئ والقرب منه و لم يتصرفوا فيه بأكثر من ذلك جرت مجرى الحرف للوضوع بإزاء معنى لا يتجاوزه فبنيت لذلك كبنائه.

وأما عند فتوسعوا فيها وأوقعوها على ما بحضرتك وما يبعد وإن كان أصلها الحاضر فقالوا عندي مال وإن كان غائبًا في بلد آخر فلما دخلها من التمكن والتصرف ما ذكرناه فارقت الحروف فأعربت لذلك[1]

ونلاحظ بذلك أن الزمخشري وابن يعيش يعدان (لدى) مبنية، وأدخلاها في (لدن) ولكن هذا رأي لم يقبله جمهور النحويين فلدى عندهم معربة لا مبنية.[2]

والحق أنَّ ما ذكره (ابن يعيش) (في عند ولَدُنْ ولدى) لا يروى الظمأ، ويحتاج إلى إيضاح نذكره كما يلي:

---

[1] ابن يعيش: شرح المفصل ج٢ من المجلد الأول ص١٢٧، ص١٢٨.

[2] الرضي: شرح الكافية ج٢ ص١٢٣.

أ- (عِنْدَ) «ظرف مكان أو زمان معرب مُبْهم غير متصرف ومعناه فى اللغة حضور الشيء ودُنُوّه وفيه ثلاث لغات (عِنْد- وَعَنْـد- وعُنْـدَ) بكسر العين فى الأولى وهو اللغة الفُصحى والثانية فتح العين والثالثة ضم العين (أى فاء الكلمة)»[1].

وهى ظرف مكان أوزمان بحسب ما تضاف إليه تقول عند البيت وعند الليل. وذكروا أنه لا يستخدم إلا ظرفًا ولا يتصرف قيل لأنها لا تَخُصّ موضعًا وتكون مضافة غالبًا ولكنهم قالوا إنه قد يتصرّف في موضع واحد وهو أن يقول القائل الشيء بلا علم "هذا عندى كذا وكذا فيقال أولك عِنْدٌ؟؟ زعموا أنه فى هذا الموضع يراد به القلب وما فيه معقول من اللُّبِّ.[2]

ولكن سيبويه وغيره يرون أنّ (عِنْد) لا يستخدم إلا ظرفًا.

قال سيبويه: «ولو قلت ما زَيْدٌ عند قومنا ولا عندنا كان النصب ليس غير ألا ترى أنّك لو قلت ولا عندِنا بكسر (الدال) لم يكن لأن عند لا تستعمل إلا ظرفًا وإنما أردت أن تخبر أنه ليس عندكم»[3].

وتستعمل عند (لمجرد الحكم) دون نظر لظرفية أو غيرها كقولهم عندى مال، لما هو بحضرتك ولما غاب عنك وتُجَرُّ (بمِنْ) وحدها مثل غيرها من الظروف غير المتصرفة قالوا لكثرة استعمال (مِنْ) وسعة مواضعها وعموم تَصَرُّفِها فتقول (جئت من عنده) ولا يجوز أن تقول جئت إلى عِنْده لأن المنتهى غاية معروفة وليس (عِند) موضعًا معروفًا.[4]

---

(1) ابن منظور: لسان العرب باب الدال، وقارن بالمصباح المنير باب العين.

(2) المصدرين السابقين باب الدال وباب العين.

(3) سيبويه: الكتاب (طبع دار القلم) تحقيق العلاّمة عبد السلام محمد هارون ج٢ ص٦٨.

(4) المُبَرِّد: المُقتَضَبَ تحقيق العلاّمة محمد عبد الخالق عضيمة ج٤ ص-٣٤.

وتكون (عِند) اسم فعل تقول. عِندكَ الكتاب أى خُذْه (وعِندَك) تُحذِّره شيئًا بين يديه أو تأمره أن يتقدّم[1].

ب- (لَدُنْ): وهو ظرف مبنى للزمان والمكان غير متصرف فهو لأول غاية زمان أو مكان مثل لدن- صباح اليوم أو من لدن حكيم وتستخدم مع (مِن) ولا تفارقها إلا نادرًا وفيه لغات مشهورة هى لَدُنْ بفتح اللام وضم الدال ولَدَنْ بفتح اللام والدال ولَدْن بفتح اللام وسكون الدال. لُدْن بضم اللام وسكون الدال ولَدَا بفتح اللام والدال وألف بعدها ولَـدُ بفتح اللام وضم الدال وحذف النون- ولَدْ بفتح اللام وسكون الدال وحذف النون ولُدْ بضم اللام وسكون الدال.[2]

وهى تؤدى معنى القرب مثل (عند) ولكنها مبنية ولذلك قالوا إنها تتفق مع (عند) في وجوه وتختلف عنها فى وجوه:

أما ما تتفق معها فهي:

١-لدن تكون بمعنى عند إذا كان المحل محل ابتداء وغاية.

٢-لدن وعند (ظرف مبهم صالح للزمان والمكان).

٣-معنى لَدُنْ وعند شدة القرب.

٤-لا يدخل على لَدُنْ وعند من حروف الجر إلا (مِنْ) .

ويختلفان في وجوه منها:

١-تستعمل (لَدُنْ) لما هو ملك للشخص إذا كان حاضرًا فقط أمّا عند فتستعمل فيما حضر أو غاب فتقول عندى مال كثير سواء أكان المال حاضرًا أم غائبًا ولا تقول لدن مال كثير إلا إذا كان حاضرًا.

---

(1) سيبويه: الكتاب ج١ ص٢٤٩.

(2) السيرافى: شرح كتاب سيبويه ج١ ص٢١٢، وقارن بالرضى فى شرح الكافية ج٢ ص١١٣.

٢-تستعمل (لَدُنْ) في الموجود فقط وتستعمل (عِنْد) للموجود والمعاني تقول إنَّ هذا الرأي عندي صواب ولا تقول هو لدَّي صواب. وتقول عند فلان خير وما عنده شر.

٣-إنّ لَدُنْ مبنية إلا في لغة قيس أمّا (عِنْد) فمعربة عند الجميع[1].

٤-إنَّ (لَدُنْ) يجوز إضافتها إلى الجمل وعند لا يجوز أن تضاف إلى جمل مطلقًا فلك أن تقول رأيت فلانًا من لدن كان يطلب العلم معي، ولا يجوز أن تقول رأيت عندي كان يطلب العلم.

٥-لا تخرج (لَدُنْ) عن الظرفية أما عند فقد تخرج عن الظرفية مثل قولهم هذا عندي كذا فتقول أولك عِنْدُ؟

٦-تستخدم (عند) في الإغراء والتحذير فتقول عندك الكتاب أي خذه وفي التحذير قال سيبويه وكذلك (عندك) إذا كنت تحذره من بين يديه شيئًا أو تأمره أن يتقدم.[2] وتؤدي (عند) معنى الظن مثل قولك أنت عندي صادق أي في ظني وتؤدي معنى الحكم مثل قولك هذا الرأي عندي أفضل من غيره أي في حكمي. أما (لَـدُنْ) فلا تستعمل في هذه المعاني.[3]

٧-تكون (لَدُنْ) (فَضْلَةُ) أما (عند) فيصح أن تقع موقع الخبر تقول جاء زيد عندنا والشعر من عند القاهرة ولا تقول من لدن القاهرة. وقد جاء (لَدُنْ) في التنزيل العزيز مضافًا في جميع مواقعه وقد أضيف إلى اسم ظاهر في آيتين كريمتين وجاء مضافًا إلى ضمير في آيات كثيرة

---

(1) ابن مالك: تسهيل الفوائد ص٩٤.

(2) سيبويه: الكتاب ج٢ ص٢٤.

(3) الزركشي: البرهان في علوم القرآن ج٤ ص٢٩٠ وانظر ابن هشام في مغني اللبيب ص١٦٨.

وعاد الضمير إلى لفظ الجلالة إلا في آية واحدة في سورة الكهف عاد إلى الخضر عليه السلام.[1]

ج- (لدى) وهو ظرف مكان أو زمان مُبْهَمٌ وهناك جماعة كثيرة من النحويين يجعلونه بمعنى عند لا بمعنى لَدُنْ وبعضهم يجعلها تقارب لَدُنْ ولذلك قال بعضهم هي لغة في لَدُنْ[2] وهو معرب عند جمهور النحويين وخالف الزمخشري (وابن يعيش) حيث أدخلا (لدى في لَدُنْ) وجعلا لدى مبنية مثل لَدُنْ.

ولكن هذا مردود عند جمهور النحويين[3].

ولا تُجَرُّ (لدى) بخلاف (عِنْدَ ولَدُنْ)

قال ابن الشجري (عِنْد أمكَنُ من لدى في وجهين:

١-أنها تكون ظرفًا للأعيان وللمعاني- تقول هذا القول عندى صواب وعند فُلان علم به ويمتنع ذلك في لدى.

٢-إنك تقول عندى مال وإن كان غائبًا عنك ولا تقول لدىّ مال إلا إذا كان حاضرا.[4]

وزعم بعضهم أنه لا فرق بين لدى وعند ولكن الأولى ما ذكرناه، وإذا أضيفت (لدى) إلى ضمير لم تقلب الألف في لغة بني الحارث بن كعب تسوية بين الظاهر والمضمر. يقولون لداهُ ولداكَ وعامة العرب تقلبها ياء يقولون (لديك ولديه) فرقوا بين الظاهر والمضمر لأن المضمر لا يستقل بنفسه بل يحتاج إلى ما يتصل به فقلبت الألف ياء ليتصل به الضمير[5].

---

[1] وهي من الآية (٦٥) سورة الكهف وهو قوله تعالى ﴿قد بلغت من لدنى عذرا﴾.

[2] الرضي: شرح الكافية ج٢ ص١٢٣، وابن مالك في تسهيل الفوائد ص٩١.

[3] انظر ابن يعيش: في شرح المفصل ج٢ ص١٢٨، وابن مالك: تسهيل الفوائد ص٩٢.

[4] ابن الشجرى: الأمالي ج٢ ص١٢٣.

[5] المُبَرِّد: المقتضب ج٣ ص١٢٧.

قال ابن يعيش: "ومن الظروف بين ووسط وسوى ومع ودون" كلها تلزمها الإضافة.

فأما (بين) فهو ظرف من ظروف الأمكنة بمعنى وسط ولذلك يقع خبرًا عن الجثة نحو قولك الدار بين زيد وعمرو والمال بين القوم وهي توجب الاشتراك من حيث كان معناها وسط والشركة لا تكون من واحد وإنما تكون بين اثنين فصاعدًا نحو المال بين الزيدين والدار بين القوم فإذا أضفتها إلى واحد وعطفت عليه بالواو جاز نحو المال بين زيد وعمرو لأن الواو لا توجب ترتيبًا ولو أتيت بالفاء فقلت المال بين زيد فعمرو لم يحسن لأن الفاء توجب الترتيب وفصل الثاني من الأول[1]

فأما قول امرئ القيس :

بين الدخول فحومل

فقد عابه الأصمعي ورواه بالواو وحجة من رواه بالفاء أن الدخول وحومل موضعان يشتمل كل واحد منهما على أماكن كالشام والعراق فلو قلت عبد الله بين الدخول تريد بين مواضع الدخول لتم الكلام وصلح كما تقول سرنا بين الشام والمراد بين مواضع الشام فعلى هذا قال بين الدخول أي بين مواضع الدخول ثم عطف بالفاء فقال فحومل.

---

(1) لتوضيح ما ذكره ابن يعيش عن (بين) نقول (البين في اللغة يكون بمعنى الفرقة ويكون بمعنى الوصل، فهو من الأضداد يقال بأن بين بينًا وبينونة.

انظر الزمخشري في تهذيب الصحاح باب النون وابن منظور في لسان العرب باب النون.

ويستخدم ظرف مكان متصرف فمرة منصوبًا على الظرفية ومرة بالدلالة اللغوية للفراق أو الوصل.

ولا يستعمل (بين) ظرف مكان إلا فيما كان له مسافة مثل المسجد بين البلدين أو ماله عدد اثنان فصاعدًا مثل بين الرجلين وبين القوم- ويستخدم بمعنى وَسْط مثل قولك جلست بين القوم أي وَسْطهم بسكون السين وتركب (بين) تركيبًا مَزْجيًا فتبنى على فتح الجزأين مثل قول النحويين سهلت الهمزة (بين بين) انظر ابن جني: سر صناعة الإعراب ج١ ص٤٨.

وأما (وسط) فيكون اسمًا وظرفًا فإذا أردت الظرف أسكنت السين وإذا أردت الاسم فتحت فتقول وَسَط رأسِك وهذا إذا أخبرت أنه استقر في ذلك الموضع أسكنت ونصبت لأنه ظرف وتقول وَسَطُ رأسك صُلْبٌ فتحت السين ورفعت لأنه اسم غير ظرف وتقول حفرت وَسْط الدار بئرًا بسكون السين كأن البئر بعض الوسط وتقول ضربت وَسَطه لأنه مفعول به.

وأما سوى وسواء مقصورًا وممدودًا. فمعنى واحد وذلك أنك إذا قلت عندي رجل سوى زيد فمعناه عندي رجل مكان زيد أي يسد مسده ولزم الإضافة لأن معناه معنى غير.

وأما (مع) فهو ظرف من ظروف الأمكنة ومعناه المصاحبة والذي يدل على أنه اسم أنه إذا أفرد نُونَ فيقال جاءا معًا وأقبلا معًا وربما أدخلوا عليه حرف الجر قالوا جئت من معه أي من عنده ولو كانت أداة لكانت باكنة الآخر على حَدِّ هَلْ وقَدْ وبَلْ إذ لا علة توجب الفتح وربما ذهب بها مذهب الحرف فَسُكِّنَ آخرها.

قال الشاعر:

فريشي منكمْ وهوايَ مَعْكمْ … وإن كانت زيارتكم لِمامًا[1]

---

[1] البيت قيل أنه للراعي وقال العيني هو من قصيدة لجرير يمدح فيها هشام بن عبد الملك، والريش يستعمل في اللباس الفاخر أو المال كالا المراد به هنا القوة والاستعداد وقوله لماما بكسر اللام- أي وقتًا بعد وقت والمراد أنها منقطعة قليلة- وكلام الشارح يفهم منه أن تسكين العين في معكم ليس للضرورة وذلك خلاف ما ذهب إليه سيبويه حيث ادعى أن التسكين ضرورة لا لغة، وهو مردود بأن ذلك لغة تميم وهم بطن من تغلب ابن وائل وعامة ربيعة.

والتوضيح ذلك تقول إن "مع اسم يدل على ضم الشيء إلى الشيء ومعناه الصحبة ولا تكون ظرفًا إلا إذا أضيفت فإذا كانت مفردة خرجت عن الظرفية ونُصِبَتْ على الحال تقول جاءوا معا وقيل هي ظرف أيضًا (انظر المرادي في الجنى الداني ص٣٢٧) أما (مع) الظرفية فهي التي تضاف وتدل على معاني الاصطحاب أو وقته.=

لما اعتقد فيها الحرفية سكّنها والقياس فيها أن تكون مبنية لفرط إبهامها كَلَدُنْ وحيث وإنما أُعْرِبَتْ ونُصِبَتْ على الظرفية لأنهم تصرفوا فيهـا علـى حـد تَصَرُّفهم في عند فيقولون معي مالٌ أي هو في ملكي وإن كان غائبًا كما يقـال عندي مال.

وأما (دون) فلهـا معنيـان أحدهمـا الظرفيـة في معنـى المكـان تشبيهًا بالمكان فيقال زيد دون عمرو في الشر وفي الخير ونحو ذلك جعل هذه الأشياء منازل يعلو بعضها بعضًا كالأماكن التي بعضها أعلى مـن بعـض وجعـل بعـض الناس في موضع من الشرف أو من العلم وهذه لا تكون إلا ظروفًا منصوبة.

والموضع الآخر (لـدون) أن تكـون اسمًـا صفـة بمعنـى حقـير ومسـترذل فتقول ثوبٌ دُونٌ أي رديءٌ ويقال هذا دونك أي حقـيرك ومسـترذلك ويمكـن أن يكون هذا القسم هو الأول واستعمل اسمًا توسعًا لضرب من التأويل.[1]

= والمعروف فيها فتح العين (مع) وحكى الكسائي عن ربيعة (وغنم) تسـكين العين يقولـون مَعْكُم ومَعْنا بسكون العين وزعم ابن النحاس والمالقي أن السـاكن العين حرف وهو مردود بإجماع النحويـين (انظر المالقي – رصف المباني ص٣٩٤)

وزعم سيبويه أن تسكين العين في مَعْ لضرورة الشعر ولكن النحويين يأبون ذلك ويقولـون إنهـا لغـة ربيعة وتميم (انظر المرادي في الجنى الداني ص٣٠٧.

[1] ابن يعيش: شرح المفصل ج٢ ص٢٩ (من المجلد الأول) ولتوضيح استعمال (دون) عند النحويين لأن ما ذكره (ابن يعيش) يحتاج إلى تعقيب (وقد وضح ذلك أبو البقاء الكفوى الكليات القسم الثاني باب الدال) قالوا إنّ (دون) ظرف مكان مُبْهم عكس فوق ويؤدي معنـى (عِنْد) ولكنه يُنْبِئ عن دُنوٍّ أي قرب كثير وانحطاط قليل.

ونجد ذلك في قولهم (أدنى مكانًا من الشيء: وتقول هذا (دون) ذلك على الظرف أي أقـرب منـه، ثـم اتسع فيه واستعمل في الانحطاط المحسوس ثم استعير منه التفاوت في المراتب المعنوية تشبيهًا لها بالمراتب المحسوسة وشاع استعماله فيها أكثر من استعماله في الأصل وله معان كثيرة منهـا معنى (قَبْل) تقول دون النهر قتال وبمعنى وراء تقول هو أميرٌ على ما دون بكة أي وراءه ويكـون بمعنًى تحت يقـال هـو دونه أي تحته ويكون بمعنى (غير) يقال هذا دون ما ذكرت كأنه أداة استثناء ويسـتعمل للاختصـاص=

قال صاحب الكتاب (الزمخشرى) وغير الظروف نحو مثل وشبه وغير وبيد وقيْد وقدا وقاب وقيس وأى وبعض وكل وكلا وذو ومؤنثه ومثناه ومجموعه وأولوا وأولات وقَدْ وقط وحسب، وغير اللازمة نحو ثوب ودار وفرس وغيرها مما يضاف في حال دون حال.

قال الشارح (ابن يعيش): «واعلم أن من الأسماء أسماء غير ظروف تضاف إلى ما بعدها وهما على ضربين لازمة للإضافة وغير لازمة فاللازمة نحو مثل وشبه ونحو وغير ونحوها مما ذكرها صاحب الكتاب وأمّا (مثل وشبه) فبمعنى واحد (وغير وبيد) بمعنى واحد (وقيد وقدا وقاب وقيس) بمعنى مقدار الشيء يقال بيني وبينه قيد رمح وقاب رمح وقيس رمح قال الله تعالى ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾[2] وقيس رمح بمعنى قدر رمح فهذه الأسماء وكلها تلازم الإضافة ولا تفارقها وإذا أفردت كان معناها على الإضافة ولذلك لا يحسن دخول الألف واللام عليها فلا يقال المثل ولا الشبه ولا الكل ولا البعض لأن ذلك كالجمع بين الألف واللام ومعنى الإضافة من جهة تضمنها معنى الإضافة فصارت الإضافة فيها كالملفوظ بها وذلك من قبل أن مثلاً يقتضي مماثلاً وشبها يقتضي مشبهًا به وكذلك سائرهما من نحو قيد وقدا وقاب وقيس كلها مقادير لا تذكر إلا مع المقدر به، وكذلك أيُّ وبعض وكل وكلا الإضافة فيها لازمة.

أما (أى) فإنها اسم مُبْهم يقع على كل شيء ممن يعقل وما لا يعقل من

=وقطع الشركة تقول هذا إلى دونك أو من دونك أى لا حق لك فيه ولا نصيب ويستعمل اسم فعل بمعنى خذ تقول دونك الكتاب أى خذه ولا يصح استعماله مع ياء المتكلم فلا تقول دوني الكتاب.

وتستعمل دون اسمًا لا ظرفًا بمعنى ردئ تقول هذا رجل دون أى خسيس.

[2] من الآية ٩ سورة النجم.

حيوان وغيره فافتقر إلى الإضافة للإيضاح كافتقار الموصول إلى الصلة وهي بعض ما أضيفت إليه فإذا قلت أي القوم كانت من القوم وإذا قلت أي الثياب فلزوم الإضافة لذلك.

(وبعض) يفيد البعضية فهو يقتضي الشيء المبعض.

(وكل) اسم لأجزاء الشيء فهو يقتضي الجزء.

(وكلا) اسم مفرد عندنا معناه التثنية ولا يدل بلفظه على جنس ذلك المثنى فلزمت إضافته إلى جنسه ليعلم نحو جاءني كلا أخويك ورأيت كلا أخويك ومررت بكلا أخويك ويكون تأكيدًا للمثنى نحو جاءني الرجلان كلاهما ورأيت الرجلين كليهما ومررت بالرجلين كليهما فتلزم إضافتها إلى ضمير المؤكد ليعلم أنها تأكيد له وليست اسمًا شائعًا بخلاف أجمع وأجمعين ونحوهما فإنها لا تلي العوامل ولا تكون إلا تأكيدًا فاستغنت عن الإضافة.

ومنها (ذو) التي بمعنى صاحب فإنك تقول هذا رجل ذو مال ورأيت رجلاً ذا مال ومررت برجل ذي مال أي صاحب مال. وتقول في التثنية هذان رجلان ذوا مال وأصله ذوان وإنما حذفت نونه للإضافة في النصب والجر نحو رأيت رجلين ذوي مال ومررت برجلين ذوي مال وتقول في الجمع هؤلاء رجال ذوو مال ورأيت رجالاً ذوي مال ومررت برجال ذوي مال وأصله ذوون وذوين لأنه جمع سلامة وإنما حذفت نونه للاضافة.

وتقول في المؤنث (ذات) نحو هذه امرأة ذات جمال ومال والتثنية ذواتا قال الله تعالى ﴿ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾[1] والجمع ذوات وأولوا أيضًا جمع سلامة والواحد ذو.

---

[1] الآية ٤٨ سورة الرحمن.

قال الله تعالى ﴿نَحْنُ أُولُو قُوَّةٍ وَأُولُو بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾[1] وقال تعالى ﴿أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾[2] وللمؤنث أولات قال الله تعالى ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾[3] جاء الجمع ههنا على غير واحدة المستعمل وقياس واحدة أل.

ومن ذلك (قَدْ وقَط وحسب) كلها بمعنى واحد إلا أن قَدْ وقَطْ مبنيان على السكون وحَسْبُ معربة وهو اسم متمكن أريد به معنى الفعل بعد أن وقع متصرفًا.

واشتقاق (قد) من قددت الشيء واشتقاق قط من قططت الشيء إذا قطعته وإنما لزمت هذه الأسماء الإضافة لأنها واقعة موقع فعل الأمر وفعل الأمر لابدله من فاعل فإذا قلت قدك وقطك فكأنك قلت اكتف واقطع والفاعل مضمر وقد يدخل قد وقط نون الوقاية فيقال قدني وقطني.

وأما الإضافة غير الملازمة ففي أكثر الأسماء نحو ثوب ودار وغيرهما من الأسماء المذكورة مما يضاف في حال دون حال وذلك على حسب إرادة المتكلم[4] .

قال صاحب الكتاب. وتضاف أسماء الزمان إلى الفعل قال الله تعالى ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[5] وتقول جئتك إذا جاء زيد وآتيك إذا احمرّ البُسْرُ وما رأيتك منذ دخل الشتاء ومذ قدم فلان وقال:

---

[1] من الآية ٣٣ سورة النمل.

[2] من الآية ١ سورة فاطر.

[3] من الآية ٤ سورة الطلاق.

[4] ابن يعيش: شرح المفصل ج٢ ص١٢٩، ص١٣١ من المجلد الأول.

[5] من الآية ١١٩ سورة المائدة.

حنت نوار ولات حنّا حَنّت[1]

وتضاف إلى الجملة الابتدائية أيضًا كقولك أتيتك زمـان الحجاج أمير وإذ الخليفة عبد الملك، وقد أضيف الملكان إليهما في قولهم اجلس حيث جلس زيد وحيث زيد جالس

قال الشارح (ابن يعيش): «قد تقدم القول أن الإضافة إلى الأفعـال مما لا يصح لأن الإضافة ينبغي بها تعريف المضاف وإخراجه من إبهام إلى تخصيص على حسب خصوص المضاف إليـه في نفسه والأفعـال لا تكـون إلا تكـرات ولا يكون شيء منها أخص من شيء فـامتنعت الإضافـة إليهـا لعـدم جدواهـا إلا أنهم قد أضافوا أسماء الزمان إلى الأفعال فقالوا هذا يوم يقوم زيد وساعة يذهب عمرو وقال الله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[2] وقـال تعـالى: ﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ﴾[3].

وقال الشاعر:

---

(1) قيل هو لشبيب من جعيل حين وقع في الأسر مع أمه نوار بنت عمرو بن كلثوم وقيل هذا البيت لحجل بن نضلة وكان قد أسر بنت عمرو بن كلثوم وركب بها المفاوز فلما ابتعدت عن ديار أهلها تلهفت عليهم واشتاقتهم وحنّت إليهم ففي ذلك يقول حجل:

حَنّتْ نوار ولاتَ هَنّا حَنّتْ   وبدا الذي كانت نوارُ أجنّت

وهَنّا – بفتح الهاء وكسرها مع تشديد النون وقال الكسر ردئ وهي عند جمهور المعربين اسم إشارة للقريب وعند ابن مالك للبعيد وعند صاحب الكتاب مرادفة لمعنى الحين.

انظر هامش ٣ من شرح ابن يعيش ص١٥ ج٣ من المجلد الأول وانظر ابن هشام في مغني اللبيب ج٢ ص٦٥٥.

(2) من الآية ١١٩ سورة المائدة.

(3) من الآية ٦ سورة المطففين.

على حينَ عاتبت المشيب على الصِّبا وقلت ألمّا أصحُ والشيب وازع[1]

فأضاف الحين إلى الفعل الماضي، فقال قوم الإضافة إنما وقعت إلى الفعل نفسه تنزيلاً له منزلة الفعل المسمىّ مصدرًا وقد يقع الفعل موقع المصدر في مواضع نحو قولهم

تسمع بالمعيدى خيْرٌ من أن تراه[2]

وكقوله تعالى ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[3] والمراد الإنذار وعدم الإنذار.

قالوا واختص الزمان بذلك من بين سائر الأسماء لملابسة بين الفعل وبينه وذلك أن الزمان حركة الفلك والفعل حركة الفاعل ولاقتران الزمان بالحدث فلما كان بينهما هذه المناسبة اختص بالإضافة ولما كان الفعل لا ينْفَكُّ من الفاعل صارت الإضافة في اللفظ إلى الجملة والمراد الفعل نفسه، وقال قوم إنما أضيف الزمان إلى الفعل لأن الفعل يدل على الحدث والزمان فالزمان أحد مدلولى الفعل فساغت الإضافة إليه كإضافة البعض إلى الكل.

---

(1) هذا البيت للنابغة الذبياني والشاهد فيه إضافة حين وهو ظرف زمان إلى عاتبت والرواية عند سيبويه بفتح حينَ قال: كأنه جعل حين وعاتبت اسمًا واحدًا وقال الأعلم: وبناؤها أى حين معه أى الفعل على الفتح لأن حق الإضافة أن تقع على الأسماء المفردة دون الأفعال والجمل فلما خرجت هنا عن أصلها بنى الاسم.

انظر تعليقات الأعلم على كتاب سيبويه ج١ ص١٢٥ طبعة بولاق ١٢٩٩هـ انظر ديوان النابغة ص١١٠ وابن عقيل في شرحه على الألفية ج٢ ص١٢ وخزانة الأدب للبغدادى ج٢ ص١٥١، وابن هشام في مغنى اللبيب ج٢ ص٥٧٢.

(2) هو مثل عربى والشاهد فيه أن الفعل يحل محل المصدر أى أن الفعل يسمع المقدر بأن وأصله أن تسمع أى سماعك انظر ابن هشام في مغنى اللبيب ج١ ص٣٠٦، ص٤٧٢.

(3) من الآية ٦ سورة البقرة.

وذهب قوم إلى أنَّ الإضافة إنما هي إلى الجملة نفسها لا إلى الفعل وحده فأضافوا الزمان إلى الجملة من الفعل والفاعل كما أضافوه إلى الجملة من المبتدأ والخبر فقالوا هذا يوم يقوم زيد كما قالوا رأيت يوم زيد أمير وزمن أبوك غائب وتكون الإضافة في اللفظ إلى الجملة والمراد المصدر فإذا قلت هذا يوم يقوم زيد أو يوم زيد قائم فإنما تريد يوم قيام زيد فكأنه أضاف إلى مدلولات الجمل ومدلولاتها معان وإن كانت تتركب من الأعيان والمعاني والازمنة تكون ظروفًا للمعاني دون الأعيان نحو قولك القتال اليوم ولو قلت زيد اليوم لم يصح فالملابسة إذًا بين الزمان والمعنى ظاهرة، والإضافة تصح بأدنى ملابسة فإذا قلت "أتيتك زمن الحجاج أمير وعبد الملك خليفة" والمعنى زمنًا كان ظرفًا لإمارة الحجاج وخلافة عبد الملك فالإضافة في الحقيقة إنما هي إلى الحدث الدال عليه الجملة لا إلى الجملة إذ الإضافة لا تجوز إلى مالا تجوز إضافته، وقد رد (ابن درستويه) القول الأول وقال الزمن إنما أضيف إلى الجملة نفسها لا إلى الفعل وحده. ويدلك على ذلك أن موضع الجملة خفضٌ، بلا خلاف، ولو كانت الإضافة إلى الفعل لكان مخفوضًا أو كان مفتوحًا في موضع الخفض فالإضافة إلى الجملة والمراد مدلولها الذى هو الحدث.

فأما قول صاحب الكتاب "وتضاف أسماء الزمان إلى الفعل" فالمراد إلى الجملة من الفعل والفاعل ولم يذكر الفاعل للعلم بأنّ الفعل لابد له من فاعل لا أنه أراد أنّ الزمان مضاف إلى الفعل مفردًا من الفاعل والذى يدل على ذلك قوله فيما بعد. وتضاف إلى الجملة الابتدائية أيضًا: فقوله أيضًا دليل على ما قلناه.

فأما "إذ وإذا فظرفان من ظروف الزمان أيضًا ويضافان إلى الجمل كسائر أسماء الزمان إلا أن غيرهما من أسماء الزمان الباب فيه إضافته إلى المفرد

نحو صمت يوم الجمعة وصليت يوم الخميس. وإضافتها إلى الجملة على طريق الجواز والتأويل (وإذ وإذا) لا تضافان إلا إلى الجمل (فإذ) تضاف إلى الجملتين الفعلية والإسمية نحو جئتك إذ زيد قائم وإذ قام زيد.

وإذا لا تضاف إلا إلى جملة فعلية نحو "آتيك إذا احمرّ البُسْر" وإذا طلعت الشمس (فأما منذ) فهي في نفسها لا تضاف (ألبته) لأنها تكون على ضربين حرف واسم فإذا كانت حرفًا كانت بمعنى الحاضر وكانت الإضافة فيها أَبْعَدُ وكان ما بعدها مخفوضًا بمعنى في نحو قولك ما رأيته منذ الليلة أي في الليلة، وإذا كانت اسمًا كانت بمعنى الأمد وكان مرفوعة بالابتداء وما بعدها خبرها فهي لا تكون مضافة ألبته فإذا قلت ما رأيتكُ مُذْ دخل الشتاء ومنذ قام زيد فالتقدير ما رأيتك منذ زمن قام زيد أو وقت قام زيد. فالزمن والوقت مضاف إلى الفعل قولهم مذ كان كذا فليس يريد أن (مُذْ) مضافة إلى الفعل وإنما المراد أن المضاف إلى الفعل الزمن المحذوف والذي يقع بعد مُذْ خبر المبتدأ وذلك أنك إذا قلت ما رأيته مذ كان كذا وكذا فتقديره مُذْ زمن كان كذا لأنه كان يلزم لو أضفتها إلى الفعل أن تكون ظرفًا[1].

ومُذ لا تستعمل إلا مبتدأة ولذلك منعوا جواز الإخبار عنها.

---

[1] ابن يعيش: شرح المفصل ج٣ من المجلد الأول ص١٥-١٧.

الفصل الثالث
من شرح ابن يعيش على المفصل للزمخشري

(فى القسم الثانى "الأفعال")

القسم الثاني (في الأفعال)

عرض ابن يعيش في القسم الثاني -الأفعال- لمباحث مهمة فقد بدأ بتعريف الفعل وأنواع الأفعال (ماض- مضارع- أمر) وعلامات كل فعل ثم خصّ المضارع بالتفصيل فعرض للمضارع المرفوع والمنصوب والمجزوم ثُم تحدث عن فعل الأمر ثم انتقل إلى الفعل المتعدى واللازم والمبنى للمجهول وأفعال القلوب والأفعال الناقصة.

وقد اخترنا من شرحه في الأفعال بحثين مهمين وهما نعم وبئس وما في معناهما وفعلا التعجب

١- نعم وبئس وما في معناهما:

قال صاحب الكتاب "الزمخشري": هما نعم وبئس وضعا للمدح العام والذم العام وفيهما أربع لغات فعل بفتح الفاء وكسر العين بوزن حَمِيد وهو أصلهما قال الساعون

نَعِمَ الساعون في الأمر المُبِرُّ

وفَعْل وفِعْلَ بفتح الفاء وكسرها وسكون العين وفِعِل بكسرهما وكذلك كل فعل أو اسم على فَعْل ثانيه حرف حلق كَشَهْد وفَخْذ ويستعمل ساء استعمال بئس قال الله تعالى: ﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾(١).

قال الشارح (ابن يعيش):

اعلم أنَّ نِعْمَ وبئس فعلان ماضيان فنِعْمَ للمدح العام وبئس للذم العام والذي يدل أنهما فعلان أنك تضمر فيهما وذلك أنه إذا قلت نعم رجلاً زيد

---

(١) من الآية ١٧٧ سورة الأعراف.

ونعم غلامًا غلامك لا تُضْمِرُ إلا في الفعل وربما برز ذلك الضمير واتصل بالفعل على حد اتصاله بالأفعال قالوا نعما رجلين ونعموا رجالاً كما تقول ضربا وضربوا، حكى ذلك الكسائي عن العرب ومن ذلك أنه تلحقها تاء التأنيث الساكنة وَصْلاً وَوَقْفًا كما تلحق الأفعال نحو نعمت الجارية هند وبئست الجارية جاريتك كما تقول قامت هِنْدٌ وقَعَدَتْ، وأيضًا فإنَّ آخرهما مبنى على الفتح من غير عارضٍ عرض لهما كما تكون الأفعال الماضية كذلك إلا أنهما لا يتصرفان فلا يكون منهما مضارع ولا اسم فاعل والعِلةُ في ذلك أنهما تضّمنا ما ليس لهما في الأصل وذلك أنهما نُقِلا من الخبر إلى نفس المدح والذم والأصل في إفادة المعاني إنما هي الحروف فلما أفادت فائدة الحروف خرجت عن بابها ومُنِعَتْ التصرف كليس وعسى، هذا مذهب البصريين والكسائي من الكوفيين، وذهب سائر الكوفيين إلى أنهما اسمان مبتدآن واحتجوا لذلك بمفارقتهما الأفعال بعدم التصرف فإنه قد تدخل عليهما حروف الجر وحكوا ما زيد بنعم الرجل وأنشد لحسّان ابن ثابت:

أَلَسْتُ بِنِعْمَ الجارُ يُؤْلَفُ بَيْتُهُ   أخاقلّةٍ أو معدم المال مُصْرِما[1]

وحكى الفرّاء أنَّ أعرابيًا بُشّر بمولودة فقيل له نِعْمَ المولودة مولودتك فقال والله ما هي بِنِعْمَ المولودة[2] وحكوا يا نِعْمَ المولى ونعم النصير، فندالؤهم

---

[1] هذا البيت من قصيدة لحسان بن ثابت رضي الله عنه ومطلعها:

ألم تسأل الربع الجديد التكلّما   بمدفع أشداخ فبرقة أظلما

والشاهد في البيت قوله (بنعم الجار) فقد دخل حرف الجر على محذوف أي بمقول فيه نعم الجار فحذف القول وبقي المحكي عنه. (أنظر ديوان حسان بن ثابت ص٧٧).

[2] جاء عند شراح الألفية رواية أخرى لما ذكره الكوفيون إلا الكسائي قول الأخر والله ما هي بنعم الولد نصرها بكاءٌ وبِرُّها سرقة وزادوا شاهدًا آخر هو قول بعضهم نِعْمَ السير على بئس العَيْرُ. انظر الخضري في حاشيته على ابن عقيل ج٢ ص٤٢.

إياه دليل على أنه اسم، والحق ما ذكرناه وأما دخول حرف الجر فعلى معنى الحكاية، والمراد ألست بجار مقول فيه نعم الجار، وكذلك البواقي، وأما النداء فعلى تقدير حذف المنادى والمعنى يا مَنْ هو نعمة المولى ونعمة النصير.

وفيها (أربع لغات) نَعِمَ[1] على زنة حَمِدَ وعَلِم وهو الأصل ونِعِم بكسر الفاء والعين ونَعْم بفتح الفاء وسكون العين ونِعْم بكسر الفاء وسكون العين وليس ذلك شيئًا يختص هذين الفعلين وإنما هو عمل في كل ما كان على فَعِل مما عينه حرف حلق اسما كان أو فعلا نحو فَخِذ وشَهِد فإنه يسوغ فيهما وفي كل ما كان مثلهما أربعة أوجه، والعلة في ذلك أن حرف الحلق يستثقل إذا كان مستقلاً وإخراجه كالتهوّع[2] فلذلك آثروا التخفيف فيه وكل ما كان أشد تسفلاً كان أكثر استثقالاً فمن قال نَعِم) وبَئِس) بكسر العين وفتح الفاء فقد أتى بهما على الأصل وقد قرأ ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[3] ابن عامر وحمزة والكسائي والذي يدل على أن هذا البناء هو الأصل أنه يجوز فيه أربعة أوجه.

وقد يستعمل (ساء) استعمال بئس بمعنى الذم فيقال ساء رجلاً زيد كما تقول بئس رجلاً زيدٌ فيكون في ساء ضمير مستتر يفسره الظاهر كما يكون في بئس وهو من ساءه الشيء يسوءه ضد سره فإذا نقلته إلى معنى بئس نقلته إلى فَعُل بضم العين وصار لازمًا بعد أن كان متعديًا فيصير تقديره سَوُءَ

---

[1] نَعِمَ: بفتح الفاء وكسر العين معناها في الأصل تَنَعَّم وهنى ولا تستخدم للمدح فهي أصل للمعنى.

[2] التهوّع: يقال تهوّع القيء تكلّفه.

[3] من الآية ٢٧١ سورة البقرة.

قال ابن الجزري: تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة ص٩٦ (ابن كثير وورش وحفص ويعقوب فنعما هنا وفي النساء ٥٨ بكسر النون والعين ومالون وأبو بكر وأبو عمرو بكسر النون وإخفاء حركة العين ويجوز إسكانها وبذلك ورد النص عنهم وبه قرأ أبو جعفر والأول أقيس والباقون بفتح النون وكسر العين.

مثل فَقُه وشَرُفَ وإنما قُلِبَتْ الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها على حد (طال) قال الله تعالى: ﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾(1) وقال قوم: لك أن تذهب بسائر الأفعال إلى مذهب نِعْم وبِئس فتحولها إلى فعُل فتقول علم الرجل زيد وجاد الثوب ثوبه وطاب الطعام طعامه وإذا تعجبت فهو مثل نعم الرجل زيد تمدح وأنت متعجب، وحكى عن الكسائي أنه كان يقول في هذا قَضُو الرجل ودَعُوَ الرجل إذا أجاد القضاء وأحسن الدعاء قال الله تعالى ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾(2) وقال تعالى: ﴿وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾(3).

وكل ما كان من ذلك بمعنى نعم وبئس يجوز نقل حركة وسطه إلى أوله وإن شئت تركت أوله على حاله وسكنت وسطه قال صاحب الكتاب (الزمخشري): «وفاعلها إما مظهر معرف باللام أو مضاف إلى المعرّف، وإما مضمر مُمَيّز بنكرة منصوبة وبعد ذلك اسم مرفوع هو المخصوص بالمدح أو الذم وذلك قولك نعم الصاحب أو نعم صاحب القوم زيد وبئس الغلام غلام الرجل بشر ونعم صاحبا زيد وبئس غلاما بشر»

قال الشارح (ابن يعيش): «قد ثبت بما ذكرناه كون نِعْمَ وبئس فِعْلَيْن، فإذا كانا فعلين فلابد لكل واحد منهما فاعل ضرورة انعقاد الكلام واستقلال الفائدة وفاعلاهما على ضربين (أحدهما) أن يكون الفاعل اسمًا مظهرًا فيه الألف واللام أو مضافًا إلى ما فيه الألف واللام (والضرب الآخر) أن يكون مُضْمرًا فيفسر بنكرة منصوبة مثال الأول نعم الرجل عبد الله وبئست المرأة هند

(1) من الآية ١٧٧ سورة الأعراف.

(2) من الآية ٥ سورة الكهف.

(3) من الآية ٦٩ سورة النساء.

والمضاف إلى ما فيه الألف واللام نحو نعم غلام الرجل عمرو وبئس صاحب المرأة بشر، فالألف واللام هنا لتعريف الجنس وليست للعهد إنما هي على حد قولك أهلك الناس الدرهم والدينار وأخاف الأسد والذئب ولست تعني واحدًا من هذا الجنس بعينه إنما تريد مطلق هذا الجنس من نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾[1] ألا ترى أنه لو أراد مَعَيّنًا لما جاز الاستثناء منه بقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾[2] ولو كانا للعهد لم يَجُزْ وقوعه فاعلاً لنعم أو بئس لو قلت نعم الرجل الذى كان عندنا أو نعم الذى فى الدار لم يَجُزْ وقول صاحب الكتاب «وفاعلهما إمّا مظهر معرّف باللام أو مضاف إلى المعرّف به» يريد تعريف الجنس لا غير وإما إطلاقه فليس بالجيد (فإن قيل) و لم لا يكون الفاعل إذا كان ظاهرًا إلا جنسا قيل لوجهين (أحدهما) ما يُحكى عن الزجاج أنهما لما وضعا للمدح العام والذم العام جعل فاعلهما عامًا ليطابق معناهما إذ لو جعل خاصًا لكان نقضًا للغرض لأن الفعل إذا أسند إلى عام عم وإذا أُسْند إلى خاص خص.

(الوجه الثانى) أنهم جعلوه جِنْسًا ليدل أنَّ الممدوح والمذموم مُسْتَحِقَ للمدح والذم فى ذلك الجنس فإذا قلت نعم الرجل زيدًا أعلمت أنّ زيدًا الممدوح فى الرجال من أجل الرجولية وكذلك حكم الذم، وإذا قلت نِعْم الظريف زيد دللت بذكر الظريف أن زيدًا ممدوح فى الظرف من أجل الظرف لو قلت نعم زيد لم يكن فى اللفظ ما يدل على المعنى الذى استحق به زيد

---

[1] الآية ٢ سورة العصر.

[2] من الآية ٣ سورة العصر.

المدح لأن لفظ نعم لا يختص بنوع من المدح دون نوع ولفظ زيد أيضًا لا يدل إذا كان اسمًا علمًا وضع للتفرقة بينه وبين غيره فأسند إلى اسم الجنس ليدل أنه ممدوح أو مذموم في نوع من الأنواع، والمضاف إلى ما فيه الألف واللام بمنزلة ما فيه الألف واللام يعمل نعم وبئس فيها كما يعمل في الأول وإنما ذكرنا اسم الجنس على عادة النحويين إذا كانوا لا يفرقون بين الجنس والنوع لأنهم يقصدون بهما الاحتواء على الأشخاص وهما في هذا الحكم واحد.[1]

والثاني هو ما كان فاعله مضمرًا قبل الذكر فيفسر بنكرة منصوبة نحو قولك نعم رجلاً زيد وبئس غلامًا عمرو ففي كل واحد من نعم وبئس فاعل أضمر قبل أن يتقدمه ظاهر فلزم تفسيره بالنكرة ليكون هذا التفسير في تبيينه بمنزلة تقدم الذكر له والأصل في كل مضمر أن يكون بعد الذكر والمضمر ههنا الرجل في نعم رجلاً والغلام في بئس غلامًا استغنى عنه بالنكرة المنصوبة التي فسرته لأن كل مبهم من الأعداد إنما يفسر بالنكرة المنصوبة ونصب النكرة هنا

---

[1] ما ذكره ابن يعيش في أن (آل) التي تدخل في فاعل نعم وبئس لعموم الجنس فيه خلاف بين النحويين قال السيوطي في همع الهوامع ج٢ ص٨٥ وهي أي آل التي فاعلها جنسية عند الجمهور بدليل عدم لحوقها التاء حيث الفاعل مؤنث في الأفصح واختلف على هذا فقيل للجنس حقيقة فالجنس كله هو الممدوح أو المذموم والمخصوص به فرد من أفراده مندرج تحته وقيد ذلك مبالغة في إثبات المدح أو الذم للجنس الذي هو مبهم فلا يتوهم كونه طارئًا على المخصوص وقيل تعديته إليه بسببه وقيل قصد جعله عامًا ليطابق الفعل لأنه عام في المدح ولا يكون الفعل عامًا والفاعل خاصًا وقيل للجنس مجازًا فجعل المخصوص جميع الجنس مبالغة ولم يقصد غير مدحه أو ذمه وقال قوم هي عهدية ذهنية لما تقول اشتريت اللحم ولا تريد الجنس ولا معهودًا تقدم وأريد بذلك أن يقع إبهام ثم يأتي التفسير بعده تفخيمًا للأمر وقال أبو إسحاق بن ملكون وأبو منصور الجواليقي وأبو عبد الله الشلوبين الصغير عهدية شخصية والمعهود هو الشخص الممدوح والمذموم وثالثها هو رأي ابن مالك يجوز إذا تأول بالجامع لأكمل الخصال اللائقة في المدح والذم بخلاف ما إذا قصد به التخصيص من إقامة الفاعل مقام الجنس لأن تخصيصه مناف لذلك.

على التمييز وقيل على التشبيه بالمفعول لأن الفعل فيه ضمير فاعل وإنما خصُّوا بهذا أبوابًا معينة.

وقد جاء فاعل نعم وبئس على غير هذين المذهبين قالوا نعم غلامُ رجل زيد فرفعوا بنعم النكرة المضافة إلى مالا ألف ولا لام فيه زعم الأخفش أنَّ بعض العرب يقول ذاك وأنشد لحسان بن ثابت وقيل هو لكثير بن عبد الله النهشلي:

فنِعْمَ -صاحبُ قوم لا سلاح لهم- وصاحب الركب عثمانُ بن عفّانا[1].

قال أبو علي وذلك ليس بالشائع ولا يجوز ذلك على مذهب سيبويه لأن المرفوع بنعم وبئس لا يكون إلا دالاً على الجنس.

قال صاحب الكتاب (الزمخشري): وقد يجمع بين الفاعل الظاهر وبين المميّز تأكيدًا فيقال نعم الرجل رجلاً زيد.

قال جرير:

تزوّد مثل زاد أبيك فينا ... فنعم الزاد زاد أبيك زادًا[2]

---

(1) اختلف العلماء في نسبة هذا البيت فقال قوم منهم السيوطي إنه لكثير بن عبد الله النهشلي المعروف بابن الغريرة وقال العيني: وقد راجعت ديوانه فلم أجده فيه، وقال جماعة هو لحسان بن ثابت الأنصاري قال البغدادي: وقد راجعت ديوان حسان فلم أجده، ونسبه أبو حاتم إلى أوس بن مغراء. ويستشهد بهذا البيت على أنه قد جاء قليلاً فاعل نعم نكرة مضافة إلى مثلها وهذا رأي الأخفش وجماعة كثيرة من الكوفيين وابن السراج ومنع ذلك عامة النحويين إلا في الضرورة. (انظر هامش ١ من شرح ابن يعيش على المفصل ج٧ ص١٣١).

(2) هذا البيت من قصيدة لجرير مدح بها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان والبيت في الديوان ١٣٥ وانظر البغدادي في خزانة الأدب ج٤ ص١٠٨

وشرح ابن عقيل على الألفية ج٢ ص٤٧ وابن هشام في مغني اللبيب الشاهد رقم ٨٤٣ ج٢ ص٥١٦. والاستشهاد بالبيت على أنه قد يجيء بعد الظاهر تمييز للتوكيد وقد ذكر ابن يعيش أن (زادا) هنا ليس تمييزًا ولكنه يصح أن يكون مفعولاً به لتزود والتقدير تزوّد زادًا مثل زاد أبيك فينا فلما تقدم صفته عليها نصبها على الحال ويجوز أن يكون مفعولاً مطلقًا مؤكدًا محذوف الزوائد وهو قول الفرّاء ويجوز أن يكون تمييزًا وقد رجح ابن هشام في مغني اللبيب ج٢ ص٥١٦ أن زادًا مفعول به أو مفعول مطلق إن أريد به التزود.

قال الشارح (ابن يعيش): «قد اختلف الأئمة في هذه المسألة فمنع سيبويه ذلك وأنه لا يقال نعم الرجل رجلاً زيد: وكذلك السيرافي وأبو بكر بن السَّراج وأجاز ذلك المبرِّد وأبو علي الفارسي واحتج في ذلك سيبويه بأنَّ المقصود من المنصوب والمرفوع الدلالة على الجنس وأحدهما كاف عن الآخر وأيضًا فإن ذلك ربما أوهم أنَّ الفعل الواحد له فاعلان وذلك أنك إذا رفعت اسم الجنس بأنه فاعل وإذا نصبت النكرة بعد ذلك آذنت بأن الفعل فيه ضمير فاعل لأن النكرة المنصوبة لا تأتي إلا كذلك وحجّة المبرِّد في الجواز الغلو في البيان والتأكيد والأول أظهر وهو الذى أوله لما ذكرناه فأما بيت جرير وهو تزود مثل الخ فإنه أنشده شاهدًا على ما ادّعى من جواز ذلك فإنه رفع الزاد المعرّف بالألف واللام بأنه فاعل نعم وزاد أبيك هو المخصوص بالمدح وزادًا تمييز وتفسير والقول عليه أنا لا نُسَلِّم أن زادًا منصوب بنِعْمَ وإنما هو مفعول به لتزود والتقدير تزود زادًا مثل زاد أبيك فينا فلما قدّم صفته عليها نصبها على الحال ويجوز أن يكون مصدرًا مؤكدًا محذوف الزوائد والمراد تزود تزودًا (أي أنه نائب عن المفعول المطلق لأنه نقص منه بعض حروفه فقال تزوّد زادًا مثل توضأ وضوءًا) وهو قول الفراء ويجوز أن يكون الزاد تمييزً لقوله مثل زاد أبيك فينا كما يقال لي مثله رجلاً، وعلى تقدير أن يكون العامل فيه نِعْم فإن ذلك من ضرورة الشعر هكذا قال أبو بكر بن السَّراج وما ثبت للضرورة يتقدر بقدر الضرورة ولا يجعل قياسًا.

قال صاحب الكتاب (الزمخشري): وقوله تعالى ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[1] نِعْمَ فيه مسند إلى الفاعل المضمر وتمييزه ما وهي نكرة لا موصولة ولا موصوفة والتقدير فنعم شيئًا هي.

---

[1] من الآية ٢٧١ سورة البقرة.-

قال الشارح ابن يعيش : «اعلم أن ما قد تستعمل نكرة تامة غير موصوفة ولا موصولة على حد دخولها في التعجب نحو : "ما أحسن زيدًا" والمراد شيء أحسنه ولذلك من الاستعمال قد يُفَسَّرُ بها المضمر في باب نِعْمَ كما يُفَسَّرُ بالنكرة المحضة فيقال نعم ما زيد أي نعم الشيءُ شيئًا زيد، وقوله تعالى ﴿إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾[1] فما هي بمعنى شيء وهي نكرة في موضع نصب على التمييز مبنية للضمير المرتفع بنعم والتقدير نعم شيئًا هي أي نعم الشيء شيئًا هي فهي ضمير الصدقات هو المقصود بالمدح.

ومثله قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ﴾[2] فما في موضع نصب تمييز للمضمر ويعظكم به صفة للمخصوص بالمدح وهو محذوف والتقدير نعم الشيء شيئًا يعظكم به أي نعم الوعظ وعظًا يعظكم به.

وحذف الموصوف على حد قوله تعالى: ﴿مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ﴾[3] والمعنى قوم يحرّفون وقوله تعالى ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى

- ولكن ما ذكره ابن يعيش أن ما هنا نكرة تامة في محل نصب تمييز فيه خلاف عند النحويين فقد قال ابن عقيل في شرح على الألفية (انظر حاشية الخضري) عن (ما) في الآية الكريمة السابقة ج٢ ص٤٣ واختلف في ما هذه فقال قوم هي نكرة منصوبة على التمييز وفاعل نعم ضمير مستتر وقيل هي الفاعل وهي اسم معرفة وهذا مذهب ابن خروف ونسبه إلى سيبويه.

أجاز ابن هشام في مغني اللبيب ج١ ص٣٢١ أنها معرفة تامة عامة وهي المقدرة بقولك الشيء وهي التي لم يتقدمها اسم تكون هي وعاملها صفة له في المعنى أي فنعم الشيء هي.

[1] من الآية ٢٧١ سورة البقرة.

[2] من الآية ٥٨ سورة النساء وقال العكبري في التبيان ج١ ص١٨٤ وفي ما ثلاثة أوجه أنها بمعنى الشيء معرفة تامة ويعظكم صفة موصوف محذوف هو المخصوص بالمدح والثاني أن ما بمعنى الذي وما بعدها صلتها وموضعها رفع فاعل نعم والمخصوص محذوف والثالث ما نكرة موصوفة والفاعل مضمر.

[3] من الآية ٤٦ سورة النساء.

النفاق﴾[1] أي قوم، وكان الكسائي يجيز نعم الرجل يقوم وقام وعندك والمراد رجل يقوم ورجل قام ورجل عندك ومنع ابن السراج من ذلك وأباه واحتج بأن الفعل لا يقوم مقام الاسم وإنما تقام الصفات مقام الأسماء لأنها أسماء يدخل عليها ما يدخل على الأسماء، وإن جاء من ذلك شئ فهو شاذ على القياس فسبيله أن يحفظ ولا يقاس عليه.

قال صاحب الكتاب (الزمخشري): «وفي ارتفاع المخصوص مذهبان (أحدهما) أن يكون مبتدأ خبره ما تقدمه من الجملة كان الأصل زيد نعم الرجل. (والثاني) أن يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره نعم الرجل هو زيد فالأول على كلام والثاني على كلامين:

قال الشارح (ابن يعيش): اعلم أن المخصوص بالمدح والذم عبد الله مثلاً من قولك نعم الرجل عبد الله وفي ارتفاعه وجهان (أحدهما) أن يكون مبتدأ وما تقدم من قولك نعم الرجل هو الخبر وإنما أُخِّر المبتدأ والأصل عبد الله نعم الرجل كما تقول مررت به المسكينُ تريد المسكين مررت به، وأما الراجع إلى المبتدأ فإن الرجل لما كان شائعًا ينتظم الجنس كان عبد الله داخلاً تحته إذا كان واحدًا منه فارتبط به والقصد بالعائد ربط الجملة التي هي خبر بالمبتدأ ليعلم أنها حديث عنه فصار دخوله تحت الجنس بمنزلة الذكر الذي يعود عليه فأجروا الذكر المعنوي مجرد الذكر اللفظي.

وإنما أُخِّر المبتدأ وحقُّه أن يكون مُتقدِّمًا لأمرين:

(أحدهما) أنه لما تضمن المدح العام أو الذم جرى مجرى حروف الاستفهام في دخولها لمعنى زائد فكلما أن حروف الاستفهام متقدِّمة فكذلك ما أشبهها.

---

[1] من الآية ١١ سورة التوبة.

الأمر الثاني: أنه كلام يجرى مجرى المثل والأمثال لا تغير وتحمل على ألفاظها وإن قاربت اللحن.

والوجه الثاني من وجهى رفع المخصوص أن يكون عبد الله في قولك نعم الرجل عبد الله خبر مبتدأ محذوف كأنه لما قيل نعم الرجل فهم منه ثناء على واحد من هذا الجنس فقيل من هذا الذى أثنى عليه فقال عبد الله أى هو عبد الله وهذا من المبتدآت التى تقدر ولا تظهر فعلى الوجه الأول يكون نعم الرجل له موضع من الإعراب وهو الرفع بأنه خبر عن عبد الله ويكون الكلام جملة واحدة من مبتدأ وخبر وعلى الوجه الآخر يكون جملتين جملة أولى فعلية لا موضع لها من الإعراب وجملة ثانية اسمية كالمفسرة للجملة الأولى وليست إحداهما متعلقة بالأخرى تعلق الخبر كما كانت الأولى كذلك فالأولى على كلام واحد والثانية على كلامين.

قال صاحب الكتاب (الزمخشرى) وقد يحذف المخصوص إذا كان معلومًا كقوله عزوجل ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ﴾[1] أى نعم العبد أيوب وقوله تعالى ﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾[2] أى فنعم الماهدون نحن.

قال الشارح (ابن يعيش): الأصل أن يذكر المخصوص بالمدح أو الذم للبيان، إلا أنه قد يجوز إسقاطه وحذفه إذا تقدم ذكره أو كان في اللفظ ما يدل عليه وأكثر ما جاء في الكتاب العزيز محذوفًا قال الله تعالى ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾[3] والمراد أيوب عليه السلام ولم يذكره لتقدم قصته وقال تعالى

---

[1] من الآية ٣٠ سورة ص ومن الآية ٤٤ سورة ص.

[2] من الآية ٤٨ سورة الذاريات.

[3] من الآية ٣٠ سورة ص ومن الآية ٤٤ سورة ص.

﴿وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾[1] أى فنعم الماهدون نحن وقال تعالى ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾[2] أى نحن وقال تعالى ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾[3] أى دارهم وقال تعالى ﴿فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ﴾[4] أى عقباهم وقد جاء مذكورًا قال تعالى ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا﴾[5] فأن يكفروا فى موضع رفع بأنه المخصوص بالذم أى كفرهم، وفى جواز حذفه دلالة على قوة من اعتقد أنّه مرفوع بالابتداء وما تقدم الخبر لأن المبتدأ قد يحذف كثيرًا إذا كان فى اللفظ ما يدل عليه وأما حذف المبتدأ والخبر جميعًا فبعيد فاعرفه.

قال صاحب الكتاب (الزمخشرى): ويؤنث الفعل ويثنى الاسمان ويجمعان نحو قولك نعمت المرأة هِندٌ وإن شئت قلت نعم المرأة وقالوا هذه الدار نعمت البلد لما كان البلد الدار كقولهم من كانت أمّك.

وقال ذو الرمة:

أو حُرَّةٍ عَيْطَلٍ ثَبْجاء مُجفَرةٍ   دعائم الزور نعمت زورق البلد[6]

---

[1] الآية ٤٨ سورة الذاريات.

[2] من الآية ٢٣ سورة المرسلات.

[3] من الآية ٣٠ سورة النحل.

[4] من الآية ٢٤ سورة الرعد.

[5] من الآية ٩٠ سورة البقرة. وكان العكبرى فى التبيان ج١ ص٥١ قيل للمخصوص بالذم محذوف تقديره اشتروا (بشئ أو كفر) وفأن يكفروا قيل هو فى موضع جر بدلا من الهاء فى به وقيل هو مبتدأ أو هو المخصوص بالذم.

[6] هذا البيت من قصيدة لذى الرُّمة مدح بها بلال ابن أبى بُرْدة والحرة الكريمة، والعيطل الطويلة العنق، وثبجاء عظيمة السنام،والمجفرة العظيمة الجنب ودعائم الزور قوائمها وصفها بأنها عظيمة القوائم وكنى عن ذلك بدعائم الزور والزور أعلى الصدر وانتصب دعائم الزور على التشبيه بالمفعول به فهو من-

وتقول نعم الرجلان أخواك ونعم الرجال إخوتك ونعمت المرأتــان هنــد ودعــد ونعمت النساء بنات عمك.

قال الشارح (ابن يعيش): اعلم أنَّ نعم وبئس إذا وليهــا مؤنــث كنــت مُخيَّرًا في إلحاق علامــة التــأنيث بهمــا وتركهــا فتقــول "نعمــت الجاريــة هنــد، وبئست الأمةُ جاريتك وإن شئت قلت نعم الجارية هند وبئس الأمــة جــاريتك، فإن قيل فمن أين حسن إسقاط علامة التأنيث من نعم وبئــس إذا وليهــا مؤنــث و لم يحسن ذلك في غيرهما من الأفعال قيل أمّا من ألحق علامــة التــأنيث فــأمره ظاهر وهو الإيذان بأنه مسند إلى مؤنث قبل الوصول إليه كما يكون فــي ســائر الأفعال. وقيل إنما حسن إسقاط علامة التأنيث من نعم وبئس إذا وليهما المؤنث من قبل أن المرفوع بهما جنس شائع فجرى مجرى الجمع والفعل إذا وقــع بعــده جماعة المؤنث جاز تذكير الفعل كقوله تعالى ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾[1] فصــار قولك نعم المرأة بمنزلة نعم النساء فلهــذا حســن التذكــير فــي هذيــن الفعلــين و لم يحسن في غيرهما من الأفعال وتقــول «ونعــم الرجــلان أخــواك ونعــم الرجــال

سباب المحسن الرجه وقيل انتصابه على التمييز، وهو ضعيف لأنه معرفة، والتمييز لا يكون معرفة والشاهد في البيت على أنه قد يؤنث نعم لكون المخصوص بالمدح مؤنثًا وإن كان الفاعل مذكرًا فإنه في هذا البيت قد أنث نعم مع كونه مسندًا إلى زورق البلد وهو مذكر وذلك لأنه أراد الناقة وهي مؤنثة فأنث على المعنى

(انظر شرح ابن يعيش على المفصل المجلد الثاني ج٧ ص ١٣٧ وهامش ١ ص١٣٦ ج٧.

(1) من الآية ٣٠ سورة يوسف وما ذكره ابن يعيش هنا فيه وهم وليس لأن الفعل يجوز تذكيره وتأنيثه إذا كان الفاعل اسم جمع وهو ما ليس له مفرد من لفظه أو ليس له مفرد مثل قوم وفلك وإبل وأبابيل واخ أو كان الفاعل اسم جنس جمعي مثل قوله تعالى ﴿قالت الأعراب﴾ من الآية ١٤ سورة الحجرات أما إذا كان الفاعل جمع مؤنث حقيقيًا مثل المؤمنات والطالبات، فهنا يجب التأنيث تقول حضرت الطالبات ولا يجوز حضر الطالبات.

إخوتك» فالرجلان فاعل نعم وهو جنس وليست الألف واللام للعهد والمراد نعم هذا الجنس إذا ميّزوا جماعة جماعة وكذلك تقول نعمت المرأتان هند ودعد ونعمت النساء بنات عَمِّك وإذا قلت نعم رجلين أو نعم رجالاً كان منصوبًا على التمييز والفاعل مضمر كقولك نعم رجلاً وهذا إنما يصلحه ويفسده التقدير والاعتقاد فإذا اعتقد في الألف واللام العهد امتنع ذلك لأن فاعل نعم وبئس لا يكون خاصًا وإن اعتقد فيهما الجنس والشمول جاز وعلى ذلك تقول نعم العمر عمر بن الخطاب وبئس الحجاج حجاج بن يوسف تجعل العمر جنسًا لكل من له هذا الاسم وكذلك الحجاج فما عرفه».

قال صاحب الكتاب (الزمخشري): وحبّذا مما يناسب هذا الباب ومعنىَ حَبّ صار محبوبًا جدًا (وفيه لغتان فتح الحاء وضمها)

قال الشارح (ابن يعيش): اعلم أن حبّذا تقارب في المعنى نعم لأنها للمدح كما أن نعم كذلك إلا لأ حبّذا تفضلها بأنّ فيها تقريبًا للمذكور من القلب وليس كذلك نعم، وحبذا مركبة من فعل وفاعل فالفعل حب وهو من المضاعف الذي عينه ولامه من ولوا واحد وفيه لغتان حبيت وأحببت. وأحببت أكثر في الاستعمال وحبّذا لزم طريقة واحدة وهو لفظ الماضي وفاعله ذا وهو من أسماء الإشارة يستعمل هنا مجردًا من حرف التنبيه وذلك لأنهم لما ركبوا الفعل والفاعل وجعلوهما شيئًا واحدًا لم يأتوا بحرف التنبيه لئلا يفيد ثلاثة أشياء بمنزلة شئ واحد وليس ذلك من كلامهم وجعلوا ذلك الاسم مفردًا مذكرًا إذا كان المفرد أخف والمذكر قبل المؤنث فهو كالأصل له فلذلك تقول حبذا زيد وحبذا هند وحبذا الزيدان وحبّذا الزيدون ولا يقال حبذه في المؤنث ولا حبذى- قال الشاعر:

يا حبّذا القَمراء والليل الساج وطُرُقٌ مثل مُلاء النّساج[1]

وذلك من قبل أن حبذا لما ركب الفعل فيه مع الفاعل لم يجز تأنيث الفعل ولا تثنيته ولا جمعه لأنه قد صار في منزلة بعض الكلمة وبعض الكلمة لا يجوز فيه شيء من ذلك والذي يدل أنهما بنيا وجعلا شيئًا واحدًا أنه لا يجوز أن يفصل بين الفعل فيه وبين ذا بشيء ولا يقال حب في الدار ذا ولا حب اليوم ذا. فإن قيل لم خص حَبَّ بالتركيب مع ذا من بين سائر الأسماء قيل لأن ذا اسم مبهم ينعت بالأجناس وحكم حب هنا كحكم نعم فركّبوه مع ذا لينوب عن أسماء الأجناس إذ لا ينعت إلا بها والنعت والمنعوت شيء واحد أيضًا فإن ذا مبهم فصار بمنزلة المضمر في نعم.

ولذلك فُسّر بالنكرة كما يُفَسّر في نعم فتقول حبذا رجلاً كما تقول نعم رجلاً فقياسهما واحد فلما صار حبذا في الحكم كلمة واحدة غلبُ عليها بعض جانب الأسمية واعتقدوا أنه اسم له موضع من الإعراب وموضعه هنا رفع بالابتداء وما بعده من الاسم المرفوع الخبر وليس في العربية فعل وفاعل جعلا في موضع مبتدأ إلا حبذا لا غير فإن قيل و لم غلب هؤلاء معنى الإسمية فيه قيل لأن الاسم أقوى من الفعل والفعل أضعف فلما رُكّبا وجعلا شيئًا واحدًا غلب

---

[1] الشاهد في هذا البيت أنه جاء باسم الإشارة مفردًا مذكرًا مع حب. إن اعتبرت نسبة (حبذا) إلى سمراء فقد ذكّرت اسم الإشارة مع أن الاسم مؤنث بالألف الممدودة، وإن اعتبرت المعطوف مع المعطوف عليه كنت قد وحدت وإن كان في البيت الاستشهاد لتوحيد اسم الإشارة وإفراده مع أن الاسم في حكم المثنى.

وفي البيت شاهد آخر في رأي الكوفيين وعلى رأسهم الفراء أن حَبَّ هنا اسم لدخول حرف النداء عليه ولكن رُدّ ذلك بأن يا هنا للتنبيه وليست للنداء مثل قوله تعالى ﴿يا ليت قومي يعلمون﴾ من الآية ٢٦ سورة يس.

جانب الاسم لقوته وضعف الفعل واستدلوا على إسميته بكثرة ندائه نحو قولهم يا حبذا قال الشاعر:

يا حَبّذا جَبَلُ الرَّيانِ من جَبَل ... وحَبّذا ساكن الرَّيّان مَنْ كانا[1]

وقال آخر:

يا حبّذا القمراءُ والليل السّاج ... وطُـرُقٌ مِثْـلُ مُلاءَ النّسّاجْ[2]

وهو كثير ومنهم من غَلّب جانب الفعل ويجعل الاسم كالملغى ويرفع الاسم بعده رفع الفاعل.

فإذا قلت حبذا زيد فحبّذا فعل وزيد فاعل وذا لَغْوٌ وإنّما غلّبوا جانب الفعل هنا لأنه أسبق لفظًا ويدل على ذلك أنهم قد صرفوه فقالوا لا يحبذه بما لا ينفعه والأول أمثل وقولهم لا يحبذه كأنهم اشتقوا فِعْلاً من لفظ الجملة كقولهم حمدل في حكاية الحمد لله وسَبْحل في حكاية سبحان الله فهذان وجهان عربيان كما ترى ومنهم من لا يغلب أحدهما على الآخر ويجريهما على ظاهرهما وهو المذهب المشهور فيجريهما مجرى نِعْمَ وبِئْسَ ويكون حَبَّ فعلاً ماضيًا وذا فاعل في موضع رفع والاسم الأخير يرتفع من حيث يرتفع بعد نِعْم- من الوجهين المذكورين فيكون زيد مثلاً من قولك حبذا زيد إما مبتدأ وحبذا الخبر كما كانت في نِعْم- كذلك وإما أن يكون في موضع خبر مبتدأ

---

[1] البيت لجرير بن عطية التي مطلعها

بان الخليط ولو طوعت ما بانا ... وقطعوا من حبال الوصل أقرانا

والرَّيان اسم لعدة جبال منها جبل في بلاد بني عامر ومنها جبل أسود عظيم في بلاد طيئ إذا أوقدت النار عليه أبصرت من مسيرة ثلاثة أيام وقيل هو أطول جبال أجأ وإياه يعني جرير في هذه الأبيات والشاهد في البيت هو من يرى أن (حبذا) اسم بدليل ندائه بقوله (يا حبذا) وقد ذكرنا من قبل أن يا هنا ليست للنداء ولكنها للتنبيه.

[2] سبق تخريج هذا الشاهد ص١٣٦.

محذوف أي هو زيد ويضاف إليه الوجوه التي ذكرناها هو أن يكون خبر حبذا على رأى من يجعل حبذا مبتدأ وأن يكون فاعلاً على رأى من يجعل حبذا فعلاً ويلغى الاسم الذى هو ذا وأن يكون بدلاً من ذا فقد صار ارتفاع زيد فى قولك حبذا زيد من خمسة أوجه:

وقوله (حبذا) (مما يناسب هذا الباب) يعنى باب نعم وبئس لما فيها من معنى المدح والمبالغة.

قال صاحب الكتاب (الزمخشرى): «وهذا الاسم فى مثل إبهام الضمير فى نعم وبئس ومن ثَمّ فُسِّر بما فُسِّر به فقيل حبذا رجلان كما يقال نعم رجلا زيد غير أن الظاهر فُضِّل على المضمر بأن استغنوا معه عن المفسر فقيل حبذا زيد و لم يقولوا نعم زيد لأنه كان لا ينفصل المخصوص عن الفاعل فى نعم وينفصل فى حبذا».

قال الشارح (ابن يعيش): «قد تقدم القول أنَّ ذا من حبذا يجرى مجرى الجنس من حيث إبهامه ووقوعه على كل شئ كما كان المضمر على شريطة التفسير كذلك ولذلك فُسر بالنكرة فقيل حبذا زيد ولا يجوز ذلك فى نعم فلا تقول نعم زيد وأيضًا فإنه ربما ألبس فى نعم لو فعل ولا يلبس فى حبذا وذلك أن حب فعل عمل فى ذا واستوفى ما يقتضيه فإذا وقع بعده المخصوص بالمدح مرفوعًا لا يشكل بأن يتوهم أنه فاعل لأن الفعل لا يكون له فاعلان وليست نعم كذلك لأن فاعلها مستتر لا يظهر فافتقر إلى تفسير فلو لم تأت بالتفسير وأوليته المخصوص بالمدح مرفوعًا لجاز أن يظن ظان أنه فاعل نعم وأنه ليس فى نعم فاعل وهذا معنى قوله ولأنه كان لا ينفصل المخصوص عن الفاعل يعنى فى نعم فاعرفه.[1]

---

[1] ابن يعيش: شرح المفصل ج٧ ص١٣٨: ١٤٢.

(٢) فعلا التعجب:

قال صاحب الكتاب (الزمخشري): «همـا نحو قولـك مـا أكرم زيـدًا وأكرم بزيد ولا يبنيان إلا مما يبنى منه أفعل التفضيل ويتوصـل إلى التعجـب مما لا يجوز بناؤهما منه بمثل ما يتوصل به إلى التفضيل إلا ما شذ من نحو ما أعطـاه ومـا أولاه للمعروف ومـن نحـو مـا أشبهاها ومـا أمقتـه وذكـر سـيبويه أنهـم لا يقولـون مـا أقيلـه استغناء عنـه بمـا أكثر قائلتـه كمـا اسـتغنوا بـتركت عـن وذرت».

قـال الشـارح (ابـن يعيـش): «اعلـم أن التعجـب معنى يحصـل عنـد المتعجِّب عند مشاهدة ما يجهل سببه ويقل في العادة وجود مثلـه وذلـك المعنـى كالدهش والحيرة مثل ذلك أنا لو رأينا طائرًا يطير لم نتعجب منه لجـرى العـادة بذلك ولو طار غير ذي جناح لوقع التعجب منه لأنـه خـرج عـن العـادة وهـي سبب الطيران ولهـذا المعنى لا يصـح التعجـب مـن القديـم سبحانه لأنـه عـالم لا يخفى عليه شيء.

فأما قراءة من قرأ قوله تعـالى ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾[1] بضـم التـاء فتأويله على رد الضمير إلى النبي صلى الله عليـه وسلم أي قُـلْ بـل عجبـتَ

---

[1] من الآية ١٢ سورة الصافات.

قال العكبري في التبيان في إعراب القرآن ج٢ ص٢٠٥ (بل عجبت) بفتح التاء على الخطاب، وبضمها، قيل الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقيل هـو عـن الله تعالى، والمعنى عجـب عباده، وقيل المعنى أنه بلغ حدا يقول القائل في مثله عجبت. وقال ابن الجزري في تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة (ص١٧٠) حمزة والكسائي وخلف بل عجبت بضم التاء والباقون بفتحها وقال ابن خالويه في الحجة في القراءات السبع ص٣٠١: (بل عجبت) يقرأ بضم التاء وفتحها فالحجـة لمن ضمّ أنه من إخبار الله تعالى عن نفسه ودليله قول النبي صلى الله عليـه وسلم «عجب ربكم من ألكم وقنوطكم» (أخرجه أبو عبيد في غريب الحديث ج١ ص١٢٠ وانظر الكافي الشافي في تخريج أحاديث الكشاف ج٤ ص٣٧).

ويسخرون أو أنه أخرج مخرج العادة في استعمال المخلوقين تعظيمًا لأمره وتفخيمًا له وإنما قال فعلا التعجب بلفظ التثنية والتعجب فعل واحد لأنه يكون بلفظين (أحدهما) أفعل ويبنى على الفتح لأنه ماض نحو أكرم وأخرج.

(والثاني) أَفْعِلْ به ويبنى على الوقف لأنه على لفظ الأمر

فأما الضرب الأول: وهو أفعل فلابد أن يلزمه ما من أوله فتقول ما أحسن زيدًا وما أجمل خالدًا وهي جملة مركبة من مبتدأ وخبر فما اسم مبتدأ في موضع رفع وهي هنا اسم غير موصول ولا موصوف بمعنى شيء كأنك قلت شيء أحسن زيدًا ولم ترد شيئًا بعينه إنما هي مبهمة كما قالوا شيء جاء بك أي ما جاء بك إلا شيء ونحو قوله تعالى ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[1] أي نعم شيئًا هي ولما أريد بها الإبهام جعلت بغير صلة ولا صفة إذ لو وصفت بما دون غيرها من الأسماء قيل لإبهامها والشيء إذا أُبْهِمَ كان أفخم لمعناه وكانت النفس متشوقة إليه لاحتماله أمورًا فإن قيل فإذا قلتم أن تقدير ما أحسن زيدًا شيء أحسنه وأصاره إلى الحسن فَهَلاَّ استعمل الأصل الذي هو شيء فالجواب أنه لو قيل شيء أحسن لم يفهم منه التعجب لأن شيئًا وإن كان فيه إبهام متكاملة فيه ولو قال شيء أحسن زيدًا كان قد قصر حسنه على جهة دون سائر جهات الحسن لأن الشيء قد يستعمل للقليل وأما أفعل في التعجب ففعل ماض غير متصرف لا

- فالعجب من الله عز وجل إنكار لأفعالهم من إنكارهم البعث وسخريتهم من القرآن وازدرائهم بالرسول جرأة على الله وتمردًا وعدوانًا، وتكبرًا بهذا العجب من الله عز وجل: والفرق بينه وبين عجب المخلوقين أن المخلوق لا يعجب إلا عند نظرة إلى ما لم يكن في علمه، وإلا جاوزت العادة عقله فيهره ما رأى من ذلك فيعجب من ذلك وقد جاء في القرآن العظيم ما يقارب معنى ذلك كقوله تعالى و﴿ومكروا ومكر الله﴾ من الآية ٥٤ سورة آل عمران والمنة لمن صح أنه حصل الثناء للنبي صلى الله عليه وسلم.

(1) من الآية ٢٧١ سورة البقرة.

يستعمل إلا بلفظ الماضي ولا يكون مثله مضارع ولا أمر ولا اسم فاعل فلا تقول في ما أحسن زيد (ما يحسن زيدًا ولا نحوه من أنواع التصرف، وقد خالف الكوفيون في ذلك وزعموا أن أفعل في التعجب بمنزلة أفعل في التفضيل (أي أنهم يرون أفعل في التعجب اسمًا لا فعلاً) واحتجوا بجواز تصغيره نحو قوله:

يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لنا ... من هؤليا ئكنَّ الضالَ والسَّمُرِ[1]

والأفعال لا يصغر شئ منها قالوا وأيضًا فإنه تصح عينه في التعجب نحو ما أقوله وما أبيعه وهذا التصحيح إنما يكون في الأسماء نحو زيد أقوم من عمرو وأبيع منه ولو كان فعلاً لاعتل بقلب عينه ألفًا نحو أقال وأباع والحق ما ذهب إليه البصريون وذلك لأمور منها أنه قد يدخل عليها نون الوقاية نحو ما أحسنني عندك وما أظرفني في عينك وما أعلمني في ظنك ونون الوقاية إنما تدخل على الفعل لا على الاسم فتقول أعلمني ألا تقول معلمني وتقول ضربني ولا تقول ضاربني.

وأما قولهم قدني وقطني فشاذ أيضًا مع أنهم قد قالوا قدي من غير نون ولم يقولوا في التعجب ما أحسني فافترق الحال فيهما والذي حَسَّن دخول نون الوقاية في قدني وقطني كونهما أمرًا في معنى اكتف واقطع.

---

[1] ينسب هذا البيت للعرجي، ولعلي بن محمد العريني، وللحسين بن عبد الرحمن العريني، أما الباعزي في دمية ص٢٩ فقد نسبه للكامل الثقفي ورواه «من هؤلياء بين الضال والسمر» وانظر ابن يعيش في شرح المفصل ج٥ ص١٦٥، ص١٣٦ والأنباري في الإنصاف في مسائل الخلاف ج١ ص٨١ والبغدادي في خزانة الأدب ج١ ص٤٥ وابن هشام في مغني اللبيب ج٢ ص٧٦٠ الشاهد رقم ١١٦١ والشاهد في البيت قوله (يا أميلح) حيث استدل به الكوفيون أن أفعل التفضيل اسم لأنه يُصَغَّر والأفعال لا تصغر ولكن البصريين ردوا ذلك وقالوا إن صيغة (أميلح) هنا ليس مقصودًا بها التصغير فلم يصغروا الفعل لأنهم أرادوا الفاعل كأنهم يقولون إذا قلت ما أميلح زيد أي زيد مليح.

(الأمر الثانى) أنه ينصب المعارف والنكرات نحو قولك ما أحسن زيدًا وما أجمل غلامًا اشتريته وأفعل إذا كان اسمًا لا ينصب إلا نكرة على التمييز نحو زيد أكثر منك مالاً وأكرم منك أبًا ولو قلت زيد أكثر منك المال والعلم لم يجز ولما جاز ما أكثر علمه وما أكبر سنه دل على ما قلناه من أنه فعل الأمر.

الأمر الثالث: أنه مبنى على الفتح من غير موجب دل على ما قلناه وأما الجواب عما تعلّق به الكوفيون أما عدم التصرف فلا يدل على اسميته لأن ثمّ أفعالاً لا ريب فيها وهى غير متصرفة نحو عسى وليس والذى منع فعل التعجب من التصرف أنه تضمن ما ليس له فى الأصل وهو الدلالة على معنى زائد على معنى الفعل وهو التعجب والأصل إفادة المعانى إنما هو الحروف فلما أفاد فائدة الحروف جمد جمودها وجرى فى امتناع التصرف مجراها.

وجملة الأمر أن الأفعال التى لا يجوز أن تستعمل فى التعجب على ضربين: أحدهما ما زاد وسواء كانت على الثلاثة أصلاً أو غير أصل والآخر الأفعال المشتقة من الألوان والعيوب لأن فعلهما زائد على الثلاثة أصلاً وغير أصل فو زدت عليه همزة التعدى لخرج عن بناء أفعل وقد قالوا ما أعطاه الدرهم وأولاه للخير فهذا ونحوه مقصور على السماع عند سيبويه لا يجيز منه إلا ما تكلمت به فالتعجب من فعل قياس مطرد ومن أفعل مسموع لا يجاوز ما ورد عن العرب وزعم الأخفش أى (الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة) إن ذلك فى كل فعل ثلاثى دخلته زوائد كاستفعل وأفعل وتفعل لأن أصلها ثلاثة أحرف وقاسه على ما أعطاه وما أولاه كأنه يحذف الزوائد ويرده على الثلاثة وتابعه (أبو العباس المبرد) على ذلك وأجازه وذلك ضعيف لأن العرب لم تقل ما أعطاه إلا والفعل للمعطى لأنه منقول من عطوت وعطوت للأخذ..

وكذلك ما أولاه إنما هو للمولى لا لمن ولى شيئًا وإنما ساغ وذلك في أفعل عند سيبويه ودون غيره من الأبنية المزيد فيها لأن أفعل أمره ظاهر فلولا ظهور المعنى وعدم اللبس لما ساغ التعجب منه وأما غيره من الأفعال المزيد فيها من نحوا اقتطع وانقطع واستقطع فلو تعجبنا بشئ منها بحذف الزيادة لم يعلم أى المعانى تريد وكذلك لو وقع التعجب من اضطرب وقيل ما أضربه لم يُعْلَمْ أضارب هو أم مضطرب في نفسه.

وأما الألوان والعيوب فنحو الأبيض والأصفر والأحول والأعور فلا يقال ما أبيض هذا الطائر ولا ما أصفر إذا أريد البياض والصفرة فإن أريد كثرة البيض والصفير جاز وكذلك لا تقول ما أسود فلانًا من السواد الذى هو اللون فإذا أردت السود جاز وكذلك ما أحمره إن أردت الحمرة لم يجز وإن أردت البلادة جاز وذلك لأن أفعالها تزيد على الثلاثة من نحو أبيض وأصفر وأحمر وأسود وإبياض واصفارّ واحمارّ واسوادّ وكذلك العيوب الخلقية لا يقال في شئ منها ما أعوره ولا ما أحوله لما ذكرناه من أن أفعالها زائدة على الثلاثة فهى كالألوان نحو أعور وأحول وأعوارّ واحوالّ[1].

وإذا أريد التعجب من شئ من ذلك فحكمه في التعجب أن تبنى أفعل من الكثرة أو القلة أو الشك أو نحو ذلك ثم توقع الفعل على مصادر هذه الأفعال كقولك ما أكثر دحرجة زيد وما أشد حمرة عمرو وما أقل حوله وإنما

---

(1) ونلاحظ أن ابن يعيش لم يذكر بعض الأفعال التى لا يصاغ منها التعجب وذلك مثل الأفعال المبنية للمجهول والأفعال المنفية أو الأفعال الجامدة مثل نعم وبئس ويدع ويذر أو الأفعال غير القابلة للتفاوت مثل فات وفنى وحدث وجوز بعض النحاة التعجب من الناقص قال ابن الأنبارى تقول ما أكون عبد الله قائمًا. وجوز ابن مالك من المبنى للمجهول إذا أمن اللبس مثل ما أزهاه من زهى وما أحبه من حُب وجوز الكسائى وهشام والأخفش من العاهات مثل اعوره وزادا الألوان نحو ما أحمره. انظر السيوطى في همع الهوامع ج٢ ص١٦٦.

بنيت أفعل من هذه الأشياء خاصة من أجل أنّ المتعجب منه لا يخلو من كثرة أو قلة أو شدة خارجة عمّا عليه العادة ولذلك وجب التعجب فتكون هذه الأشياء ونحوها عبارة عما لا يمكن التعجب منه من الأفعال إذ كانت الأفعال كلها غير متفكة من هذه المعاني كما عبر بكان عن الأحداث كلها.

قال صاحب الكتاب (الزمخشرى): وما أكْرِمْ بِزَيْد فقيل أصله أكرم زيد أى صار ذا كرم فاقد كأغد البعير أى صار ذا غدة إلا أنه أخرج من لفظ الأمر ما معناه الخبر كما أخرج على لفظ الخبر ما معناه الدعاء في قولهم رحمه الله والباء في مثلها في قوله تعالى ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾[1].

قال الشارح (ابن يعيش): «اعلم أن هذا الفعل منقول من أفعل التى للصيرورة حين أرادوا المبالغة والمدح بذلك الفعل من قولهم أنخز الرجل إذا صار ذا مال فيها النحاز... وأغد البعير إذا صار ذا غدة فكذلك لما أرادوا التعجب من الكلام والحسن نقلوه إلى أكرم وأحسن ثم تعجبوا منه بصيغة الأمر فقالوا أكْرِمْ وأحْسِنْ اللفظ لفظ الأمر في همزته وإسكان آخره ومعناه الخبر فالنقل هنا نظير النقل فى ما أكرم زيدًا ألا ترى أنك ما عديته بالهمزة إلا بعد أن نقلته إلى أفعل التى معناها المبالغة لأن التعجب لا يكون إلا فيما قد ثبت واستقر حتى فاق أشكاله وخرج عن العادة فلا يقال لمن أنفق درهمًا ما أكرمه ولا لمن ضرب فى ما أضربه إنما يقال ذلك لمن قدّم تكرار الفعل منه حتى صار كالطبيعة والغريزة وذلك قولك يا زيد أكرم بعمرو ويا هند أكرم بعمرو ويا رجلان أكرم بعمرو وكذلك جماعة الرجال والنساء.

---

[1] من الآي (٨١، ١٣٢، ١٧١) سورة النساء ومن الآية ٣ سورة الأحزاب ومن الآية ٤٨ سورة الأحزاب.

قال الله تعالى ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[1] والمعنى ما أَسْمَعَهُمْ وما أَبْصَرَهُمْ وحدت لفظ الفعل وذكرته لأنك لست تأمر المخاطبين الذين تحدثهم ولا تسألهم أن يكرموا أحدًا إنما تخبرهم ألا عَمْرًا كريم وقولك يا زيد إنما هو تنبيه له على استماع كلامك وحديثك والفعل الذى هو أكرم ليس لزيد فيتأنث بتأنيثه ويتذكر بتذكيره ويثنى له ويجمع وإنما هو لعمرو والمجرور بالباء فموضعه رفع (أى فاعل) والباء زائدة على حد زيادتها فى قوله تعالى ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾[2] والمراد وكفى الله والذى يدل على ذلك أنك إذا أسقطت الباء ارتفع الاسم قال الشاعر:

كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا[3]

وإنما قلنا إن المجرورات فى أحسن بزيد هو الفاعل لأنه لا فعل إلا بفاعل وليس معناها يصلح أن يكون فاعلاً إلا المجرور بالباء وهو الذى قد كرم وحسن فاللفظ محتمل والمعنى عليه ولزمت الباء هنا لتؤذن بمعنى التعجب بمخالفة سائر الأخبار.

---

[1] من الآية ٣٨ سورة مريم.

[2] من الآية ٨١، ١٣٢، ١٧١ سورة النساء ومن الآية ٣ سورة الأحزاب ومن الآية ٤٨ سورة الأحزاب.

[3] هذا عجز بيت لسحيم عبد بني الحسحاس وصدره:

عميرة ودّع إن تجهزت غاديا

والشاهد فى البيت قوله وكفى الشيب: حيث ارتفع الاسم الظاهر وهو الشيب بالفعل (كفى) فدل ذلك على أن الباء التى تكون فى الاسم الذى يأتى بعد (كفى) مثل قوله تعالى (وكفى بالله شهيدا) من الآية ١٦٦ سورة النساء، ٧٩ سورة النساء ومن الآية ٤٨ سورة الأحزاب ليست إلا زائدة والاسم الذى بعده فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجرّ الزائد.

قال صاحب الكتاب (الزمخشرى): واختلفوا فى ما فهى عند سيبويه غير موصولة ولا موصوفة وهى مبتدأ ما بعده خبره وعند الأخفش موصولة صلتها ما بعدها وهى مبتدأ محذوف الخبر وعند بعضهم فيها معنى الاستفهام كأنه قيل أى شئ أكرمه:

قال الشارح (ابن يعيش): «قد تقدم القول فى ما هذه التى للتعجب وأنّ مذهب سيبويه والخليل فيها أنها (اسم تام) غير موصول ولا موصوف وتقديرها بشئ والمعنى فيها بشئ حسن زيدًا أى جعله حسنًا وهى فى موضع مرفوع بالابتداء وأحسن فعل ماض غير متصرف وفيه ضمير يرجع إلى ما وزيدًا مفعول به والجملة فى موضع الخبر كما تقول عبد الله أحسن زيدًا وأما الأخفش فإنه استبعد أن تكون اسمًا تامًا غير استفهام ولا جزاء فاضطرب مذهبه فيها فقال وهو المشهور من مذهبه أنها اسم موصول بمعنى الذى وما بعدها من قولك أحسن زيدًا الصلة والخبر محذوف وتقديره الذى أحسن زيدًا شئ وعليه جماعة من الكوفيين واحتج من يقول ذلك بقولهم حسبك فهو اسم مبتدأ لم يؤت به بخبر لأن فيه معنى النهى فكانت ما كذلك وحكى ابن درستويه أنّ الأخفش كان يقول فى ما فى التعجب معنى الذى إلا أنه لم يأت لها بصلة وفى يقول هى الموصوفة إلا أنه لم يؤت لها بصفة وذلك لما أريد فيها من الإبهام والفعل بعدها وما اتصل به فى موضع الخبر وهذا قريب من مذهب الجماعة...

وكان ابن درستويه يذهب فى (ما) هذه إلى أنها التى يستفهم بها فى قولك ما تصنع وما عندك فهى بمنزلة مَنْ وأىُّ فى الإبهام قال وإنما وضع هذا فى التعجب لأجل أن التعجب فيه إبهام وذلك أن التعجب إنما يكون فيما جاوز الحد المعروف وخرج عن العادة وصار كأنه لا يبلغ وصفه ولا يوقف على كنهه فقولك ما أحسن زيدًا فى المعنى كقولك أىُّ رجل زيد إذا عنيت أنه

رجل عظيم أو جليل ونحو ذلك وهو مذهب الفَرّاء من الكوفيين إلا أن الفرّاء كان يذهب إلى أن أفعل بعدها اسم حقه أن يكون مضافًا إلى ما بعده والمذهب الأول وما ذكره من أنَّ ما استفهام فبعيد جدًا لأن التعجب خبر محض يحسن في جوابه صدق أو كذب والمتكلم لا يسأل المخاطب عن الشئ الذى جعله حسنًا وإنما يخبره بأنه حسن ولو كانت ما استفهامًا لم يسغ فيها صدق أو كذب لأن الاستفهام ليس بخبر فاعرفه.[1]

وفى القسم الثالث فى الحروف عرض ابن يعيش لمعنى الحرف وتكلم عن حروف الإضافة وحروف الجر ومعانيها وذلك فى الجزء الثامن من شرحه على المفصل.

وفى منتصف الجزء التاسع عرض ابن يعيش للقسم الرابع فى المشترك فقد عرض لبعض المباحث الصرفية والغرض منه ومعناه وأدوات القسم ثم عرض لمسائل تخفيف الهمزة وزيادة الهمزة وفى الجزء العاشر من شرحه عرض لبقية مسائل الزيادة فى بعض الحروف مثل زيادة الهاء والسين واللام والإبدال ومسائله ثم عرض مسائل الاعتلال وختم شرحه بمبحث الإدغام فتحدث عن مخارج الحروف وصفاتها وتفصيل مباحث الإدغام.

ويبقى شرح المفصل لابن يعيش موسوعة نحوية يستفيد منها الباحث فى تفصيل للمسائل النحوية والصرفية بصورة يسيرة.

---

[1] ابن يعيش: شرح المفصل ج٧ ص١٤٤ إلى ص١٤٩

ونلاحظ أن (ابن يعيش) الشارح أولا المصنّف الزمخشرى) لم يعرضا لأسلوب التعجب فى اللغة وقد استعملت العرب تراكيب معينة للتعجب ومنها (سبحان الله) أى أبرئ الله وأنزهه من كل عيب و لله دره فارسًا أى عمله وحسبك بزيد رجلاً ويا لك من فائد ويالك من رجل وهذا من رجل وكيف ومَنْ وما علم فى الاستفهام إذا أريد بها التعجب مثل قوله تعالى ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾ من الآية ٢٨ سورة البقرة وقوله تعالى ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ الآية ١ سورة النبأ و﴿الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ﴾ الآية ٢،١ سورة الحاقة.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

الأنبارى (أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ت٥٧٧ هـ) :

١- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين

طبع بتحقيق جوتولد فايل فى ليدن ١٩١٣م، ثم حققه محمد محيى الدين عبد الحميد- الطبعة الرابعة المكتبة التجارية الكبرى- القاهرة ١٣٨٠ هـ- (١٩٦١م)

٢-البيان فى غريب إعراب القرآن

تحقيق د.طه عبد الحميد طه مراجعة مصطفى السقا- دار الكتاب العربى للطباعة والنشر القاهرة ١٩٦٩م.

٣- لمع الأدلة فى أصول النحو

حققه سعيد الأفغانى مطبعة الجامعة السورية دمشق ١٣٧٧هـ- ١٩٥٧م، ونشره د. عطية عامر بيروت ١٩٦٣م.

٤- نزهة الألباء فى طبقات الأدباء

طبع القاهرة ١٢٩٤هـ، ونشره د. عطية عامر فى استكهولم ١٩٦١، ونشره محمد أبو الفضل إبراهيم مطبعة نهضة مصر ١٩٦٠م (ط أولى) ١٩٦٧ (ط ثانية).

ابن الباذش (أحمد بن علي) ت٥٤٠ هـ :

الإقناع فى القراءات السبع تحقيق د. عبد المجيد قطامش دمشق ١٤٠٣ هـ.

البغدادى (عبد القادر بن عمر ت ١٠٩٣ هـ) :

خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب طبع بولاق ١٢٩٩هـ، وطبع المطبعة السلفية بالقاهرة ١٤٢٧ هـ وتحقيق عبد السلام هارون القاهرة ١٩٧٩-

١٩٨٦م ونشرته دار صادر، بيروت، د.ت وبهامشه المقاصد النحوية فى شرح الألفية للعينى.

البنا الدمياطي (أحمد بن محمد البنا الدمياطي) م١١١٧هـ :

إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر نُشر بإشـراف على محمد الضبّاع ١٣٥٩هـ، وحقّقه د. شعبان محمد إسماعيل – مكتبة الكليات الأزهرية مصر، وعالم الكتب – بيروت الطبعة الأولى ١٩٨٧م.

ابن الجزرى (محمد بن محمد بن على بن يوسف الجزرى م٨٣٣ هـ) :

١- تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة

حقّقه وعلّق عليه عبد الفتاح القاضى، ومحمد الصادق القمحاوى، طبع وكالة الصحف العالمية (فرع مطبعة النهضة الجديدة) ونشر دار الوعى بحلب الطبعة الأولى- ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.

٢-تقريب النشر فى القراءات العشر

تحقيق إبراهيم عطوة عوض (الطبعة الأولى) ١٣٨١هـ.

٣- غاية النهاية فى طبقات القرّاء

نشر باعتناء برجشتراسر وأعَدَّ فهارسه أوتوبرتسل، مطبعة السعادة ١٩٢٣- ١٣٥٢هـ. والطبعة الثانية دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٠ هـ، والطبعة الثالثة- دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٢-١٩٨٢م.

٤- منجد المقرئين ومرشد الطالبين.

تحقيق الدكتور عبد الحي الفرماوى- الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ.

٥- النشر فى القراءات العشر-

تصحيح ومراجعة على محمد الضباع مطبعة مصطفى محمد- القاهرة د. ت وحققه د. محمد سالم محيسن ط. مكتبة القاهرة د.ت

ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني) م ٣٩٢هـ :

١- الخصائص :

تحقيق محمد علي النجار في ثلاثة أجزاء - طبع دار الكتب ١٩٥٢- ١٩٥٦م. وطبع الهيئة المصرية العامة للكتاب ط. ثالثة مزيدة ومنقحة ١٩٨٦م.

٢- سر صناعة الإعراب

تحقيق مصطفى السقا ومحمد الزفزاف وإبراهيم مصطفى وعبد الله أمين مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٤هـ الجزء الأول فقط وحقق بقية الأجزاء الدكتور/ حسن هنداوي- دار القلم - دمشق ط ١٩٨٩م.

٣- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها

تحقيق د. عبد الحليم النجار، د. عبد الفتاح شلبي، علي النجدي ناصف، نشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة ١٣٨٦هـ.

٤- المنصف شرح كتاب التصريف للمازني

تحقيق إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين طبعة أولى ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤م.

أبو حيان الأندلسي (أثير الدين محمد بن يوسف بن علي ابن حيان الأندلسي الغرناطي ت٧٤٥ هـ.

ارتشاف الضرب من لسان العرب- تحقيق الدكتور/ مصطفى النماس- مكتبة الخانجي ط أولى ١٩٨٩م القاهرة وحققه د. رجب عثمان محمد ومراجعة د. رمضان عبد التواب (خمسة أجزاء) الناشر مكتبة الخانجي ط أولى ١٤١٨- ١٩٩٨ م.

ابن خالويه (الحسين بن أحمد) م٣٧٠هـ:

١-إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم

طبع بمطبعة دار الكتب المصرية ١٣٩٠-١٩٤١ م. وطبعه مصورة عنها – طبع مؤسسة الإيمان بيروت د.ت.

٢- الحُجَّة في القراءات السبع

تحقيق الدكتور / عبد العال سالم مكرم- مطبعة دار الشروق الطبعة الثانية ١٣٩٧ هـ. ونشر مؤسسة الرسالة بيروت- الطبعة الخامسة ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٣- مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع لابن خالويه

نشره برجشتراسر- المطبعة الرحمانية – مصر ١٩٣٤م- لجمعية المستشرقين الألمانية

الخضرى (محمد الدمياطي الشافعي الشهير بالخضرى م١٢٨٧هـ) :

حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل (م٧٠٨ هـ) لألفية ابن مالك (م٦٧٢هـ) شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأخيرة ١٣٥٩-١٩٤٠م.

ابن خلكان (أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر م٦٨١هـ):

وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ط. نهضة مصر ط أولى ١٣٦٧ هـ- ١٩٤٨م وتحقيق د. إحسان عباس دار صادر بيروت د.ت.

الخليل ابن أحمد الفراهيدى أو (الفرهودى) في ١٧٥هـ :

كتاب العين- حقق الجزء الأول د. عبد الله درويش مطبعة العاني بغداد ١٩٦٧م وحقّق بقية الأجزاء د. إبراهيم السامرائي ود. مهدى المخزومي دار الرشيد – بغداد ١٩٨٠-١٩٨٦م.

ابن دريد (محمد بن الحسن بن دريد) م٣٢١ هـ.

جمهرة اللغة (معجم) نشرة مجلس دائرة المعارف بحيدر آباد الدكن- الهند- تحت صدارة السيد حسين الهلغرامى، وتصحيح محمد نجيب السورتى والمستشرق سالم الكرنكوى ط أولى ١٣٤٤-١٣٥١هـ، وأعيد طبعه (بالأوفست) مكتبة المثنى بغداد ١٩٧٢م.

الرازى (فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن ابن على التيمى البكرى الرازى الشافعى م ٦٠٦هـ :

مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، المطبعة الشرقية القاهرة ١٣٠٨ هـ وطبع بالقاهرة ١٣٨٩هـ وتشرته دار الغد العربى بالقاهرة ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

الرضى الاستراباذى (رضى الدين محمد بن الحسن) م٦٨٦هـ :

شرح الكافية المطبعة العامرة بالآستانة ١٢٨٥هـ وطبع الشركة الصحافية العثمانية ١٣١٠هـ وحققه د. يونس حسن عمر منشورات جامعة قاريونس - ليبيا ١٩٧٨م ونشر دار الكتب العلمية بيروت -لبنان- ط ت ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م وهى مصورة عن طبع شركة الصحافة العثمانية ١٣١٠هـ.

رمضان عبد التواب (دكتور) :

فصول فى فقه العربية- الطبعة الثانية مكتبة الخانجى ١٩٨١م والطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ ١٩٨٧م.

الزبيدى (أبو بكر محمد بن الحسن) ت ٣٧٩ هـ:

طبقات النحويين واللغويين - مطبعة السعادة ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م وطبع دار المعارف مصر ١٩٧٣م وطبعة ثانية دار المعارف مصر ١٩٨٤م.

الزمخشري (جار الله أبو القاسم) محمد بن عمر الخوارزمي ت ٥٣٨هـ :

١- الأحاجي النحوية

تحقيق مصطفى الحدري مكتبة الغزالي، حماة/سوريا د. ت

٢- أساس البلاغة

طبع د. دار الكتب المصرية ١٩٢٢م.

٣- أعجب العجب في شرح لامية العرب

الطبعة الثانية بالقاهرة ١٣٢٤- ١٩٠٦م، على نفقة أحمد ناجي الجمالي ومحمد أمين الخانجي وأخيه.

٤- الأنموذج: بشرح الشيخ محمد عيسى عسكر واسمه الفيروزج شرح الأنموذج الطبعة الأولى، مطبعة المدارس الملكية مصر ١٢٨٩هـ وبشرح الأردبيلي (جمال الدين محمد بن عبد الغني ت ٦٤٧هـ) واسمه (شرح الأنموذج في النحو للعلامة الزمخشري بشرح الأردبيلي حققه وعلق عليه د. حسني عبد الجليل يوسف- مكتبة الآداب بالقاهرة ١٩٩٠م.

٥- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (أربعة أجزاء) :

نشر المطبعة العامرة القاهرة ١٣٠٨هـ. ومطبعة الاستقامة بالقاهرة ١٣٦٥ هـ. ومطبعة مصطفى البابي الحلبي القاهرة ١٣٨٧هـ ١٩٦٨م.و نشرته دار المعارف للطباعة والنشر- بيروت لبنان- د.ت (مصورة عن طبعة الحلبي ١٩٦٨م) وطبعة أخرى لمصطفى البابي الحلبي- القاهرة- ١٣٩٢- ١٩١٣م.

٦- الكلم النوابغ- بشرح الشيخ سعد الدين التفتازاني واسمه النعم السوابغ في شرح الكلم النوابغ

الطبعة الأولى مطبعة وادي النيل القاهرة ١٢٨٦هـ.

٧- المُفصَّل في علم العربية

أ.وبذيله كتاب المفصّل في شرح أبيات المفصل للسيد محمد بدر الدين أبي فراس النعساني الحلبي الطبعة الثانية دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت لبنان- د.ت وهي مصورة عن طبعة مطبعة التقدم بمصر ١٣٢٣هـ.

ب.تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد عُني بنشره محمود توفيق الكتبي- مطبعة حجازي القاهرة، د.ت.

ابن السّراج (أبو بكر محمد بن السّريّ بن سهل ت ٣١٦هـ) :

الأصول في النحو- حقّقه د. عبد الحسن الفتلي مطبعة الأعظمي بغداد ١٩٧٣م، ومؤسسة الرسالة بيروت: ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

أبو السعود العمادي (محمد بن محمد العمادي) ت ٩٥١هـ :

إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم المعروف بتفسير أبو السعود (خمسة أجزاء) للمطبعة المصرية بالأزهر - ط أولى ١٣٤٧ هـ- ١٩٢٨م وطبع دار الفكر بيروت د.ت.

السمين الحلبي (أحمد بن يوسف) ت٧٥٦هـ :

الدُّرُّ المصونُ في علوم الكتاب المكنون، تحقيق الدكتور/ أحمد محمد الخرّاط دار القلم دمشق- الطبعة الأولى- ١٤٠٦ هـ- ١٩٨٦م.

السُّهَيْلي (عبد الرحمن بن عبد الله) ت ٥٨١هـ :

نتائج الفكر في النحو- تحقيق الدكتور/ محمد إبراهيم البنّا- دار الرياض للنشر والتوزيع ط٢ السعودية ١٩٨٤م.

سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت ١٨٠هـ :

(الكتاب) [كتاب سيبويه] طبع بولاق الطبعة الأولى ١٣١٦هـ. ونشر دار القلم ودار الكاتب العربي للطباعة والنشر والهيئة المصرية العامة للكتاب

بتحقيق عبد السلام محمد هارون صدرت أجزاؤه الأربعة فيما بين ١٣٨٥هـ ١٩٦٦م، ١٣٩٥- ١٩٧٥م.

السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر) ت٩٢١هـ :

١-الاتقان فى علوم القران (جزآن) المطبعة الموسوية بالديار المصرية ١٢٨٧ هـ، ط٢ ١٣٥٤هـ القاهرة والطبعة الثالثة طبع الحلبي ١٣٧٠هـ- ١٩٥١م. وتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم- الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥ وطبعة أخرى نشر مكتبة التراث بالقاهرة ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٢-الاقتراح فى أصول النحو، تحقيق وتعليق الدكتور/ أحمد محمد قاسم الطبعة الأولى مطبعة السعادة- القاهرة ١٣٩٦هـ- ١٩٧٦م.

٣-٣-التحبير فى علم التفسير- حققه وقدّم له ووضع فهارسه الدكتور/ فتحى عبد القادر فريد دار المنار للنشر والتوزيع- القاهرة ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٤-همع الهوامع شرح جمع الجوامع (فى علم العربية) نشر مكتبة الكليات الأزهرية ومطبعة السعادة القاهرة ١٣٢٧ هـ عنى بتصحيحه محمد بدر الدين النعساني وحققه الدكتور عبد العال سالم مكرم والجزء الأول بالاشتراك مع عبد السلام هارون الكويت ١٩٧٥م.

شرف الدين على الراجحي (دكتور) :

١-الابتداء بالنكرة فى القرآن الكريم- دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية ١٩٩١م.

٢-البسيط فى علم الصرف- دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية ط أولى ١٩٨٥م ط ثانية ١٩٩٦م.

٣-الفاءات فى النحو العربى والقرآن الكريم. دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية ١٩٨٨م.

٤- مبادئ علم اللسانيات الحديث (بالاشتراك) دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية ١٩٩١م.

٥- التصويب اللغوى بين القدماء والمحدثين نشر الدار المصرية- بالإسكندرية ٢٠٠٠م.

٦- المبنى للمجهول دلالته وتراكيبه فى القرآن العظيم - دار المعرفة الجامعية ١٩٩٨م الإسكندرية.

٧- مآخذ النحاة على الشعراء حتى القرن الثالث الهجرى- نشر دار المعرفة الجامعية ١٩٩٩م.

٨- فى قواعد الكتابة العربية والأخطاء الشائعة فيها نشر دار المعرفة الجامعية ٢٠٠٠م.

٩- محمد بن دريد وكتابه الجمهرة- دار المعرفة الجامعية ١٩٨٥م الإسكندرية.

١٠- مشكلات لغوية فى حياتنا المعاصرة - المكتبة المصرية للنشر والتوزيع ٢٠٠١م الإسكندرية.

١١- فى المصطلح الصرفى عند الفراء فى كتابه (معانى القرآن) نشر دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية ١٩٩١م.

١٢- مصطلح الحديث وأثره فى الدرس اللغوى عند العرب. نشر دار النهضة العربية- بيروت ١٩٨٣م.

١٣- المفعول به وأحكامه عند النحويين وشواهده فى القرآن الكريم- دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ١٩٨٨م.

أبو الطيب اللغوى (عبد الواحد بن علي اللغوى الحلبي) المتوفى شهيدًا سنة ٣٥١هـ :

مراتب النحويين- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار نهضة مصر ١٩٥٥م وطبعة ثانية دار الفكر العربي - بيروت ١٩٧٤م.

عبده الراجحى (دكتور) :

١- دروس في شروح الألفية- دار النهضة العربية- بيروت ١٩٨٨م.

٢- دروس في المذاهب النحوية- دار النهضة العربية- بيروت ١٩٨٥م.

٣- اللهجات العربية في القراءات القرآنية دار المعارف - مصر ١٩٩٨م.

عبد المجيد عابدين (دكتور) :

المدخل إلى دراسة النحو العربي في ضوء اللغات السامية- مطبعة الشبكشي بالأزهر- مصر- ط أولى ١٩٥١م.

العُكْبَرى (أبو البقاء عبد الله الحسين بن عبد الله) ت ٦١٦هـ :

١- إملاء ما مَنَّ به الرحمن في وجوه الإعراب والقراءات في جميع آى القرآن - تصحيح وتحقيق إبراهيم عطوة عوض شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.

٢- التبيان في إعراب القرآن- نشر المكتبة التوفيقية بالقاهرة ط أولى ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م وحققه علي البجاوى- مطبعة عيسى الحلبي ١٩٨٦م.

٣- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين تحقيق د. عبد الرحمن سليمان العثيمين ط دار الغرب الإسلامي- بيروت ١٣٥٦هـ.

الفرّاء (أبو زكريا يحيى بن زياد) ت ٢٠٧هـ :

معاني القرآن تحقيق أحمد يوسف نجاتي ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ومحمد علي النجار ط. دار الكتب المصرية ١٣٧٤هـ- ١٩٥٥م ومطابع سجل العرب ١٩٦٦م والهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢-١٩٨٠م.

الفيروزبادي (محمد بن يعقوب مجد الدين) ت ٨١٧هـ :

القاموس المحيط طبع بولاق ١٢٧٢هـ ونشرته شركة فن الطباعة مصر ١٩٥٤م.

الفيومي:

المصباح المنير حققه عبد العظيم الشناوي دار المعارف، مصر ١٩٧٠م ونشر المكتبة العلمية- بيروت- د.ت.

القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي) ت ٦٧١هـ :

الجامع لأحكام القرآن (عشرون جزءًا) طبع دار الكتب المصرية ١٩٥٠م ط أولى، والطبعة الثانية تصحيح أحمد عبد العليم البردوني ١٣٧٢هـ- والطبعة الثالثة دار الكاتب العربي للطباعة والنشر القاهرة ١٣٨٧هـ- ١٩١٧م وطبع الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧م.

القفطي (علي بن يوسف القفطي أبو زيد جمال الدين) ت ٦٤٦هـ :

إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٥م، والهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨١م.

ابن مجاهد (م٣٢٤هـ) :

السبعة في القراءات تحقيق د. شوقي ضيف طبع دار المعارف مصر طبعة ثالثة ١٩٨٨م.

مكي بن أبي طالب (مكي بن أبي طالب حَمُّوش (محمد) بن محمد بن مختار القيسي ت ٤٣٧هـ :

١- الإبانة عن معاني القراءات طبع دار نهضة مصر للطبع والنشر القاهرة ١٩٧٨م، تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي وحققه د. محيي الدين رمضان دمشق ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

٢- الكشف عن وجوه القراءات السبع وحججها وعللها ومقاييس النحو فيها، تحقيق د. محيي الدين رمضان دمشق ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م - وطبعة أخرى مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠١هـ.

٣- مشكل إعراب القرآن

حققه ياسين محمد السواس، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٤م،وحققه د. حاتم صالح الضامن مؤسسة الرسالة بيروت ط٣ ١٩٨٧م.

ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي بن أحمد) ت٧١١هـ :

لسان العرب الطبعة الأولى طبع بولاق ١٣٠٠هـ ومطبعة العادي سنة ١٣٥٥هـ. وطبعة مصورة عنها في دار صادر- بيروت ١٩٥٥م وطبع الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٣م (سارت هذه الطبعة على الترتيب الأبجدي فيسرته للباحثين ولكنها أهدرت قيمته التاريخية)

النحاس (أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل) ت ٣٣٨هـ :

إعراب القرآن (خمسة مجلدات) تحقيق د. زهير غازي زاهد- ط مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ

ابن النديم (أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق) ت ٣٨٥هـ :

الفهرست طبع ليبزج ١٨٧١م، تحقيق فلوجل وطبع المكتبة التجارية

دون تاريخ، وط دار المعرفة لنشر بيروت ١٣٩٨هـ وط طهران ١٩٧١م تحقيق رضا تجدد.

ابن هشام الأنصارى (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن عبد الله الأنصارى المصرى) ت ٧٦١هـ :

١-الإعراب عن قواعد الإعراب، تحقيق الدكتور رشيد العبيدى، طبع دار الفكر بيروت ١٩٧٠م.

٢-الجامع الصغير فى النحو، تحقيق الدكتور أحمد محمود الهرميل ط الخانجى- ١٤٠٠هـ.

٣-شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد- المكتبة التجارية ١٩٦٥م.

٤-شرح جمل الزجاجى تحقيق الدكتور على محسن عيسى مال الله، طبع عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية- بيروت- الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦هـ.

٥-شرح اللمحة البدرية فى علم اللغة العربية حققه الدكتور هادى نهر مطبعة الجامعة، بغداد، ١٩٧٧م.

٦- مغنى اللبيب عن كتاب الأعاريب

الطبعة الأولى، المطبعة الشرقية، القاهرة ١٣٢٨هـ وطبع بهامشه شرح الأمير على المغنى (جزآن) المكتبة التجارية بمصر ١٣٥٦هـ، وطبع بهامشه شرح الدسوقى- القاهرة ١٣٥٨هـ وطبع بدمشق ١٣٨٤هـ ١٩٦٤م وحققه محمد محيى الدين عبد الحميد مكتبة ومطبعة محمد على صبيح وأولاده القاهرة د.ت وطبع فى بيروت ١٩٨٧م وحققه وخرّج شواهده الدكتور مازن المبارك ومحمد على حمد الله، وراجعه سعيد الأفغانى- طبع دار الفكر، بيروت الطبعة الثالثة

١٩٧٢م ونشرته دار نشر الكتب الإسلامية، لاهور، باكستان الطبعة الأولى ١٩٧٩م.

ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ت ٦٤٣هـ) :

١- شرح التصريف الملوكي (لابن جني) تحقيق د. فخر الدين قباوة بيروت ١٩٧٩م.

٢- شرح المفصّل عنيت بطبعه ونشره إدارة الطباعة المنيرية بمصر دون تاريخ.

الفهرس